# الجمل المحتملة للاسمية والفعلية

دكتور محمد رزق شعير
دكتوراه في العلوم اللغوية



مكتبة جزيرة الورد
بالمنصورة

# الجمل المحتملة للاسمية والفعلية



دكتور محمد رزق شعير
دكتوراه في العلوم اللغوية

مكتبة جزيرة الورد
بالمنصورة




دكتور محمد رزق شعير

دكتوراه في العلوم اللغوية

مكتبة جزيرة الورد
بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

## تقديم الأستاذ الدكتور/ عبده الرّاجحى

نحمــد الله تعــالى، ونستعينه، ونستهديه، ونصلى ونسلم على نبينا محمّد، وعلى آله، وصحبه، وبعد ..

فــإنّ اللّغــات تخــتلف فى أنواع الجملة فيها على الرّغم مما يجمعها من ظواهــر "كلية"، وقد اشتهرت العربيّة بما تملكه من تنوع فى طبيعة الجملة بين الاسمية والفعليّة، ودلالة كلٍّ منهما على وظائف معينة.

وإذا كانت هناك معايير واضحة للتفريق بين الجملة، فإنّ ثمة جملاً لم يجد اللّغويــون القدمــاء معيارًا حاسمًا يفصل فى أمرها؛ فذهب بعضهم إلى اسميتها، وذهب آخرون إلى فعليتها، ومثل هذا الاحتمال قائم فى اللُّغات الإنسانية.

توفــر الدّكــتور محمّد رزق على جمع هذه الجمل من مصادرها النّحوية الأصــلية، ونهض على تصنيفها، وتحليلها، وربط ذلك كلّه بالاستعمال اللّغوى، ووضع أيدينا على الفروق الشّكلية والدّلالية لكلّ احتمال، وهو بذلك قد فتح طاقة من الضّوء تكشف عن بعض ما تملكه العربيّة من تنوع.

والله نســأل أن يــنفع بهــذا العمل، وأن يضع صاحبه على طريق العمل العلمى المتصل.

الأستاذ الدّكتـــــور/ عبده الــرّاجــحــى
أستاذ العلوم اللّغوية – جامعة الإسكندرية.
عــضــو مــجــمــع اللّــغــة العربيّــة

## بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

### المقدمة

الحمـــد لله رب العالميـــن، موفق المرء لما ينوى عمله، ومعينه لما يصبو إلـيه، سـبحانه لـولا توفيقه وعونه ما بلغ المرء ما يأمله، وما نال ما يرجوه، والصـــلاة والسَّـلام علـــى أشـــرف المرسلين وأفصح النَّاطقين إلى يوم الدين، سيدنا محمَّد المبعوث رحمه للعالمين، وبعد،

فقد جرت عادة النَّحويين على أن يقسموا الجملة إلى اسمية وفعليَّة باعتبار مـــا تتصدر به؛ فإن تصدرت باسم كانت اسميه، وإن تصدرت بفعل كانت فعليَّة، هـــذا هو التَّقسيم السَّائد عندهم، إلا أنَّ هناك جملاً اسمية أو فعليَّة على اعتبارات معينة[1]، ومن ثمَّ كان موضوع هذا الكتاب: "الجمل المحتملة للاسمية والفعليَّة".

ومن أهم هذه الاعتبارات اختلاف النَّحويين وخاصة فى تقدير المحذوفات، فيمكـــن بحسب التَّقدير أن تكون الجملة فعليَّة مرة وأن تكون اسمية مرة أخرى؛ مـــثل: "جملـــة البســـملة"، حيث تكون فعليَّة إن كان التَّقدير: "أبتدِىء باسْمِ الله"، أو تكـــون اســـمية إن كـــان التَّقدير: "ابتدائِى باسْمِ الله"، وغيرها من الجمل التى سندرســـها - بـــإذن الله - خـــلال البحـــث والتى تحتمل الاسمية حين تقدر اسمًا محذوفـــا، وتحتمل أن تكون فعليَّة حين تقدر فعلاً محذوفًا، وهذا يرجع لاختلاف التَّقدير أو لاختلاف النَّحويين[2].

---

(١) د/ عبده الراجحى: "فى التَّطبيق النَّحوى والصَّرفى" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص٣١٢.

(٢) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٣.

ومن خلال هذا الاختلاف يستمد البحث مادته ليبين ماهية الجمل التي تتردد بين الاسمية والفعليّة، وبيان الخلاف عند النّحويين حول بعض الأساليب مثل: "أسلوب المدح والذم " الذى يحتمل الوجهين.

وهذا يرجع لاختلاف النُحاة فى إعراب "المخصوص بالمدح أو بالذم "، وكذا "نِعْمَ" و"بِئْسَ" – وهما اللفظان الأساسيان للمدح والذم – اسمان أم فعلان؟، وكذلك أسلوب القسم والخلاف فى تحديد المحذوف قبل المقسم به.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا البحث لا يتخصص فى شرح الموضوعات السّابقة على وجه الاتساع؛ أى لا يتناول موضوع "المدح والذم " بأكمله، ولا موضوع "القسم " بأكمله – وغيرهما من الموضوعات الواردة فى البحث – لكنّه يتناول من هذه الموضوعات ما يعنيه منها وهو التردد بين الاسمية والفعليّة فى تحليل الجملة.

وقد اقتضى ذلك أن ألتزم بالمنهج التحليلى الذى يقوم على تحليل الموضوعات والتّعمق فى دراستها، والنّظر فى الخلافات بين النّحويين، واستقصائها وتحليل مضمونها.

حيث نحب أن نبرز أنه ليس الأمر من البساطة والسُّهولة أن نعرف الجملة الاسمية والجملة الفعليّة، والتّمييز بينهما[1] كما هو الاعتقاد السائد المبنى على الصُّورة الشّكلية؛ فإن بدأت باسم فاسمية، وإن بدأت بفعل ففعليّة.

- فقد تتصدر الجملة بحرف.
- قد تبدأ الجملة بمحذوف اسم؛ نحو قوله تعالى[1]: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)، أو فعل نحو قوله تعالى[2]: (أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ).

---

(١) كمال بسيونى: "الجمل النحوية" مكتبه النهضة المصرية، الطّبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ٨.

• قد يتقدم معمول الفعل عليه؛ نحو قوله تعالى[٣]: (فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ).

وكلُّ هذا في حاجة إلى بيان؛ حيث ثبت أنّه ليس كلُّ ما ابتدأت به الجملة يحددها، وعلى هذا ينشأ الخلف والتردد في تحديد الجملة، وأيضا معناها.

• هناك كلمات اختلف النّحويون في تحديدها أاسم هي أم فعل ؟ مثلما نجد في: "نِعْـمَ" و"بِـئْسَ" في المدح والذّم، اسمان في تحليل وفعلان في تحليل آخر، ويترتـب علـى هـذا تغير في الإعراب والدّلالة أيضًا؛ فالجملة الاسمية لها دلالـتها الـتي تخـتلف عن دلالة الجملة الفعليّة، وهذا ما سنبحثه أيضًا في غضـون الكتاب - بإذن الله - ونلمسه من خلال تحليلنا للشواهد - القرآنية على الأخص، يليها أحاديث من صحيح البخاري - في البحث.

إذن فمنهجـنا في الكتاب منهجٌ تحليلي مبني على عرض الآراء وفحصها، واسـتنباط الأحكام منها، وتحليل النّصوص التي بين أيدينا حتى نصل إلى أصح النتائج التي يعمل بمقتضاها.

ومن الجدير بالذّكر أنّ الاختلافات والتّقديرات التي سبقت الإشارة إليها لم يعطهـا معظـم النّحويـين وأصحاب المصنفات ما تستحقه من العناية، غير أنّ ابـن هشام، في كتابه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" تناول هذه المسأله عن طـريق أسـئلة فـي ثلاث صفحات تقريبًا؛ حيث عرضها تحت عنوان: "باب ما

---

(١) ١/النور.

(٢) ٢٤/القمر.

(٣) ٨٧/البقرة.

يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعليّة لاختلاف التّقدير أو لاختلاف النّحويين"[1].

وأورد في ذلك عشرة أمثلة:

الأوّل: صدر الكلام، من نحو: "إذا قام زيدٌ فأنا أكرِمُهُ".

الثّاني: "أفي الدار زيد" و "أعندك عمرو؟".

الثّالث: "يومان"، في نحو: "ما رأيته مذ يومان".

الرّابع: "ماذا صنعت؟".

الخامس: "أبشرٌ يهدُننا؟".

السّادس: "قامَا أخَوَاكَ".

السّابع: "نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ".

الثّامن: "جُمْلَةُ البَسمَلَة".

التّاسع: "مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ".

العاشر: الجملة المعطوفة، من نحو: "قعد عمرو وزيد قام".

وسنتناول ذلك بالتّفصيل - إن شاء الله - خلال فصول البحث في مواطن متفرقة، ولقد دأب النُّحاة في دراسة القضايا النّحوية أن يذكروها في معظمها متنرقة في كتبهم، بحيث لا تلم بالقضيه الواحدة من جميع فروعها في موضع واحد، ولقد لفت فكري ما وجدته متناثرًا في كتب النُّحاة والتّفاسير من وجود جمل تحتمل الاسمية والفعليّة، وكان إطلاعي على ما أورده ابن هشام أحد الدّوافع التي أدت بي إلى اختيار هذا الموضوع.

---

(١) انظر: ابن هشام: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ٢/٤٣٤ إلى ٤٣٧.

ومنها أيضا تفسير بعض الآيات القرآنية التى تحتمل الوجين لاختلاف النحاه فى تقدير المحذوف، ومن ثمّ تغير الدّلالة – على الأقل من حيث القوة والضعف – أيهما أقوى فى التّعبير وتوصيل الفكرة بدرجة أعمق، وإن جاز التّعبير بهما معا.

وخطتى فى هذا الكتاب تسير على النّحو الآتى:

- بحث تصنيف الجملة العربيّة عند القدماء والمحدثين، وبيان سيادة ثنائية تقسيم الجملة إلى اسمية وفعليّة اللذين يدخل فيهما ما زاده بعض النّحاة؛ كالجملة الشّرطية والجملة الظّرفية.
- بيان ماهية الجمل التى تحتمل الاسمية والفعليّة، وأثره فى الدّلالة.
- تحليل الخلافات النّحوية الواردة فى البحث، وبيان موقف النّحاة منها وحسمها.

ويتكون الكتاب من: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع، والفهرس.

**أمّا التّمهيد، فعن: "تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية".**

ويتحدث عن: • التّعريف بالجملة.

• أساس تقسيم الجملة.

• التّردد بين الاسمية والفعليّة.

• أساس فكرة احتمال الجملة للاسميّة والفعليّة.

• الفرق بين التّعبير بالجمله الاسمية والجملة الفعليّة.

**أمّا الفصل الأول فعن: "جملة المدح والذم".**

ويتحدث عن: • التّعريف بالمدح والذّم وبيان أسلوبهما.

* "نِعْمَ" و "بِئْسَ" بين الاسمية والفعليّة.
* فكرة الاحتمالية وإعراب المخصوص.
* تردد أسلوب المدح والذم بين الاسمية والفعليّة وأثره فى الدّلالة.
* تطبيقات من القرآن الكريم.
* تطبيقات من صحيح البخارى.

**أمّا الفصل الثّانى فعن: "جملة القسم":**

ويتحدث عن: * ماهية القسم.

* الحذف والذكر فى القسم.
* تردد القسم بين الاسمية والفعليّة، وأثره فى الدّلالة.
* تطبيقات من القرآن الكريم.
* تطبيقات من صحيح البخارى.

**أمّا الفصل الثّالث فعن: "من الأساليب النّحوية":**

ويتحدث عن: * من أسلوب الشّرط: "إذا" و "إنْ".

* من أسلوب الاستفهام: "الهمزة – ماذا – كيف".
* الاشتغال.
* لاسيما.

**أما الفصل الرابع فعن: "أنواع أخرى":**

ويتحدث عن: * جملة البسملة.

* لولا.
* "مُذْ" و "مُنْذُ".
* النّعت المقطوع.

* ما يحتمل العطف والاستئناف: "الواو" و "حتى".
* رافع الاسم الواقع بعد الظَّرف والجارّ والمجرور.
* آيات قرآنية تحتمل الوجهين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ لكل فصل جزءًا تطبيقيًا فى آخره مستمدًا من القرآن الكريم، وأيضًا من صحيح البخارى بالاستعانة بابن حجر العسقلانى، فى كتابه: "فتح البارى شرح صحيح البخارى"، بالإضافة إلى بعض الأمثلة التى حللت في غضون الفصل.

أما الخاتمة فإننى سأبرز من خلالها أهم النتائج التى توصل البحث إليها.

وبعد فإننى أحب أن أقرر هنا أن هذا العمل لا أزعمه قد بلغ تمامه، ولا أزعم أنّه لا يحتاج إلى المزيد من النَّظر والمراجعة رغم يقينى بإخلاصى لنفسي ولهذا العمل، وعلى كلِّ حال فها هو ذا جهدى وما استطعت رجوت به أن أنال بعضًا من شرف المشاركة والإسهام فى هذا المجال السَّامى، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يجعله عملاً متقبلاً، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم.

وفى النِّهاية أود أن أسجل جزيل شكرى وعظيم إمتنانى لأستاذى الدُّكتور/ عبده الرَّاجحى الذى شرفنى القدر بإشرافه على هذه الرسالة[1]، وأشكر له توجيهاته وإرشاداته لى خلال إشرافه طوال مدة الدِّراسة.

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ. (هود:٨٨)

محمَّد رزق شعير

---

(١) أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير نال بها الباحث درجة الماجستير فى العلوم اللُّغوية، بتقدير "ممتاز".

# التّمهيد

## "تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية"



** التّعريفُ بالجملة:

اختلف علماؤنا القدماء اختلافًا كبيرًا في تحديدهم لمفهوم الجملة، من حيث ربطها بالكلام؛ حيث نجد في أمهات الكتب ترددًا بين هذين المصطلحين؛ فهناك من يرادفهما مثل: سيبويه[1]، وابن جنى[2]، والزّمخشرى[3].

وهناك من يجعل بينهما عمومًا وخصوصًا؛ مثل: ابن الحاجب[4]، وابن هشام[5]، وابن مالك[6]، والسّيوطى[7]، والفاكهى[8].

ولعلّ أوّل من استخدم مصطلح "الجملة" بالمفهوم الذى شاع فيما بعد هو المبرد، في كتابه: "المقتضب"[9]، غير أنّ هذا المصطلح لم يغلب على صطلح

---

(١) انظر: سيبويه: "الكتاب" تحقيق محمّد عبدالسّلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤١١ هـ/١٩٩١م، ١/٢٦،٢٥،١٢.

(٢) انظر: ابن جنى: "الخصائص" تحقيق محمّد على النّجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطّبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ، ١/١٧.

: "اللّمع في العربيّة" تحقيق د/ حسين محمد شرف، عالم الكتب، الطّبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص١١٠.

(٣) ابن يعيش: "شرح المفصل" مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ١/١٨، ص ٢١،٢٠.

(٤) ابن الحاجب: "الكافية في النّحو" شرح رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ١/٨.

(٥) ابن هشام: "مغني اللبيب" تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ٢/٤٣١.

(٦) الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النّهضة المصرية، (د.ت)، ١/١٧.

(٧) السيوطي: "همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية" شرح محمّد بدر الدّين النّعساني، المكتبة الأزهرية، الطّبعة الأولى، ١٣٢٧هـ، ص ١٢.

(٨) الفاكهي: "الحدود في النّحو" تحقيق د/ المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، الطّبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص٦٤،٦٢.

(٩) المبرد: "المقتضب" تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١/٨، ٢/ ٨٢،٧٤،٧٠،٦٩،٦٨.

"الكلام" فيما بعد، وتردد المصطلحان معًا يسوى بينهما بعض النُّحاة، ويفرق بينهما آخرون[١].

أمَّا الدَّارسون المحدثون فيحاولون إيجاد مفهوم مقبول للجملة، لكنَّهم لا يصلون إلى شيء يستقرون عليه بسبب كثرة التَّعريفات للجملة التي تزيد على مائتي تعريف[٢]، أو على ما ذكر يونج (١٩٨٠) أنَّ عددها يزيد على ثلاثمائة تعريف[٣].

لكنَّنا – في النِّهاية – نقف من كلامهم على أنَّ الجملة أعم من الكلام لشرط الإفادة؛ ولذا فإنَّ أي تعريف للكلام يصلح تعريفًا للجملة[٤]، وليس العكس، وهذا ما نراه عند معظم النَّحويين.

ويبدو جليًّا في تعريف النُّحاة للجملة اعتمادهم على مسألتي "الإسناد" و "الإفادة" اللذين هما الرُّكنان الأساسيان لها، يقول الدُّكتور إبراهيم عبادة: "إنَّ التَّركيب المتضمن إسنادًا إن كان مستقلاً بنفسه وأفاد فائدة يحسن السُّكوت عليها، سمي كلامًا وسمي جملة[٥].

---

(١) د/ محمَّد حماسة عبداللطيف: "في بناء الجملة العربية" دار القلم، الكويت، الطَّبعة الثَّانية، ١٩٨٢، ص ٢٩ .. وانظر: عبد القادر المهيري: "الجملة في نظر النُّحاة العرب" حوليات الجامعة التُّونسية، ٣/ ٣٨.

(٢) د/ محمود احمد نحلة: "مدخل إلى دراسة الجملة العربيَّة" دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ١١.

(٣) معصومة عبد الصَّاحب محمد حسن: رسالة دكتوراه بعنوان "الجمل الفرعية في اللُّغة العربية بين تحليل سيبويه والقواعد التَّحويلية – دراسة توليدية تحويلية" كلية الأداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥م، ص ٢٢.

(٤) انظر: ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطَّبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص٥.

(٥) د/ محمد ابراهيم عبادة: "الجملة العربيَّة – دراسة لغوية نحوية" منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م، ص ٣١.

وانظر: د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٢٨.

وعلى هذا فإنّ الجملة أعم من الكلام لشرط الإفادة فى الكلام، أمّا الجملة فلا تشترط الإفادة أو عدمها، وإنّ المركب الإسنادى الأصلى إذا كان جزءًا من تركيب أكبر سمى جملة، ولا يسمى كلامًا؛ فكلُّ كلام جملة، وليس كلُّ جملة كلامًا[1].

ونخلص ممّا سبق إلى أكثر التعريفات شيوعًا – للجملة – وهو تعريف أستاذنا الدُّكتور عبده الرّاجحى، حيث يقول: "الجملة فى تعريف النُّحاة هى الكلام الذى يتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل"[2].

** أساس تقسيم الجملة:

أمّا بالنّسبة لتقسيم الجملة العربيّة فإنّ لها قسمين أساسيين هما: الاسمية والفعليّة، إلا أنّ بعض النُّحاة يزيد قسمًا ثالثًا، وآخر يزيد رابعًا[3].

ويبدو أنّ أول من أشار إلى هذا الخلاف هو أبو على الفارسى الذى نقل عنه النُّحاة فيما بعد وبخاصة الزمخشرى وابن هشام، يقول الفارسى: "وأمّا الجملة التى تكون خبرًا فعلى أربعة أضرب: الأوّل أن تكون جملة مركبة

---

(١) د/ محمد ابراهيم عبادة: "الجملة العربيّة" ص٣١.

وانظر: ثعلب: "مجالس ثعلب" تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطّبعة الرّابعة، ١٩٨٠م، ١٣٣/١.

(٢) د/ عبده الراجحى: "فى التطبيق النحوى والصّرفى" ص ٥٧٧.

وانظر: أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" دار المعارف، مصر، الطبعة الحادية عشر، ١٥/١.

: د/ إبراهيم أنيس: "من أسرار العربيّة" مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطّبعة السّابعة، ١٩٨٥م، ص ٢٧٦.

: د/ إبراهيم بركات: "الجملة العربيّة" مكتبة الخانجى، مصر، ١٩٨٢م، ص١٩.

(٣) د/ فتحى عبد الفتاح الدجنى: "الجملة النّحوية نشأة وتطورًا وإعرابًا" مكتبة الفلاح، الكويت، الطّبعة الثّانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص ١٠٩.

مـــن فعـــل وفاعل، والثانى أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث أن تكون شرطاً وجزاء، والرابع أن تكون ظرفاً"[1].

إلا أنَّ الجـــرجانى يعلق على هذا قائلاً: "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمـــل وهـــى فى الأصل اثنتان، الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر"[2].

وقـــد تـــابع الزمخشرى أبا على الفارسى فى تقسيمه حيث قال: "والجملة على أربعة أضرب: فعليّة واسمية وشرطية وظرفية"[3].

لكـــنَّ ابـــن يعيش حصر هذا التّقسيم فى القسمين الأساسيين، فحينما علّق علـــى هـــذا الـــرّأى للزمخشـــرى قال: "واعلم أنّه قسّم الجملة إلى أربعة أقسام، وهـــذه قســـمة أبـــى علـــى، وهى قسمة لفظية، وهى فى الحقيقة ضربان: فعليّة واســـمية؛ لأنَّ الشّـــرطية فـــى التّحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشّرط فعل وفـــاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف فى الحقيقة للخبر الذى هو استقر وهو فعل وفاعل"[4].

---

(1) أبو على الفارسى: "المسائل العسكريات" تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدنى، ١٤٠٣هـــ/ ١٩٨٢م، ص١٠٩.

(2) عبد القاهر الجرجانى: "المقتصد فى شرح الإيضاح" تحقيق د/ كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٢٠م، ٢٧٧/١.

(3) الزمخشـــرى: "المفصل فى علم العربيّة" وبذيله كتاب: "المفضل فى شرح أبيات المفصل" للسيد محمد بدر الدين النعسانى، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، (د. ت)، ص٢٤

(4) ابن يعيش: "شرح المفصل" ٨٨/١.

وهناك من النّحويين من يقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام، ومن أبرزهم ابن هشام، حيث قسّم الجملة إلى اسمية وفعليّة وظرفية ونفى الجملة الشّرطية، حيث خطأ الزّمخشرى فى ذكرها لأنّها تعد من قبيل الفعليّة[1].

ويعلق الشّيخ محمّد الأمير على كلمة "الاستقرار" فى الجملة الظّرفية عند ابن هشام قائلاً: "وإلا كانت فعليّة أو اسمية بحسب التّقدير"[2].

ويبين الدسوقى حقيقة الجملة الثّالثة عند ابن هشام ويقول: "الظّرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعليّة؛ لأنّك إمّا أن تقدر عامل الظّرف (كائن) أو (استقر)، فعلى الأولى تكون اسمية، وعلى الثّانى تكون فعليّة"[3].

وقد تأثر بتقسيم ابن هشام الثّلاثى للجملة عدد من النّحويين، على رأسهم السّيوطى[4]، والفاكهى[5]، ومن الدّارسين المحدثين كمال بسيونى[6].

ونجد – من الدارسين المحدثين – الدكتور قباوة يقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام: اسمية وفعليّة وشرطية، ولا يذكر الظّرفية، حيث يقول: " إنّ الجمل ثلاثة أقسام: اسمية وفعليّة وشرطية، وذلك بحسب طبيعة صدرها، ولابدّ من الإشارة

---

(١) ابن هشام: "مغنى اللبيب" ٤٣٣/٢.

(٢) حاشية محمد الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام، دار إحياء الكتب العربيّة، (د-ت)، ٤٣/٢.

(٣) مصطفى محمد الدسوقى: "حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب لابن هشام" مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى، القاهرة، ص٣٥.

(٤) انظر: السّيوطى: "المطالع السعيدة" تحقيق د/ طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٦١.

(٥) الفاكهى: "الحدود فى النحو" تحقيق د/ المتولى الدميرى، ص٦٥.

(٦) كمال بسيونى: "الجمل النحوية" ص٩.

مهـنا إلى أنّ المراد بصدر الجملة هو – فى الحقيقة – المسند أو المسند إليه أو أداة الشّرط، ولا قيمة لما تقدم ذلك من حروف وفضلات[1].

ونجـد فـى كـلّ مـا سبق أنّ الأساس الفعلى لتقسيم الجملة هو الاسمية والفعلـيّة، وما دون ذلك يرد إليها كما رأينا عند الفارسى الذى حصر الجرجانى أقسـامه الأربعـة فى القسمين الأساسيين، ومثله الزمخشرى الذى حصر شارح كتابه – ابن يعيش – أقسامه الأربعة – أيضًا – فى القسمين الأساسيين.

أمّـا ابـن هشام وهو متأثر – مثل الزّمخشرى – بأبى على الفارسى فإنّنا نجـده فـى موضع آخر يقر التقسيمين فقط حيث يقول: "الجملة تسمى اسمية إن بدئت باسم .. وفعليّة إن بدئت بفعل"[2].

ولا يذكـر خـلاف هـذا، وقـد دعم ثنائية التّقسيم الشيخ محمّد الأمير، والدسوقى فى شرحهما لكلامه، وعلى هذا نجد أنّ التّقسيم الأكثر من اثنين تقسيم تركيـبى يـرجع إلى الناحية الشّكلية، حيث اعتمد فيه النّحويون على ما تبدأ به الجملة من مفردات[3].

ويلخـص الدكـتور/ طاهـر حمودة الآراء السابقة قائلاً: "نسير هنا على التّقسـيم السّـائد عـند النّحاة للجملة إلى قسمين رئيسيين هما الاسمية والفعليّة؛ لأن هذين القسمين يشملان ما زاده بعض النّحاة"[4].

---

(١) د/ فخـر الديـن قـباوة: "اعراب الجمل وأشباه الجمل" دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطّبعة الرابعة، ١٩٨٣م، ص٢٠.

(٢) ابـن هشام: "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدى، دار الفكر، الطّبعة الأولى، ١٣٩٠م/١٩٧٠م، ص٧.

(٣) د/ محمّد إبراهيم عبادة: "الجملة العربيّة" ص١٤٩.

(٤) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٢٨.

ثمّ يعلق على جملته الأخيرة (ما زاده بعض النُّحاة) قائلاً: "يزيد ابن هشام قسمًا ثالثًا هو الجملة الظّرفية، وهى المصدرة بظرف أو جار ومجرور؛ نحو: أعندك زيدٌ؟، أفى الدار زيدٌ؟، إذا قدر "زيدٌ" فيهما فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، وإذا لم يقدر "زيدٌ" فيهما مبتدأ وشبه الجملة خبر مقدم.

وواضح أنّ وضع هذا القسم يقوم على وجه إعرابى محتمل غير مقطوع به؛ ولذا كان عدها - فى نظرنا - ضمن الجملة الاسمية وهو الصواب، وقد زاد الزمخشرى قسمًا رابعًا وهو الجملة الشرطية، والصّحيح أنّها مندرجة فى الجملة الفعليّة[1].

ومن خلال هذا ندرك أنّ أساس التّقسيم ثنائى، وكان هذا الأساس معتمدًا على المسند والمسند إليه، فقد حدد سيبويه نظامًا للجملة الأساسى بالمسند والمسند إليه، وقد عرفهما بأنّهما "ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبنى عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك" و "هذا أخوك" ومثل ذلك: "يذهب عبدالله"، فلابدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بد من الآخر فى الابتداء"[2].

وعلى هذا الأساس نرى أنّه قد صنفت أنواع فى العربيّة بناءً على فكرة الإسناد إلى نوعين رئيسيين: الجملة الاسمية والجملة الفعليّة، وأمكن بسهولة رد

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) سيبويه: "الكتاب" هارون، ١/٢٣.

وانظر: ابن السيد البطليوسى: "الحلل فى شرح أبيات الجمل" دراسة وتحقيق د/ مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص٤٠.

كـلّ الـنماذج الأخـرى إلى هذين النوعين[1]، فإنّ صور الكلام الذى تنطق به العربـيّة لا يكـاد يحـيط بــه الحصر، وإن كان الأمر كلّه يرجع إلى الجملتين الاسمية والفعليّة، فهما وحدة اللغة العربية، وهما موضوع دراسة النحو العربى، ومعهما ما يتعلق بها[2]، فالجملة نوعان لا ثالث لها[3].

وهــذا مــا نــراه عند معظم النّحويين، إمّا ذكر التقسيم الثّنائى صراحة، وإمّا ذكرهما من خلال تقسيمهم للكتاب المؤلف[4].

وعلــيه نستنبط أنّ تقسيم القدماء للجملة إلى اسمية وفعلية لا خلاف عليه، لكنّنا نلحظ أنّ الأساس النّحوى الذى ميّزوا به بين الاسمية والفعليّة أساس بنيوى شكلى لا يعبر عن المدلول التركيبى[5].

ومــن هنا نجد مبررًا لمن ذكر أكثر من نوعين، لكن الأصل ثنائية التّقسيم للجملــة؛ فقد ذهب معظم النّحاة إلى القول بأنّ الجملة فى العربيّة قسمان: اسمية وفعلية[1].

---

(١) د/ محمد حماسة عبد اللطيف: "فى بناء الجملة العربية" ص ٤٩ .

(٢) د/ محمد عيد: "النحو المصفى" مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص١٨.

(٣) د/ عبده الراجحى: "فى التطبيق النحوى والصرفى" ص ٢٧.

(٤) انظر: أبا اسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج: "إعراب القرآن (المنسوب إليه)" تحقيق إبراهيم الإبيارى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣، ١١/١،

: الشيخ مصطفى غلاييني: "جامع الدروس العربية" ١٣/١،

: د/ يوسف أحمد المطوع: "الموسوعة النحوية الصرفية" ١٧/١، =

= : د/ محمــود سـليمان يــاقوت: "النحو التعليمى والتطبيق على القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، من ٨٥ إلى ١١٨، وما بعدها.

: د/ أحمد كشك، د/ أحمد عبد الدايم: "من التحليل النحوى للكلمة والكلام" ١٤١/١،

: د/ إبراهيم بركات: "الجملة العربية" ص ٢٧.

(٥) معصومة عبد الصاحب محمد حسن: رسالة دكتوراه بعنوان: "الجمل الفرعية فى اللّغة العربيّة – بين تحليل سيبويه والقواعد التحويلية" ص ٦٨.

وعندما نقف على الآراء السابقة والخاصة بتقسيم الجملة فنحن نميل إلى التقسيم الشائع الذي سار عليه جمهور النُحاة، وهو القائل: إنّ الجملة في لغة العرب قسمان اسمية وفعليّة[٢]، وهذا هو التّقسيم المنطقي لطبيعة اللغة العربيّة من حيث النشأة والتّكوين[٣].

**** التّردد بين الاسمية والفعليّة:**

وقفنا من خلال عرضنا للمسائل السابقة على ثنائية التّقسيم للجملة العربيّة وهما الاسمية والفعليّة، ولكلّ نوع منهما معايير معينة ومستقلة تحددها عن الأخرى، والتي ترجع في المقام الأوّل إلى "المسند إليه"، وتحديده سواء أكان مذكورًا أم محذوفًا.

ومع ذلك فإنّنا نجد جملاً تعد جملاً اسمية أو جملاً فعليّة على اعتبارات معينة[٤]، ترجع – في معظمها – لاختلاف التقدير أو لاختلاف النّحويين[٥]؛ ومن هنا فليس الأمر – كما يعتقد الكثيرون – من البساطة بحيث يمكن التّعرف على الجملة أهي اسمية أم فعلية؟ والتّمييز بينهما.

فالجميع يقر أنّ الجملة الاسمية هي ما ابتدأت باسم، وأنّ الفعليّة هي ما ابتدأت بفعل، لكن إن لم تبتدئ باسم ولا بفعل وإنّما ابتدأت بحرف، أو كان ما

---

(١) د/ فتحي عبد الفتاح الدجني: "الجملة النحوية – نشأةً وتطورًا وإعرابًا" ص ٨٠.

(٢) د/ شوقي ضيف: "تجديد النحو" دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، (د. ت)، ص ٢٤١.

(٣) د/ فتحي عبد الفتاح الدجني: "الجملة النحوية – نشأةً وتطورًا وإعرابًا" ص ٨١.

(٤) د/ عبده الراجحي: "في التّطبيق النحوي والصرفي" ص ٣١٢.

(٥) ابن هشام: "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد، ٢/٤٣٤.

تبتدىء به محذوفا سواء أكان اسمًا؛ نحو[1]: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)، أم فعلاً؛ نحو[2]: (أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ)، أو كان معمول الفعل قد تقدم عليه؛ نحو[3]: (فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ)، فكلُّ هذا وأكثر منه في حاجة إلى بيان.

كما نجد أنَّ الجملة – أحيانًا – قد تبتدىء باسم وليس مسندًا إليه، فهى جملة فعليّة؛ نحو[4]: (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ).

وفوق هذا وذاك مسألة "تقدير المحذوف واختلاف النحويين فيه" وخاصة عندما تكون الجملة مستهلة باسم يعرب مبتدأ، وهناك من يراه منصوبًا لفعل محذوف، فتتحول الجملة إلى الإتجاه الآخر، وكل هذا له أثره فى الدّلالة؛ حيث إنَّ للجملة الاسمية دلالات تغاير دلالات الجملة الفعليّة كما سنرى.

وتجدر الإشاره إلى أنَّ النحويين – القدماء – لم يذكروا هذه الجمل فى مصنفاتهم، ولم يفردوا لها بحثًا مستقلاً فى كتبهم أو أبوابا أو فصولاً نحوية فى مؤلفاتهم.

وربما كان أوّل من تحدث عن هذا الموضوع هو ابن هشام، حيث ذكر عشر جمل تتردد بين الاسمية والفعليّة، فى كتابه: "مغنى اللبيب"[5]، فى حوالى ثلاث صفحات سنتحدث عنها فى موضعها من البحث – بإذن الله – بالتفصيل.

وقد تابعه عدد من الدارسين المحدثين فى شرح هذه الجمل والسير على منوالها؛ مثل الدكتور/ طاهر حمودة[1]، والدكتور/ قباوة[2]، وكمال بسيونى[3].

---

(١) ١/النور.

(٢) ٢٤/القمر.

(٣) ٨٧/البقرة.

(٤) ١١٥/آل عمران.

(٥) انظر: ابن هشام: "مغنى اللبيب" محيى الدين عبد الحميد ٢/٤٤٣ إلى ٤٣٧.

** أساس فكره احتمال الجملة للاسمية والفعلية:

مـن الجديـر بالذكـر أن نبحث عن أساس هذه الفكرة، أى ما الذى دفع اللغويين والنحويين والأصـوليين أيضًا إلى القول بهذا الاحتمال إلى النوعين الأساسيين للجملـة العربـية، بالرغم أنّ لكلٍّ منهما معايير خاصة تميزها عن الأخرى؟.

ومـن خلال هذه المعايير نجد لكلِّ جملة سماتها وخصائصها الدّلالية التى لهـا دور فـى تحديد المعنى؛ لذا يجب علينا أن نشير إلى أساس هذا الاحتمال، وهـو "الخلاف بين النحويين"، ونقول: أأساس هذه الفكرة لغوى أساسه المعنى ؟ أم أسـاس نظـرى مرتـبط بقواعد قياسية ثابتة ؟ أم أساس دينى قائم على فهم الآيات القرآنية ؟

ولا يظهـر لـنا هـذا إلا من خلال عرض نصوص مختلفة اختلف فيها الـنحويون؛ ليتضـح من خلالها أساس هذه الظاهرة، ويبدو أنّ أول أساس للقول بالاحـتمال هـو الخلاف بين النُّحاة، وأنماط هذا الخلاف كثيرة بعضها مدرسى؛ أى بانـتماء الـنَّحوى إلـى مدرسة بعينها كالبصرة والكوفة، وبعضها اجتهادى؛ أى اجتهاد النحوى نفسه فى فهم تركيب ما بغض النظر عن انتمائه المدرسى(٤).

---

(١) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٣٣ – ٣٥.

(٢) د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص ٢٢ .

(٣) كمال بسيونى: "الجمل النحوية" ص ٢٤ – ٢٨ .

(٤) د/ السيد رزق الطويل: "الخلاف بين النحويين – دراسة وتحليل وتقويم"، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص٣١.

وتجدر الإشارة إلى أنّ من أهم البواعث الخلافية عند النُّحاة الباعث الديني الــذي له ركن أساسي في وضع النّحو والخلافات النّحوية للحرص الشّديد على أداء النُّصوص أداءً فصيحًا[1].

وقد نشأ عن هذا الخلاف تعدد في أوجه الإعراب، حيث يختلف النُّحاة فيما بيــنهم ليتعيــن الإعــراب الصّــحيح اعتمادًا على المعنى المحصل من السّياق والأحكــام اللفظية النُّحوية ومعرفة أوجه المفارقة بين موضوعات المصطلحات الــنُّحوية، علـــى الرغم من ذلك نجد كثيرًا من أنماط الجمل العربيّة صالحًا فيها تقدير أكثر من وجه إعرابي بالنسبة للكلمة الواحدة[2].

ومــن الطّبــيعي أن يبحث النّحوي عن الأوجه الاحتمالية؛ حيث إنّ لهذه الاحتمالات الواردة مداخل وأسبابًا متنوعة تؤدي لهذا الخلاف، منها:

١) الحــذف الــوارد في الجملة، وتقدير المحذوفات تبعًا لتصور المعنى وتحديده، وهذا ما سنلمسه في الفصول القادمة إن شاء الله.

٢) اخــتفاء الإعــراب؛ إما لكون الكلمة مبنية، أو لكونها معربة إعرابًا مقــدرًا، كمــا فــي الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والأفعال المضارعة المنتهية بالألف.

٣) وجود تداخل أو أوجه اتفاق بين بعض المصطلحات النّحوية.

---

(١) د/ شوقي ضيف: "المدارس النحوية" دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، ص ١٧. -

- د/ طاهر حمودة : "القياس في الدرس اللغوي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ١٧٧.

(٢) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته"، ص ٨٨.

٤) اختلاف النَّحويين فى أصل تصنيف الكلمة إلى اسم أو فعل كالخلاف فـى إعـراب "حبذا" أو "نعم" و "بئس" للمدح والذم[١]، أو إلى اسم أو حرف كالخلاف فى إعراب "إذا" الفجائية وما بعدها.

٥) قـد يرد الخلاف فى اعتبار الكلمة بسيطة أو مركبة، وذلك فى "ماذا" و "مـن ذا" أكـل مـنهما كلمة واحدة تعامل معاملة الاسم الواحد أم كلمتان؟[٢].

٦) تعـدد الاسـتعمالات وتـنوعها واخـتلافها بالنِّسبة للكلمة الواحدة، ومـنه جانب يعد لونًا من الاشتراك اللفظى كاستعمال "كان" ناقصة أو تامـة أو زائـدة، واسـتعمال "الـواو" عاطفة أو استئنافية أو للمعية، واستعمال "الفاء" عاطفة أو للسببية وللاستئناف[٣].

٧) قـد يـبقى للفـظ معـنى واحد ويتعدد تصنيفه تبعا لأثره الإعرابى، كما فى "حتى" أهى جارة أم عاطفه أم ابتدائية ؟[٤].

٨) مسـألة "الوقـف والوصل"[٥]، التى لها الصَّدارة فى هذا الخلاف لما يترتـب عليها من الحذف، واختلافهم فى تقدير المحذوف، فقد يرد مع

---

(١) انظـر: الأنبارى: "الإنصاف فى مسائل الخلاف" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٩٧/١ وما بعدها .

(٢) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص١٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٨ .

(٤) ابن هشام: "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق/ رشيد عبد الرحمن العبيدى، ص١٠٠ ، ١٠٣ .

(٥) انظـر: الخلـيل بن أحمد: "الجمل فى النحو" تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص ٦١.

: د/ السيد أحمد على: "من قضايا النحو (التوابع)" دار الثقافة العربية، ١٩٩٣م، ص٤٣.

الوصـــل وجـــه أو أوجـــه لا يمكن أن ترد فى الوقف، كما يتعين مع الوقف - فى بعض الأحيان - ما لا يكون واردًا فى الوصل.

وعلـــى هذا تدرك أنّ الكلمة قد ترد معربة إعرابًا ظاهرًا لكن أسس المعنى والصّـناعة النّحوية تجيز فيها تعدد الأوجه، إما على تقدير محذوف، وإما على عدم تقديره.

وقـــد يجتمع أكثر من سبب من هذه الأسباب فى الجملة الواحدة، وهو أمر وارد بكـثرة؛ فـيؤدى إلى تعدد الاحتمالات الإعرابية، كما سنرى فى الفصول القادمة بإذن الله.

** الفرق بين التّعبير بالجملة الاسمية والجملة الفعليّة:

ونستهل حديثنا عن هذه المسألة بسؤال مهم يربط النّحو بالدلالة؛ وهو:

**ما تأثير هذا الاحتمال على الدّلالة ؟**

وللإجابة عن هذا السُّؤال فإنّنا سوف نتحدث عن أهم الفروق بين التّعبيرين: التّعبير بالجملة الاسمية، والتّعبير بالجملة الفعليّة، حيث إنّ الكثيرين من اللّغويين لا يذكرون هنا إلا الجانب الشّكلي الكلمة المتقدمة دون الإشارة إلى ما وراء هذا الشّكل من جوانب دلاليّة.

وهذه الفروق تعتمد على المسند إليه أاسم هو أم فعل ؟[1]، فإذا كان المسند إليه اسمًا فإنّ دلالته تختلف عن كونه فعلاً، والجملة تبنى عليه لأنّه أساسها[2]، وبالتّالي فإنّ دلالة الجملة كلّها تتغير.

وعلى هذا فإنّنا نبدأ بتعريف ركنى الإسناد فيهما، وهما الاسم فى الجملة الاسمية، والفعل فى الجملة الفعليّة:

**معنى الاسم:**

الاسم ما دل على معنى في نفسه[3]، وهو ذات غير مرتبطة بالزّمن؛ لذا فإنّ له من القوة ما ليس لغيره[4].

**معنى الفعل:**

الفعل حدث مرتبط بزمن، ومن هنا انتهى النّحاة إلى نتيجتين[1]:

الأولى : أنّه لابدّ لكلّ فعل من زمن تقع فيه.

---

(١) د/ على أبو المكارم: "الجملة الفعلية" دار الثّقافة العربيّة، الطبعة الأولى، ص ٣٨.

(٢) د/ عبده الراجحي: "دروس في المذاهب النحوية" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص٣٢.

(٣) د/ مصطفى جمال الدين: "البحث النّحوي عند الأصوليين" ص ٦٣.

(٤) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٢٢٩/٤.

الأخرى: أنّه لابدّ لكلّ زمان من صيغة فعليّة تعبر عنه.

ونقف من كلامهم على أنّ للفعل دلالات معينة حيث إنّه يدلّ على الحدث بلفظه وعلى الزّمان بصيغته؛ أى كونه على شكل مخصوص، ولذلك تختلف الدّلالة على الزّمان باختلاف الصّيغ، ولا تختلف الدّلالة على الحدث باختلافهما[2].

وعندما نتحدث عن الفروق بين التّعبيرين فإنّ هناك فرقا بارزًا وأساسيًا، وهو دلالة الثّبوت والاستمرارية للجملة الاسمية فى مقابل دلالة التّجدد والتّغير للجملة الفعلية، لكنّنا نود أن نشير إلى أهم الفروق بين الجملتين؛ وهى:

١- الجملة الاسمية إذا تكونت من اسمين مرفوعين دلّت على الدّوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعليّة؛ فالاسمية تدلّ على الثّبوت وذلك إذا كانت اسمية محضة (أى خالية من فعل) .. فإن كانت غير محضة (وهى التى يكون فيها الخبر جملة فعليّة) فإنّها تفيد مع الثّبوت التّجدد، وقد تفيد الاستمرار التّجددى[3].

فمثال الاسمية المحضة؛ قولنا: "زيدٌ مفكرٌ" حيث دلّ ذلك على أنّ صفة التّفكير خاصة من خواصه تلازمه كلّ آن، لازمته فى الماضى وتلازمه فى الحاضر والمستقبل، فهى صفة ثابتة، والجملة كلّها تدلّ على الثّبوت والدّوام.

---

(١) د/ على أبو المكارم: "إعراب الأفعال" (د . ط) ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص١٧.

(٢) السّيوطى: "الاقتراح فى علم أصول النّحو" تحقيق د/ أحمد محمّد قاسم، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، ص٣٩،٣٨.

(٣) أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ٢/١٤٥.

أمّا الاسمية غير المحضة؛ فكقولنا: "زيدٌ يفكر" فإنّ هذه الجملة بطبيعتها تدلُ على الثُبوت بالإضافة إلى التَجدد؛ لأنّ خبرها فعل يفيد تجدد هذا الشَيء وهو التَفكير.

أمّا الجملة الفعليّة فإنّها بخلاف هذا؛ حيث تدلُ على التَغير والتَبدل في الأمر، فإذا قلت: "فكر زيد" كان معنى ذلك أنّ تفكيره كان في الزّمن الماضي، أمّا إذا عبرت بالفعل المضارع فقلت: "يفكرُ زيدٌ" كان تفكيره منصبًا على الزّمن الحاضر دون الزّمن الماضي.

وإذا قلت لشخص: "تفكر" كان معنى ذلك أنّك تطلب منه التّفكير في المستقبل، وبذلك يختلف زمن الوصف أو الحدث الذي تضيفه إلى شخص باختلاف الأفعال التي تصورة.

ومن هنا كانت للجملة الفعليّة دلالة التّغير والتّجدد، أمّا الحكم الخالدة المستمرّة فتصاغ دائمًا في الجمل الاسمية[1].

٢- إنّ التقدم للاسم أو الفعل مرتبط بأهمية المتقدم بالنّسبة للعناصر أو الأطراف المشاركة في الموقف اللّغوي؛ فدلالة هذا التقدم ترتد إلى محاولة المتكلم تلبية احتياجات الظّروف المؤثرة في الموقف اللّغوي[2].

فمثلاً عندما نقول: "زيدٌ سافرَ" و "سافرَ زيدٌ"؛ ففي الأولى - الاسمية - فقد أردت أن تلفت انتباه السامع إلى زيد نفسه أوّلاً، وأنّه سافر ثانيا، وكأنّ السفر كان بعيد الوقوع منه لسبب من الأسباب، أو كان غير مظنون فتريد أن تقول إنّه حدث فعلاً؛ ولذلك تقدم الاسم المرفوع على الفعل وتجعله مبتدأ للكلام وأساسه

---

(١) د/ شوقي ضيف: تجديد النّحو" ص٢٥٢.

(٢) د/ علي أبوالمكارم: "الجملة الفعليّة" ص٤٠.

الـــذى يبـــنى علـــيه .. أمّا إذا قلت: "سافرَ زيدٌ" فإنّك لم ترد أكثر من أن تذكر سَفره[1].

٣- الجملة الاسمية أكثر لواحق؛ حيث إنّها قد تتركب من اسم وفعل، فكلّ ما يكون الفعل فى جملتها من لواحق تحمله معه، وبجانب هذه اللّواحق للخبر فى الجملـــة الاسمية توجد لواحق أحيانًا للاسم الأوّل المرفوع فيها، وبذلك يتضح أنّ لواحـــق الجملـــة الاســـمية تتعدد تعددًا واسعًا[2]، ممّا يجعلها أكثر اتساعًا لحمل الكثير من المعانى.

٤- الاســـم أصـــل والفعل والحرف فرعان؛ لأنّ الكلام المفيد لا يخلو من الاســـم أصلاً، ويوجد كلم مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف، فدلّ ذلك على أصالة الاسم فى الكلام ، فرعية الفعل والحرف فيه[3].

٥- التّعبـــير بالجملـــة الاسمية أكثر من التّعبير بالجملة الفعليّة؛ حيث إنّ الفعل أثقل من الاسم، وذلك لوجهين[4]:

الوجـــه الأوّل: أنّه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد.

الوجـــه الآخر: أنّ الاسم أكثر من الفعل؛ بدليل أنّ تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير الفعل، والكثرة مظنّة الخفة، كما فى المعرفة والنّكرة.

---

(١) انظر: عبد القاهر الجرجانى: "دلائل الإعجاز" تعليق/ محمود محمّد شاكر، مطبعة المدنى بالقاهرة، دار المدنى بجدة، الطّبعة الثّالثة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص١٨٦.

(٢) د/ شوقى ضيف: "تجديد النّحو" ص٢٥٥،٢٥٤.

(٣) الســيوطـــى: "الأشـــباه والنّظائر فى النّحو" دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ٦٣/١.

(٤) المرجع السّابق، ص٤٠.

ونقــف مــن خلال الفروق السّابقة على أنّ هناك فرقًا أساسيًا وهو الثّبوت للاســمية، والــتّجدد للفعلــية، أمّــا الفــروق الأخرى فتحوم حول هذا الفرق، ففى جملة: "الحقُ ضائعٌ" – وهى جملة اسمية – نجد حكمًا على الحق بالضياع، وهــو حكم مطلق لا علاقة له بالزّمان، بحيث يمكن أن يرقى إلى أن يكون أمرًا له صفة الثُّبوت والدّوام والاستمرار[١].

أمّــا فــى الجملتيــن: "ضاعَ الحقُ" أو "يضيعُ الحقُ"، فإنّ كلّ ما يمكن أن يســتفاد مــن لفظــيهما هو الدّلالة على ضياع الحق خلال فترة زمنية محددة لا تتجاوزها الدّلالة إلى غيرها[٢].

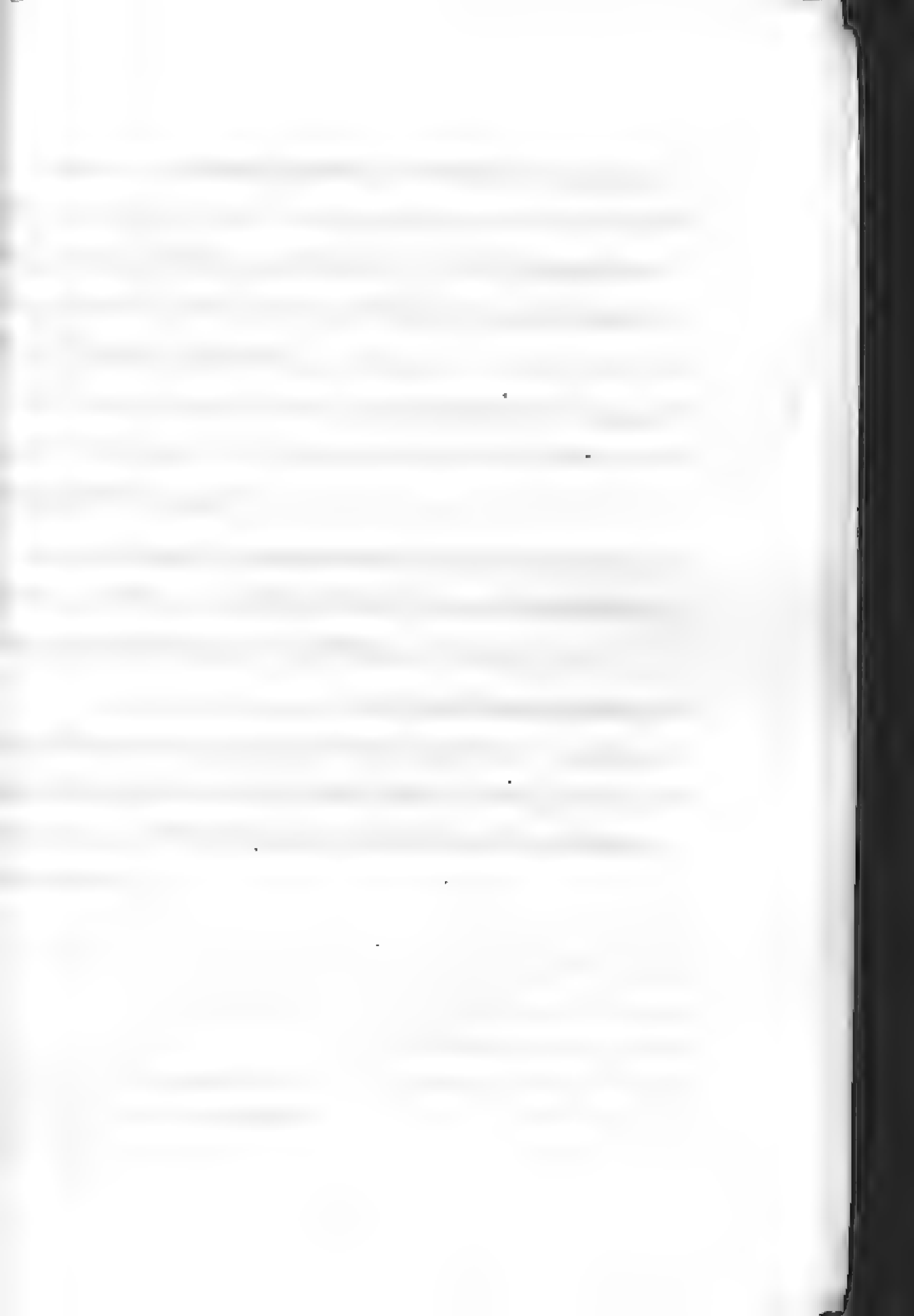
ومــن هــنا كان التّعبير بالجمله الاسملة تعبيرًا يعبر عن الثُّبوت والجمود والملازمــة والاستمرار فى مقابل الجملة الفعليّة التى تتسم بالتّجدد والدّلالة على التّغير والتّقلب تبعًا للزمنِ الذى حدث فيه الفعل.

وعلــى هــذا الأساس فعندما نقول: إنّ هذه الجملة تحتمل الوجهين فســوف نــدرك أنّ لكــلّ وجه منهما دلالة تغاير الوجه الآخر – كما سنرى فى الفصول القادمه بإذن الله عند تحليلنا للأمثلة – لكن يجب أن يكون مستحضر فى ذهنــنا أن أى مــثال أقررنا باسميته فهو ذات دلالة ثابتة، وإذا ذكرنا فعليته فهو ذات دلالة متغيرة.

---

(١) د/ على أبو المكارم: "الجملة الفعلية" ص٤٠.

(٢) المرجع السّابق، ص ٤٠.



# الفصل الأوّل

# "جملة المدح والذم"



** التّعريف بالمدح والذّم وبيان أسلوبهما:

إنّ أسلوب المدح والذّم من التّراكيب النّحوية التى لها نمط خاص بها[1]، والتى لها الصّدارة فى الجمل المحتملة للاسمية والفعليّة[2].

التّعريفُ بالمَدح وألفاظه:

المدح: نقيض الهجاء، وهو حسن الثّناء[3]، وله ألفاظ معينة أساسها "نِعْمَ"، ومنها أيضًا "حَبّ" و"حَبّذَا"، وغيرها من الألفاظ التى نأتى بها على صيغة "فَعُلَ" بشروط معينة[4].

أمّا "نِعْمَ" وهى الكلمة الأساسية فى المدح فهى فعل يستعمل للمدح على سبيل المبالغة، وأصلها "نَعِمَ"، وهى أصل للمدح والصّلاح، ولا يكون منها فعل لغير هذا المعنى[5] .. أمّا "حَبّ" و"حَبّذَا" فأصلهما واحد، فهما مأخوذان من "حَبُبَ"[6]، والاختلاف بينهما يرجع إلى اسم الإشارة "ذا" أهو فاعل أم لا ؟

و"حَبّذَا" تعمل عمل "نِعْمَ" وينطبق عليها أحكامها وصورة أسلوبها، فهى أسلوب للمدح[7]، فعندما نقول "حَبّ الإنسانُ والشّىءُ حُبّا"؛ أى "صار محبوبًا"[8].

التّعريف بالذّم وألفاظه:

---

(1) د/ محمود سليمان ياقوت: "النّحو التّعليمى والتّطبيق على القرآن الكريم" ص ٢٩٩.

(2) د/ عبده الراجحى: " فى التّطبيق النّحوى والصّرفى" ص٣١٩.

(3) ابن منظور: "لسان العرب" دار المعارف، القاهرة، (د. ت)، ٤١٥٦/٦.

(4) السّيوطى: "همع الهوامع" ٨٧/٢.

(5) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٢/ ١٧٩

(6) ابن مالك: "شرح التّسهيل" تحقيق د/ عبد الرّحمن السّيد، د/ محمّد المختون، ٢٢/٣.

(7) السّرقسطى: "الأفعال" تحقيق د/ حسين محمّد شرف، ٣٢٧/١

(8) انظر: د/ محمّد عبدالعليم: "المعجم الوسيط" مكتبة الصّحوة، المنوفية، ص١٥٧.

الذَّم: نقيض المدح[1]، وله ألفاظ معينة، أساسها "بِئْسَ"، ومنها أيضًا: "لا حَبَّذَا" و"سَاءَ"، وغيرها من الألفاظ التي تأتي بها على صيغة "فَعُلَ".

أمَّا "بِئْسَ" وهي الأصل في الذَّم[2]، فهي كلمة ذم[3]، ضد "نِعْمَ"[4]، وأصلها "بَئِسَ"، وهي أصل للرداءة ولا يكون منها فعل لغير هذا المعنى[5].

أمَّا "لا حَبَّذَا" فهي مأخوذة من "حَبَّذَا" إلا أنَّها تدخل على "لا" فتساوي "بِئْسَ" في العمل والمعنى[6].

أمَّا "سَاءَ" فإنَّها تأتي للزجر وعليه فإنَّها تستعمل للذم، وتجري مجرى "بِئْسَ"[7]، شكلاً ومعنى وعملاً، إلا أنَّ "بِئْسَ" هي الأصل في الذَّم[8].

تبقى لنا ملاحظة؛ وهي أنَّه توجد أفعال على صيغة "فَعُلَ" وتأتي بشروط معينة، تضاهي شروط التَّعجب، وتعمل عمل "نِعْمَ" و"بِئْسَ" أي تستخدم هذه الألفاظ في المدح والذَّم، وسنتعرض لها فيما بعد بإذن الله.

---

(1) أبو بكر الرازي: "مختار الصِّحاح" المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت، ص ١٧٢، وانظر: ابن منظور: "لسان العرب" ٣/١٥١٧،١٥١٦.

(2) د/ علي محمد فاخر: "شرح المقرب"، مطبعة السَّعادة، الطَّبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ١/٤٠٩.

(3) المعجم الكبير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطَّبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، حرف الباء، ٢/٣٢.

(4) انظر: ابن منظور: "لسان العرب" ١/٢٠١، المعجم الوسيط ص ٣٨ .

(5) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٢/١٧٩، وانظر: ابن مالك: "شرح التَّسهيل" ٣/٦.

(6) السُّيوطي: "همع الهوامع" ٢/٨٩.

وانظر: د/ عبده الراجحي: "في التَّطبيق النَّحوي والصَّرفي" ٣٢٤

(7) ابن مالك: "شرح التَّسهيل" د/ عبد الرَّحمن السَّيد، د/ محمَّد المختون ٣/٢٠،٢١.

(8) د/ عبده الراجحي: "في التَّطبيق النَّحوي والصَّرفي" ص ٣٢٤ .

وانظر د/ محمود سليمان ياقوت: "النَّحو التَّعليمي والتَّطبيق على القرآن الكريم" ص ٣١٠.

ونخلـص ممّـا سـبق إلـى أنّ المـدح حسن الثّناء، وألفاظه الأساسية: "نِعْـمَ"، يليـها "حَـبَّ" و"حَـبَّذَا"، وأنّ الـذّم ضـد المدح، وألفاظه الأساسية: "بِئْسَ"، يليها "لا حَبَّذَا" و"سَاءَ".

**صيغة أسلوب المدح والذّم:**

أمّـا الحديـث عن أسلوب المدح والذّم فإنّنا نجد في اللُّغة ألفاظًا وأساليب كثـيرة تدلُّ على المدح أو الذّم بعضها يؤدي هذه الدّلالة صريحة؛ لأنّه وضع لها مـن أوّل الأمـر نصّـا، حيـث نظمـت شكليًا من أجل هذه الغاية وحدها[1]، وبعضها لا يؤديها إلا بقرينة[2].

ويعنيـنا هـنا الـنّوع الأوّل مـن هـذا الأسلوب، فهو موضوع الكتاب، والذي له أفعال معينة تدلُّ عليه حيث نجد أنّ:

أفعال المدح؛ هي: "نِعْمَ" و"حَبَّ" و"حَبَّذَا".

أفعال الذّم؛ هي: "بِئْسَ" و"سَاءَ" و"لا حَبَّذَا".

أمّـا الصّـيغة الأساسية لأسلوب المدح والذّم فتكون على النّحو التّالي: (فعل المدح أو الذّم + الفاعل + المخصوص بالمدح أو الذّم).

وقـد ذكرنا أفعال المدح والذّم – فيما قبل – أمّا الفاعل فلابدّ أن يكون فيه الألـف واللام، أو مضافًا لما فيه الألف واللام، أو ضميرًا مستترًا مفسرًا بتمييز بعده.

---

(١) د/ أحمد كشك، د/ أحمد عبد الدّايم، د/ أحمد بسيوني: "من التّحليل النحوي للكلمة والكلام" ٢/١٦١.

(٢) أ/ عباس حسن: "النّحو الوافي" ٣/٣٦٧.

أمّــا المخصوص بالمدح أو الذّم فيأتى بعد الفعل والفاعل – غالبًا – وهذا موضـــوع بحثنا؛ لأنّه موضع الاحتمالية لاختلاف النُّحاة فى إعرابه، والذى ينشأ عــن هــذا الخلاف اختلاف فى الإعراب، وبالتّالى نوعية الجملة أاسمية هى أم فعليّة ؟

وقــد يــأتى المخصـــوص بالمدح أو الذّم قبل الفعل والفاعل، وتكون هنا الجملة اسمية لا غير[1]، وهذا الأمر لن نتطرق له.

ويقصـــد بالمخصـــوص الاســم المحــدد الــذى تمدحه الجملة أو تذمه، وســوف نتحدث عنه – بإذن الله – بالتّفصيل فى غضون الكتاب لما يترتب عليه من الاحتمالية.

** "نِعْمَ" و"بِئْسَ" بين الاسمية والفعليّة:

ذكــرنا من قبل أنّ اختلاف النّحويين من أهم الأسس التى تبنى عليها فكرة الاحتمالــية، وهــذا مــا نلمسه هنا فى تحديد نوع كلمة "نِعْمَ" و"بِئْسَ"؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنّهما اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا

(١) انظر: الشّيخ/ مصطفى غلاييني: "جامع الدّروس العربيّة" ١/٧٤.
؛ د/ محمّد عيد: "النّحو المصفى" ص٤١٨.

يتصـــرفان، وإلـــيه ذهب الكسائي من الكوفيين، وقد استدل البصريون لمذهبهم بفعلية "نِعْمَ" و"بِئْسَ" بأمور[1]:

الأول: اتصـــال الضـــمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جـاء عـن العرب أنهم قالوا: "الزيدان نعما رجلين"، و"الزيدون نعموا رجالاً"، حكى ذلك الكسائي.

الـثاني: أنها يرفعان الاسم الظاهر، في نحو: "نعم الرجل" و"بئس الغلام"، والضـمير فـي نحـو: "نعـم رجلا زيد" و"بئس غلاما عمرو"، وهما في ذلك كالأفعال، فهي ترفع الظاهر والضمير.

الثالـث: اتصـالهما بـتاء التأنيث الساكنة، نحو: "نعمت المرأة" و"بئست الجاريـة"؛ لأنَّ هـذه الـتاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه، وهي تدلُّ على تأنيث الفاعل بعدهما.

الـرابع: بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لكانا معربين لا موجب لبنائهما.

أمَّا الكوفيون فقد استدلوا على اسميتهما بوجوه[2]:

الأول: كونهمـا لا يتصـرفان، ذلك لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا دل على أنهما اسمان.

---

(١) الأنباري: "الإنصاف في مسائل الخلاف" محيي الدين عبد الحميد، ٩٧/١.
وانظر: ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)" تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ٥٩٨/١.
: ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي، ٣١٢/٢.
(٢) الأنباري: أسرار العربية" تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٧٥م، ص٩٦

الثانى: كونهما لا مصدر لهما، ولو كانا فعلين لكانا لهما مصدر.

الثالث: أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، فلا تقول: نعم الرُّجل أمس، والأفعال يقترن الزمان بها.

الرابع: دخول حرف النداء عليهما فى قولهم: "يا نعم المولى ونعم النصير".

الخامس: دخول لام الابتداء عليهما فى خبر إن، ولا تدخل على الماضى، فأنت تقول: "إنّ محمدًا لنعم الرجل"، ولا تقول: "إنّ محمدًا لنجح".

السادس: دخول حرف الجرّ المختص بالاسم عليهما، مثل قول بعض العرب: "نعم السير على بئس العير".

السابع: إضافتهما إلى ما بعدهما، مثل قول الشاعر[1]:

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرِ        بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرِ

حيث أضيفت "نعم" إلى "طير" بالإضافة إلى دخول حرف الجرّ عليهما، وهما مختصان بالأسماء.

وقد أيّد الأنبارى حجج البصريين ورجح فعليتهما[2]، ومثله ابن عصفور[3].

---

(١) انظر: ابن مالك: "شرح التسهيل" ٣/٥، السيوطى: "همع الهوامع" ٢/٨٤.
؛ الأشمونى: "شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك" محيى الدين عبد الحميد، ٣/٢١.

(٢) الأنبارى: "أسرار العربية" تحقيق/ محمد البيطار، ص١٠٠،١٠١، ٩٩.

(٣) ابن عصفور: "شرح الجمل (الشرح الكبير)" ١/٥٩٩.

ومـــن خـــلال هذا العرض الموجز وقفنا على الرأى الأرجح، وهو أنّهما فعلان ماضيان جامدان، إذ لو كانا اسمين لتغير مدار الجملة، إلا أنّنا نجد بعض النّحويـــن يذكرون أنّ الخلاف إنّما هو بين الفريقين بعد إسناد "نعم" و"بئس" إلى الفاعل(١).

وهـــذه الطّـــريقة الـــتى حــــررها ابن عصفور فى تصانيفه المتأخرة(٢)، وهـــذا إقرار بفعليتهما؛ وعليه فلا خلاف فيما تتصدر به، إنّما الخلاف الجوهرى الـــذى ينشـــأ عنه القول بالاحتمالية يرجع إلى الاختلاف فى إعراب المخصوص كما سنرى.

وتجدر الإشارة إلى استخدام كلمة "حبذا" - فى هذا الأسلوب - حيث نرى اخـــتلاف النّحويـــين فـــى ماهية هذه الكلمة أهى اسم أم فعل ؟، وهذا الاختلاف - بالطّبع - يترتب عليه اختلاف فى معنى الجملة كلّها.

يقـــول الجـــرجانى عـــن النّحويين فى هذه المسألة: "ذهب أكثرهم إلى أنّ المغلـــب عليه الاسمية؛ لأنّ الاسم أقوى من الفعل؛ لأنّ الفعل مشتق من الاسم، ولما ركب أحدهما على الآخر كان الغالب هو الأقوى .

وذهـــب آخرون إلى أنّ المغلب عليه الفعليّة؛ لتصدره بها، وذهب آخرون إلى أنّه لا يغلب عليه اسمية ولا فعليّة، ولا غلبة لأحدهما"(٣).

---

(١) أبـــو حيان الأندلسى: "ارتشاف الضّرب من لسان العرب" تحقيق وتعليق د/ مصطفى أحمد النّماس، مطبعة المدنى الطّبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ١٥/٣.

(٢) الشّيخ خالد الأزهرى: "شرح التّصريح على التّوضيح" دار إحياء الكتب العربيّة، ٩٤/٢.

(٣) عـــبد القاهـــر الجـــرجانى: "العوامل المائة النّحوية شرح الشّيخ خالد الأزهرى، تحقيق وتقديم وتعليق د/ البدراوى زهران، دار المعارف، الطّبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص٢٩٧.

أمّا المذهب الأوّل، وهو اسمية "حبذا" فنجد من أبرز النّحويين الذين ذكروا هــذا الإتجــاه: الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم، يقول سيبويه[1]: "زعــم الخلــيل أنّ (حبذا) بمنزلة (حبّ الشّيء)، ولكن (ذا) و(حبّ) بمنزلة كلمة واحدة، نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع".

ويؤكــد ابن السّراج اسميتهما، قائلاً[2]: "أمّا (حبذا) فإنّما كانت فى الأصل (حــبذا الشّــيء)؛ لأنّ (ذا) اســم مــبهم يقع على كلّ شيء، فإنّما هو حب هذا، مــثل قولــك: كــرم هــذا، ثــم جعلت (حبّ) و(ذا) اسمًا واحدًا، فصار مبتدأً"، ويؤيد ابن قتيبة الدينورى هذا الرأى قائلاً: "(حبذا) اسمان جعلا اسمًا واحدًا[3]".

أمّــا المذهب الثّانى؛ وهو فعليّة (حبذا) فهو الأرجح عند معظم النّحويين، فهــو رأى ابــن مــالك تبع فيه الفارسى وابن خروف وابن برهان، فــ (حبذا) مركبة من فعل وفاعل، فــ (حبّ) فعل ماض و(ذا) فاعله[4].

ونقــف ممّــا سبق على أنّ (حَبّ) فعل، و(حَبّذا) مركبة من فعل وفاعل، و(حبذا) لزم طريقة واحدة وهو لفظ الماضى، وفاعله (ذا).

**** فكرة الاحتمالية وإعراب المخصوص:**

أمّــا الحديــث عــن المخصوص فهو فى غاية الأهمية؛ حيث إنّه المحور الأساســى الــذى تحوم حوله فكرة الاحتمالية، فبعد أنْ وقفنا على أنّ (نعم وبئس

---

(١) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٢/١٨٠.

(٢) ابن السّراج: "الأصول فى النّحو" تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى، ١/١١٥.

(٣) ابن قتيبة الدينورى: "تلقين المتعلم من النّحو" تحقيق د/ جمال مخيمر، ٣٠٧.

(٤) د/على محمد فاخر: "شرح المقرب" ١/٤٢٤.

وحبذا) أفعال وليست أسماء، إذن فهذه الجملة تبدأ بفعل؛ وعليه يتجه النّاظر لأوّل وهلة إلى أنّها جملة فعليّة.

فإذا أنعمنا النّظر ونظرنا إلى المعنى وإلى تقدير المحذوف وجدنا هناك عدة إعرابات[1]، ناشئة عن إعراب المخصوص أشهرها إعرابان[2]:

أحدهما تكون فيه الجملة اسمية.

والآخر تكون فيه فعليّة؛ ومن هنا كانت جملة المدح والذّم تحتمل الوجهين[3].

ولننظر في هذا المثال: "نعم القائدُ خالدٌ" في هذه الجملة إعرابان:

الإعراب الأوّل، هو:

نعم: فعل ماض جامد مبني على الفتح.

القائد: فاعل مرفوع بالضّمة الظّاهرة.

خالد: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضّمة.

والجملة من الفعل والفاعل "نعم القائد" في محل رفع خبر مقدم، وهي على هذا الإعراب جملة اسمية؛ لأنّ المخصوص بالمدح وقع مبتدأ مؤخرًا، والجملة الفعليّة قبله وقعت خبرًا مقدمًا، وتقدير الكلام: خالدٌ نعمَ القائدُ.

---

(١) السّيوطي: "همع الهوامع" ٢/٨٧.

(٢) انظر: ابن جماعة: "شرح الكافية" تحقيق د/ محمد عبد النبي عبد المجيد، الطّبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص٤٣٦.

: يوسف محمّد التّرمري: "اللؤلؤة في علم العربيّة" تحقيق د/ أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، مصر، الطّبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص١٩١.

: كمال أبو مصلح: "الوحيد في النّحو والإعراب" المكتبة الحديثة، بيروت، الطّبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص١٦٨.

(٣) د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي" ص ٣١٩ .

ويكــون الكــلام هــنا جملــة واحــدة[١]، فـ "نعم الرجلُ" له موضع من الإعــراب، وهو الرّفع بأنّه خبر عن (خالد)، وهنا جملة اسمية على هذا النّحو: خبر مقدم (فعل + فاعل ) + مبتدأ مؤخر[٢].

أمّا الإعراب الآخر، فهو:

نعم: فعل ماض جامد مبني على الفتح.

القائد: فاعل مرفوع بالضّمّة الظّاهرة.

خالد: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

والجملــة علــى هذا الإعراب جملة فعليّة؛ لأنّ المخصوص بالمدح وقع خبرًا لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: نعم القائد هو خالد[٣].

ويكون الكلام هنا مكونًا من جملتين: الأولى جملة فعليّة، والأخرى: جملة اسمية مستأنفة بيانية جوابًا لسؤال مقدر[٤]؛ لأنّه إذا قيل: "نعم القائد" فكأن السّائل سأل: من هو؟ فقيل في جوابه: هو خالد.

ونــدرك ممّــا ســبق أنّ إعراب المخصوص يتوقف عليه أمر الاحتمالية للوجهين، لكن مع ملاحظة أن يكون هذا المخصوص مؤخرًا عن "نعم" و"بئس"، وليس المقدم عليهما؛ إذ لو تقدم لأصبحت الجملة اسمية لا غير.

ونصور ما سبق على هذا النّحو:

١- فعل وفاعل ...... + المخصوص بالمدح أو الذّم.

---

(١) عــبد القاهــر الجــرجاني: "العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربيّة" تحقيق زهران، ص٢٩٥.

(٢) ابن يعيش: "شرح المفصل" ٢/١٣٥.

(٣) د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النّحوي والصرفي" ص٣١٩.

(٤) عبد القاهر الجرجاني: "العوامل المائة النحوية" ص٢٩٦.

خبر مقدم + مبتدأ مؤخر = جملة اسمية.

٢- فعل + فاعل + ∅ + خبر

جملة فعليّة + جملة اسمية = جملة فعليّة.

وهـذان الإعـرابان هما أكثر الإعرابات شيوعًا لهذا الأسلوب عند معظم النّحويين[١]؛ لأنّنا نجد بعض النّحويين يعرب المخصوص مبتدأ حذف خبره، تقديره (الممدوح) - في المدح - أو (المذموم) - في الذّم - وتكون الجملة هنا فعليّة[٢]، كما نجد بعض النّحويين - أيضًا - يعربون المخصوص بدلاً من فاعل "نعم" و"بئس"، وتكون الجملة فعليّة لا غير[٣].

إلا أنّ المبرد يبطل هذا الرّأى قائلاً: "فإن زعم زاعم أنّ قولك: (نعم الرجل زيد) إنما (زيد) بدل من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به، كقولك: (مررت بأخيك زيد) و(جاءني الرجل عبدالله)، قيل له: إنّ قولك: (جاءني الرجل عبدالله) إنّما تقديره - إذا طرحت (الرجل) - جاءني عبد الله، فقل (نعم زيد)؛ لأنّك تزعم أنّه مرتفع بنعم، وهذا محال لأنّ الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه.

كما تقول: (جاءني الرجل)؛ أي: جاءني الرجل الذي تعرف، وإنّما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس ويؤول (نعم الرجل) في

---

(١) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٧/١٣٥.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" محمّد محيي الدين عبد الحميد، ٣/١٦٧، ابن عصفور: شرح جمل الزّجاجي (الشّرح الكبير)" تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ١/٦٠٥.

(٣) انظر: "حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" ٣/٣٧.

التقدير إلى أنك تريد معنى محمودًا فى الرّجال، ثمّ تعرف المخاطب من هذا المحمود؟"[1].

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ المخصوص بالمدح والذم المشهور له إعرابان: الإعراب الأوّل: أن يكون مبتدأ مؤخرًا، والجملة الفعليّة قبله خبر عنه، وتكون الجملة هنا اسمية ذات دلالة ثابتة محددة .. الإعراب الآخر: اعتباره خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره "هو" أو "هى" أو غيرهما، ممّا يناسب المعنى ويقتضيه السّياق، وتكون الجملة هنا فعليّة ذات دلالة متغيرة، تتسم بالتّجدد والتّقلب.

وتجدر الإشارة إلى أنّنا نجد نفس هذا الإعراب فى "حبذا" المستعملة فى المدح، وبالطّبع "لا حبذا" المستعملة فى الذّم، ومثلهما "ساء"، فهذه الكلمات ينطبق عليها أحكام "نعم" و"بئس" من حيث الوجوه الإعرابية، إلا أنّ مخصوص "حبّذا" لا يصح تقدمه على الفاعل وحده دون الفعل، ولا على الفعل والفاعل معًا[2].

وقد ذكر فى إعراب المخصوص – فى حبّذا – فى مثل قولنا: "حبّذا زيد" عدّة وجوه[3]:

الوجه الأوّل: أن تجعل "حبذا" مبتدأ، و"زيد" خبره.

الوجه الثّانى: أن تجعل "ذا" مرفوعًا بـ "حبّ" ارتفاع الفاعل بفعله، وتجعل زيدًا بدلاً منه.

الوجه الثّالث: أن تجعل زيدًا خبرًا لمبتدأ محذوف، كأنّه لما قيل: من هو ؟ قيل: زيدٌ؛ أى: هو زيدٌ.

---

(١) المبرد: "المقتضب" تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، ٢/١٤٢.

(٢) أ/ عباس حسن: "النّحو الوافى" ٣/٣٨٦.

(٣) الأنبارى: "أسرار العربيّة" تحقيق/ محمد بهجة البيطار، ص١١٠

وانظر: عبد القاهر الجرجانى: "العوامل المائة النّحوية" تحقيق د/ البدراوى زهران، ص٢٩٩.

الوجه الرابع: أن تجعل زيدا مبتدأ، و"حبّذا" خبره.

الوجه الخامس: أن تجعل "ذا" زائدة فيرتفع "زيد" بـ "حبّ"؛ لأنّه فاعل، وهو أضعف الوجوه.

ونخلص من هذه الوجوه الخمسة إلى أنّ هذا الأسلوب يحتمل أن يكون جملة فعليّة، كما يحتمل أن يكون جملة اسمية، يقول ابن الحاجب عن "حبذا"[1]: "حبذا: بمعنى حب الشّيء، وعند المبرد وابن السراج أنّ تركيب "حَبّ" مع "ذا" أزال فعليّة "حَبّ"؛ لأنّ الاسم أقوى، فـ "حبذا" مبتدأ، والمخصوص خبره؛ أى: المحبوب زيدٌ.

وقال بعضهم: بل التّركيب أزال اسمية "ذا"؛ لأنّ الفعل هو المقدم، فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فـ "حبّذا" فعل والمخصوص فاعله، وإذا دخل "لا" على "حبذا" وافق "بئس" معنى.

والأولى أن يقال فى إعراب المخصوص بـ "حبذا" أنّه كإعراب مخصوص "نعم"، إمّا مبتدأ أو خبر مبتدأ"، ومن هنا يتضح لنا جليا أنّ فكرة الاحتمالية فى جملة المدح والذّم تبنى فى المقام الأول على اختلاف النّحويين فى إعراب المخصوص.

**** تردد أسلوب المدح والذّم بين الاسمية والفعليّة، وأثره فى الدّلالة:**

من خلال عرضنا السّابق وقفنا على أنّ أسلوب المدح والذّم يحتمل الوجهين: الاسمية حين نعرب المخصوص مبتدأ مؤخرًا والفعل والفاعل - قبله - خبرًا مقدمًا، كما يحتمل الفعليّة حين تعرب المخصوص خبرًا لمبتدأ

---

(1) ابن الحاجب: "الكافية فى النّحو" شرح رضى الدين الاستراباذى، ٢/٣١٨.

محـذوف، والجملة قبله فعليّة تتكون من فعل وفاعل، فتصبح الجملة كلُّها فعليّة تتسم بالتَّجدد بخلاف الاسمية المتسمة بالثُّبوت.

وقد لمسنا أنّ الألفاظ المستخدمة لتحقيق هذا الغرض مثل: "نعم"، و"بئس"، و"حـبذا"، و"لا حـبذا"، و"ساء" ألفاظ ملائمة لطبيعة هذا الغرض[1]، حتى صيغة "فَعُلَ" - التي تأتي على ضرب التّوسع - لها دلالتها أيضًا؛ حيث يشترط فيها أن يكون ما يبنى على هذه الصِّيغة صالحًا لأن يبنى منه فعل التّعجب[2]، وهنا ربط بيـن المـدح والتّعجـب، كأن تقول في المدح "حَسُنَ"، وهنا إيحاء بالتّعجب مع المدح، أو تقول في الذّم "خَبُثَ"، وهنا إيحاء بالتّعجب ممّن تذمه أو تعيبه.

ولجمـود "نعم" و"بئس" دلالة؛ وهي أنّ العرب عندما اعتزموا الدّلالة على خـروج هذين الفعلين إلى المبالغة أخرجوهما عن بابهما، وأزالوا عنهما ما عليه الفعل العادي، ومنعوا تصرفهما[3].

وتجـدر الإشـارة إلـى ذكر الفرق بين "حبذا - لا حبذا" و "نعم - بئس"؛ فـ "حبذا - لا حبذا" يفترقان عنهما أنّهما يشعران الممدوح بأنّه محبوب وقريبه من النّفس، إن مدح بـ "حبذا"[4]، أو بعد المذموم من القلب إن ذم بـ "لا حبذا"، وليس في "نعم - بئس" تعرض لشيء من ذلك[5].

---

(١) أبـو القاسم الزّجاجي: "الجمل في النّحو" تحقيق/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، دار الأمل، الطّبعة الثّانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص١٠٨.

وانظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" ١٢٨/٧.

: الشّيخ مصطفى غلاييني: "جامع الدّروس العربيّة" ٧٧/١.

(٢) د/ علي محمّد فاخر: "شرح المقرب" ٤٠٩/١.

(٣) ابن جني: "اللمع في العربيّة" تحقيق د/ حسين محمد شرف، ص٢٣٣

(٤) حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٠/٣

(٥) السّيوطي: "الأشباه والنّظائر في النّحو" ٢٥٦/٢.

وقد تحدثنا – بإيجاز – عن دلالة استخدام ألفاظ معينة للمدح أو للذم، نتبعها بسؤال موجز عن فاعل هذه الأفعال، ثمَّ نتحدث عن لب الخلاف وهو المخصوص، أمَّا السُّؤال الخاص بالفاعل فهو: ما نوع "ال" في الفاعل أهي "ال" العهدية أم الجنسية ؟

الأرجح أنَّها للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة، فهي مفيدة للإحاطة والشُّمول حقيقة لا مجازًا[1]، فيكون الجنس كلُّه ممدوحًا أو مذمومًا، والمخصوص مندرج تحت الجنس فيشمله المدح أو الذم.

والغرض من جعلها للاستغراق والشُّمول على سبيل الحقيقة هو المبالغة في إثبات المدح للممدوح والذم للمذموم بجعلك المدح والذَّم للجنس الذي هو المخصوص فرد منه، ثمَّ يأتي المخصوص مبينًا المراد من الإجمالي في مدح الجنس على سبيل الحقيقة[2].

فإذا قلت "نعم الرجل زهير"؛ فالمدح قد وقع أوَّلاً على جنس الرَّجل كلّه على سبيل الشمول حقيقة، ثمَّ على سبيل المخصوص بالمدح وهو زهير، فيكون المخصوص قد مدح مرتين: مرة مع غيره؛ لدخوله في عموم الجنس؛ لأنه فرد من أفراد ذلك الجنس، ومره على سبيل التَّخصيص؛ لأنَّه قد خصَّ بالذِّكر؛ ولذلك يسمى المخصوص[3].

---

(1) انظر: سيبويه: "الكتاب" هارون، ٢/١٧٨،١٧٧.

: ابن يعيش: "شرح المفصل" ٧/١٢٠.

: خالد الأزهري: "شرح التَّصريح على التَّوضيح" ٢/٩٥.

(2) المبرد: "المقتضب" تحقيق د/ محمد عبدالخالق عضيمة، ٢/١٤٣.

(3) محمد عبد العزيز النَّجار: "التَّوضيح والتَّكميل لشرح ابن عقيل" مكتبة المتنبي، القاهرة، الطَّبعة الثَّانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٢/١١٣.

وحين نتحدث عن المخصوص فإنّه تجدر الإشارة إلى أنّ حق المخصوص أن يكون من جنس فاعله؛ لأنّه إذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلق.

والمخصوص إمّا أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر، فيلزم أن يكون من جنسه؛ ليدل عليه بعمومه، ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع إليه، وإمّا أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، فيكون كالتّفسير للفاعل، وإذا لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيرًا له، مع أنّ المراد بـ" نعم الرجل زيد" أنّه محمود في جنسه، وإذا قلت: "بئس الرجل خالد" كان المراد أنّه مذموم في جنسه[1].

ومن الأمور المهمة – أيضًا – في هذا الأسلوب أن يكون المخصوص أخص من الفاعل؛ حيث يجعل النُحاة الفاعل في المدح والذّم دالاً على الجنس، فهو لفظ عام فيه معنى العموم، حيث تكون جملة المدح وجملة الذم، ثم يخصص أحد أفراد هذا الاسم العام أو الدّال على الجنس، فيكون المخصوص بالمدح أو الذّم[2].

ويبدر إلى ذهننا سؤال خاص بـ "المخصوص"، وهو: لِمَ أخر المخصوص وحقّه التقديم ؟

نقول: إنّ ذلك لأمرين:

---

(١) ابن يعيش: "شرح المفصل" ٧/١٢٧.

(٢) د/ إبراهيم بركات: "الإبهام والمبهمات في النّحو العربي" دار الوفاء، المنصورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ص ١٣٣.

وانظر: الشيخ مصطفى حمزة: "نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النّحو" تحقيق/ إبراهيم عمر سليمان زبيدة، منشورات كلية الدّعوة الإسلامية، طرابلس، الطّبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٩٢م، ص١٧٩.

أحدهمـــا: أنـــه لمـــا تضـــمن المدح العام أو الذم جرى، مجرى حروف الاســـتفهام في دخولها لمعنى زائد، فكما أنّ حروف الاستفهام متقدمة، فكذلك ما أشبهها.

الأمـــر اللآخـــر: أنـــه كلام يجرى مجرى المثل والأمثال لا تغير الجمل، وتحمل إلى ألفاظها وإن قاربت اللحن[1].

ونـــأخذ مـــثالاً نوضح من خلاله الجانب الدّلالي عندما تحتمل هذه الجملة الوجهيـــن؛ فعندما نقول: "نعم الرجل عبد الله" في حالة إعراب هذه الجملة إعرابًا اســـميًا (خـــبر مقـــدم + مبـــتدأ مؤخر)، فإنّها تتسم بالثّبات والدّوام والاستمرار، فإنّ عبدالله ممدوح دائمًا، ويتسم بصفات حميدة يتحلى بها الرّجال دائمًا، ولم تكن وليدة لحظة أو موقف مفاجىء.

كمـــا أنّ هـــناك أمرًا آخر، وهو أنّ محور الكلام مركز على عبدالله أوّلاً، ثـــمّ الـــنّظر إلى المدح له ثانيًا؛ ومن هنا تكون الجملة أقوى دلالة لأنّها تعبر عن صفة ثابتة ملازمة لـــ "عبدالله".

أمّـــا فـــي حالـــة كـــون الجملة فعليّة فتكون من فعل وفاعل وخبر لمبتدأ محذوف، فإنّها تتسم بالتّغير والتّجدد والتّقلب وأحداث وقتية مرتبطة بزمن معين، حيـــث - فـــي هذا المثال - إنّ موقفًا معينًا حدث وتطلب موقفًا رجوليًا، فكان له عبد الله، ومن هنا لصق به المدح من بين الرّجال.

فهنا نحس بالطّفرة؛ أي حدث مفاجىء ترتب عليه وصف جديد لم يكن له وجـــود مـــن قبل - هذا بالقياس بالجملة الاسمية - فهنا تغيير وتجدد، وهنا - في

---

(1) ابن يعيش: "شرح المفصل" ٧/١٣٥.

الجملـــة الفعليّة - يتجه الذّهن أوّلاً إلى الحدث نفسه وهو المدح، ثمّ يأتى الممدوح بعـــد ذلـــك ويـــتحدد بـــ "عبدالله"، إذن لن تكون له قوة الدّلالة الثّابتة فى الجملة الاسمية.

وهـــذا المـــثال الموجـــز يعبر عن الحالة الاسمية الثابتة، والحالة الفعليّة المتجددة مع هذه الأفعال، وعندما تحتمل هذه الجملة الوجهين.

وهذا ما نجده فى المخصوص بـــ "ساءَ" و"حَبّذَا" و"لا حبّذَا"، والأفعال التى تأتى على صيغة "فَعُلَ".

** تطبيقات من القرآن الكريم:

عندما نجرى حصرًا لعدد من الآيات التى وردت بصيغة المدح أو الذمّ فى القـــرآن الكـــريم نجدها كثيرة، إلا أنّنا هنا نحصر الآيات القياسية فقط – كما هو فى موضوع الكتاب – حيث كان عدد الآيات التى وردت بلفظ "نِعْمَ" ست عشرة آيـــة، أمّـــا لفظ "نِعِمّا" فوجد فى آيتين[1]، وبالنسبة للذم بلفظ "بِئْسَ" فقط ورد فى القرآن الكريم فى سبع وثلاثين آية، ولفظ "بِئْسَمَا" ورد فى ثلاث آيات فقط[2].

---

(١) محمد فؤاد عبد الباقى: "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" دار الحديث، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص٧٠٩.

(٢) المرجع السّابق، ص١١٣، ١١٤.

وبالنسبة لاستخدام "ساءَ" في الذم أيضا فقد وردت في القرآن الكريم في ثماني عشرة آية، والمؤنث منها - أي "ساءت" وردت في خمس آيات من القرآن الكريم[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ "نعم" و"بئس" - وهما الأساسيان في المدح والذم - قد استخدما في القرآن لهذا الأسلوب صراحة، وقد تلت "بئس" - في الذم - "ساء" في التّرتيب، ونلاحظ أنّ "حبذا" و"لا حبذا" ومصدرهما "حبّ" لم يردوا في القرآن الكريم استخدامًا لهذا الأسلوب.

أمّا الصّيغة الأخيرة التي تستعمل للمدح والذم، فهي ما تأتي على وزن "فَعُلَ"، والتي يشترط فيها أن يصح التّعجب منها بشروط التّعجب، فإنّنا نجد في القرآن الكريم - كما ذكر النُّحاة - آيتين استعملتا على سبيل المدح.

الأولى قوله تعالى[2]: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً)، والأخرى قوله تعالى[3]: (نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً) .. وآية استعملت على سبيل الذّم؛ هي قوله تعالى[4]: (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ).

ونلاحظ في الآيات الثلاث السّابقة أنّ المخصوص بالمدح أو الذم لم يذكر[1].

---

(1) المرجع السّابق، ص٣٦٨،٣٦٧.

(2) الآية "٦٩" من سورة النساء، وانظر في هذه الآية:

ابن السراج: "الأصول في النحو" تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، ١/١١٧.

الأخفش الأوسط: "معاني القرآن" تحقيق د/ فائز فارس، دار البشير / دار الأمل، الطّبعة الثّالثة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ١/٢٤٢.

(3) ٣١/الكهف.

(4) ٥/الكهف.

ونستهل حديثنا بالحديث عن المدح وعن كلمته الأساسية "نِعْمَ"، وقبل أن نذكر الآيات فإننا نلاحظ أنّ معظم الآيات قد حذف المخصوص فيها، يقول شارح المفصل: "الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان، إلا أنّه قد يجوز اسقاطه وحذفه، وإذا تقدم ذكره أو كان في اللفظ ما يدلُّ عليه، وأكثر ما جاء في الكتاب العزيز محذوفاً.

قال الله تعالى[2]: (نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)؛ والمراد أيوب عليه السّلام، ولم يذكره لتقدم قصته، وقال تعالى[3]: (وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ)؛ أي: فنعم الماهدون نحن، وقال تعالى[4]: (فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ)؛ أي: نحن، وقال تعالى[5]: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)؛ أي: دارهم، وقال تعالى[6]: (فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ).

وقد جاء مذكوراً، في قوله تعالى[7]: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا)، فـ (أَنْ يَكْفُرُوا) في موضع رفع بأنه مخصوص بالذم؛ أي: كفرهم، وفي جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنّه مرفوع بالابتداء، وما تقدم الخبر؛ لأنّ المبتدأ قد يحذف كثيراً إذا كان في اللّفظ ما يدلُّ عليه[8].

---

(١) د/ أحمد العشاني: "المدخل إلى دراسة الجملة العربيّة والجملة الاسمية المجردة" دار الحضارة، طنطا، ١٩٩٦م، ص ١٠١.

(٢) ٣٠/ص.

(٣) ٤٨/الذاريات.

(٤) ٢٣/المرسلات.

(٥) ٣٠/النحل.

(٦) ٢٤/الرعد.

(٧) ٩٠/البقرة.

(٨) ابن يعيش: شرح المفصل ٧/١٣٦،١٣٥.

وعليه فإننا عندما نتتبع "نعم وبئس" في القرآن الكريم، فإننا نجد المخصوص موجودًا أحيانًا وغير موجود أحيانًا أخرى[1]، لكن الأكثر في القرآن حذف المخصوص.

** أما الآيات التي وردت للمدح بـ "نعم" في القرآن الكريم؛ فهي على الترتيب، قوله تعالى:

- (وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (آل عمران:١٣٦).
- (فَزَادَهُمْ إِيمَاناً وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) (آل عمران:١٧٣)
- (وَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ) (الأنفال:٤٠).
- (سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ) (الرعد:٢٤).
- (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) (النحل:٣٠).
- (نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً) (الكهف:٣١).
- (وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ) (الحج:٧٨).
- (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (العنكبوت:٥٨).
- (وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ) (الصافات:٧٥).
- (وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (ص:٣٠).
- (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (ص:٤٤).
- (نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (الزمر:٧٤).

---

(١) د/ أحمد الطنّاني: "المدخل إلى دراسة الجملة العربية والجملة الاسمية المجردة" ص١٨٩.

- (وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ) (الذريات:٤٨).
- (فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ) (المرسلات:٢٣).

** أمّا "نِعِمَّا" فقد وردت فى آيتين فقط؛ هما قوله تعالى:

- (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) (البقرة:٢٧١).
- (إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً) (النساء:٥٨).

وقبل أن نحلل بعضًا من الآيات السّابقة فإنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الحذف - للمخصــوص - سائد فى المدح؛ فالمخصوص محذوف فى كلّ الآيات السّابقة سـواء بـــ "نعم" أو "نعما"، على الرّغم أنّه موجود فى بعض آيات الذّم - كما سنرى - وهذا له دلالته؛ فقد ذكر فى بعض آيات الذم للتأكيد وعدم اللُّبس.

أمّــا سيادة حذف المخصوص فى المدح فربما كان للإيجاز أو للاختصار، لكــن دلالــته هنا التّعميم أوّلاً، بالإضافة إلى أنّ مدح الانسان لا يزكى على الله سبحانه وتعالى؛ لذا فالأحرى حذفه، بخلاف الذّم الذى يأتى لبيانه وتحديده أحيانًا.

ونستشــهد بآيتيــن لـ "نعم"؛ الأولى قوله تعالى[1]: (وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ)، المخصــوص بــالمدح محــذوف تقديره: "ونعم أجر العاملين ذلك"؛ أى المغفرة والجنة[2].

---

(١) ١٣٦/آل عمران.

(٢) أبو حيان الأندلسى: "تفسير البحر المحيط" دار الفكر، بيروت، الطّبعة الثّانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ٦١/٣، وانظــر: د/ محمّد السّيد الطّنطاوى: "التّفسير الوسيط للقرآن الكريم" مطبعة السّعادة، الطّبعة الثّالثة، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، ٣٥٢/٣.

وقــد حذف المخصوص للتعظيم، والجملة هنا تحتمل الوجهين: الاسمية؛ وتكون الجملة هنا بها دلالة الثبوت، فلكلّ عامل أجر عظيم وهو الجنة ولا مراء ولا تغــير فى هذا، وقد تكون فعلية مرتبطة بالعمل والحدث، وإن كانت الآية مع ربطهــا بالآيات السّابقة واللاحقة لها تلاءم التّعبير بالجملة الاسمية، حيث تكون أكثر إفادة للمعنى.

ومــثلها فــى ذلــك الآيــة الأخرى؛ وهى[1]: (حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)، والمخصوص بالمدح محذوف لفهم المعنى، والتّقدير: "ونعم الوكيل الله"[2].

وقــد حذف لأنّ سياق الآية يدلّ عليه بالإضافة إلى معرفة أنّ الوكيل هو الله، وهــنا دلالة الثبوت واضحة؛ لذا فالأرجح اسميتها، وإن كانت تقبل الفعليّة، لكــن وجــود الآيــة مــع الآية السّابقة فإنّها تعطى دلالة الاستمرارية والخلود، وهــذا مــا نلاحظــه أيضًــا فــى آيتين "نعما"، حيث حذف فيهما المخصوص، وبهذا يكون المخصوص محذوفًا دائمًا فى المدح.

ففــى قوله تعالى[3]: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)؛ (ما) - هنا - بمعنى شــيء، وهــى نكــرة فى موضع نصب على التّمييز، وقوله (هى) تفسر للفاعل

---

(1) ١٧٣/آل عمران.

(2) أبو حيان الأندلسى: "البحر المحيط" ١١٩/٣.
وانظــر: الزمخشــرى: "الكشــاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل" دار الكتاب العــربى، بــيروت، رتبه/ مصطفى حسين أحمد، الطّبعة الثّالثة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٤٤٢/١، د/ محمّد السّيد الطّنطاوى: "التّفسير الوسيط للقرآن الكريم" ٤٥٠/٢.

(3) ٢٧١/البقرة.

المضمر قبل الذكر، والتقدير: "نعم شيئًا إبداؤها"؛ فالإبداء هو المخصوص بالمدح[1].

والجملة هنا تحتمل الوجهين أيضًا، إلا أنها تميل للجملة الفعليّة، حيث يكون هناك مدح وثناء عند إبداء الصّدقة، وإن كان الأفضل أن تكون مختفية، فهنا المدح مرتبط بحدث متغير، وهذا ما تعبر عنه الجملة الفعليّة[2].

ومثله قوله تعالى[3]: (إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ)؛ فـ (ما) فى موضع نصب تمييز للمضمر، و(يَعِظُكُمْ بِهِ) صفة للمخصوص بالمدح، وهو محذوف، والتّقدير: "نعم الشّيء شيئا يعظكم به"؛ أى: "نعم الوعظ وعظًا يعظكم به"[4].

والجملة هنا تحتمل الوجهين، إلا أنها تميل للاسمية؛ لأنّ المدح لوعظ الله دائم منذ بدأت الأرض حتّى تقوم القيامة، فهنا حكم خالد ومستمر وهو مدح الشّيء الذى يعظنا الله به، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الجملة الاسمية.

أمّا الحديث عن "بئس" فإنّها وردت فى القرآن الكريم أكثر من "نعم"، ولم يأت "بئس" فى القرآن إلا مكسور الفاء ساكن العين[5].

** أمّا الآيات التى وردت فيها "بِئْسَ" فى القرآن الكريم؛ فهى على التّرتيب، قوله تعالى:

---

(1) ابن عطية: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" تحقيق وتعليق أ/ أحمد صادق الملاح، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٢/٢٥٧،٢٥٦.

(2) انظر: الفارسى: "الحجة فى علل القراءات السّبع" تحقيق/ على النّجدى ناصف، وعبدالفتاح شلبى، ٢/٢٩٦، والنّسفى: "تفسير النّسفى" دار إحياء الكتب العربيّة، ٢/١٠٤.

(3) ٥٨/النساء.

(4) انظر: الأخفش: "معاني القرآن" حققه د/ فائز فارس، ١/٣٨،٣٧، "الكشاف" ١/٥٢٣.

(5) ابن الحاجب: "الكافية فى النحو" شرح رضى الدين الاستراباذى، ٢/٣١٢.

- (وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) (البقرة:١٠٢).
- (ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (البقرة:١٢٦).
- (أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ) (البقرة:٢٠٦).
- (سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ) (آل عمران:١٢).
- (وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ) (آل عمران:١٥١).
- (أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (آل عمران:١٦٢).
- (وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ) (آل عمران:١٨٧).
- (مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ) (آل عمران:١٩٧).
- (لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (المائدة:٦٢).
- (لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) (المائدة:٦٣).
- (كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) (المائدة:٧٩).
- (لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) (المائدة:٨٠).
- (فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (الأنفال:١٦).
- (وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (التوبة:٧٣).
- (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ) (هود:٩٨).
- (وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ) (هود:٩٩).

- (أولَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ) (الرعد:١٨).
- (جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ) (ابراهيم:٢٩).
- (فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (النحل:٢٩).
- (يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً) (الكهف:٢٩).
- (وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً) (الكهف:٥٠).
- (يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ) (الحج:١٣).
- (النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (الحج:٧٢).
- (وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَلَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (النور:٥٧).
- (جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ) (إبراهيم:٢٩).
- (جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمِهَادُ) (ص:٥٦).
- (قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَباً بِكُمْ أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا فَبِئْسَ الْقَرَارُ) (ص:٦٠).
- (فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (النحل:٢٩).
- (قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (الزمر:٧٢).
- (ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) (غافر:٧٦).
- (قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ) (الزخرف:٣٨).
- (وَلا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ) (الحجرات:١١).
- (مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (الحديد:١٥).

- (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (المجادلة:٨).
- (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ) (الجمعة:٥).
- (أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (التغابن:١٠).
- (وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (التحريم:٩).
- (وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ) (الملك:٦).

** أمّا لفظ "بِئْسَمَا" فلم يرد فى القرآن إلا فى ثلاث آيات فقط، وهى قوله تعالى:

- (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (البقرة:٩٠).
- (قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (البقرة:٩٣).
- (قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) (الأعراف:١٥٠).

ونلاحظ فى الآيات السّابقة – الخاصة بالذّم – أنّه لم يذكر المخصوص بالذّم بعد "بِئْسَ" فى القرآن الكريم إلا فى ثلاثة مواضع[1]؛ هى قوله تعالى:

- (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) (البقرة:٩٠).
- (وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ) (الحجرات:١١).
- (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ) (الجمعة:٥).

وفى الآيات التى حذف فيها المخصوص فإنّه يفهم من السّياق؛ وعليه فلا داعى إلى تقدير مخصوص فى الجملة التى لم يذكر فيها هذا

(١) د/ أحمد الصّائي: "المدخل الى دراسة الجملة العربيّة والجملة الاسمية المجردة" ص١٩٠.

المخصوص، وقد قدّره النُّحاة مبتدأ خبره الجملة السابقة عليه، وقالوا لا يصح جعله خبرًا لمبتدأ محذوف؛ لأنَّ الجملة بأسرها تكون قد حذفت، والقول نفسه فى جعله مبتدأ خبره محذوف.

وعلى هذا تكون الجملة – فى هذه الحالة – جملة اسمية أكثر منها فعلية، لكنَّها على كلِّ حال تحتمل الوجهين على أساس أنَّها بدأت بفعل وفاعل مستقلين.

ونتناول بعض الآيات بالشرح؛ ففى أول آية فى القرآن وردت فيها "بئس"، قوله تعالى[1]: (وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ)، "وهنا ثم ما باعوا به أنفسهم، والضمير فى (به) عائد على السِّحر أو الكفر، والمخصوص بالذم محذوف تقديره على أحسن الوجوه التى تقدمت فى بئسما السحر أو الكفر، والضمير فى (شروا) و(يعلمون) باتفاق لليهود"[2].

أمَّا قوله تعالى[3]: (ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)؛ "فالمخصوص بالذم محذوف لفهم المعنى؛ أى: وبئس المصير النار، إن كان المصير اسم مكان، وإن كان مصدرًا على رأى من أجاز ذلك، فالتقدير: وبئست الصيرورة صيرورته إلى العذاب"[4].

---

(١) ١٠٢/البقرة.

(٢) أبو حيان الأندلسى: "البحر المحيط" ٣٤٤/١.

(٣) ١٢٦/البقرة.

(٤) أبو حيان الأندلسى: "البحر المحيط" ٣٨٧/١.

وانظر: د/ محمد السيد طنطاوى: "التفسير الوسيط للقرآن الكريم" ٣٤٨/١.

وهنا "بئس" فعل يستعمل لذم المرفوع بعده، وهو ما يسميه النحاة المخصوص بالذم، ووردت هنا لذم النار المقررة في الجملة؛ والمعنى: بئس المصير النار، أي أنها مصير سيئ[1].

وفي الآيتين السابقتين نجدهما يحتملان الاسمية والفعلية، إلا أنَّ الآية الأولى تميل للفعليَّة عن الاسمية، حيث نرى تجدد الذم والتوبيخ لمن يحدث السحر أو الكفر، فأى حدث منهما فى أى وقت مرتبط بالذم والاستنكار.

أما الآية الأخرى فتحتمل الاسمية على أساس أنّه خالد فى النار، لكن المخصوص محذوف وتحتاج الآية إلى تأويل، أمّا الوجه الفعلى فلا يحتاج إلى تقدير، حيث يوجد الفعل وفاعله، وهما مرتبطان بحدث وزمان - عذاب النار يوم القيامة - لكن الموقف فى النهاية يستدعى الاسمية على أساس أنَّ كلمه (المصير) تعبر عن الثبات والدوام والاستمرارية.

وهكذا نجد الآيات السابقة تحتمل الوجهين، وقد حذف المخصوص فيها لفهم المعنى؛ لذا لا داعى لذكره.

إلا أنَّ هناك ثلاث آيات ذكر فيها المخصوص؛ أولها قوله تعالى[2]: (بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)؛ فـ (ما) نكرة منصوبة مفسرة لفاعل (بئس) بمعنى: بئس الشئ شيئًا اشتروا به أنفسهم، والمخصوص بالذم (أَنْ يَكْفُرُوا)[3].

---

(١) د/ محمد السّيد طنطاوى: "التفسير الوسيط للقرآن الكريم" ٣٤٨/١.

(٢) ٩٠/البقرة.

(٣) فخر الرازى: "التفسير الكبير" دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٨١/٣.

وبـه قال الفارسى فى أحد قوليه، واختاره الزمخشرى، ويحتمل على هذا الوجـه أن يكـون المخصوص بالذم محذوفًا، واشتروا صفة له، والتقدير: بئس شـيئًا شـىء اشتروا به أنفسهم، و(أَنْ يَكْفُرُوا) بدلٌ من ذلك المحذوف، فهو فى موضع رفع، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أنْ يَكْفُرُوا[1].

والجملـة هنا تحتمل الوجهين، لكن ذكر المخصوص – فى هذا السِّياق – رجـح كفه الاسمية حيث نجد هنا ذمًا وتوبيخًا دائمين فى الدُّنيا والآخرة واقعين مـن الله علـيهم بسـبب كفـرهم بما أنزل؛ لذا فالجملة هنا تتسم بطابع الثبات والاستمرارية مما يرجح اسميتها.

أمَّـا الآيـة الثانـية فهـى قوله تعالى[2]: (وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُـوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ)؛ فـ (الاسم) هنا فاعل لـ (بئس)، والمخصوص بالذم هنا (الفسـوق)، والمعنى هنا: بئس اسم تتسبونه بعصيانكم نبذكم بالألقاب، فتكونون فسـاقًا بالمعصـية بعـد إيمـانكم، أو بئس ما يقوله الرجل لأخيه يا فاسق بعد إيمانه[3].

والجملـة هنا أيضًا تحتمل الوجهين، إلا أنَّها تميل للاسمية أكثر، حيث يذم الله تعالى الإنسان الذى يفسق بعد إيمانه ويعده ذنبًا كبيرًا، وهو تعبير عن غضب ثابت ومستمر حتى يوم القيامة، من هنا كانت الجملة الاسمية تتواءم معه.

---

(1) أبو حيان الأندلسى: "البحر المحيط" 1/305،304.

ومحمد مكى أبوطالب: "مشكل إعراب القرآن" تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ/1987م، 1/104.

(2) 11/الحجرات.

(3) أبو حيان الأندلسى: "البحر المحيط" 8/113.

أمّــا الآيـــة الثّالثة فهي قوله تعالى[1]: (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّـــهِ)، والظّاهــر أنّ (مَثَلُ الْقَوْمِ) فاعل (بئس)، و(الَّذِينَ كَذَّبُوا) هو المخصوص بـالذّم على حذف مضاف؛ أى مثل الذين كذبوا بآيات الله، وهم اليهود، أو يكون (الَّذِيـنَ كَذَّبُـوا) صـفة للقـوم، والمخصــوص بالذم محذوف، ويكون التّقدير: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم؛ أى مثل هؤلاء الذين حملوا التّوراة[2].

والجملـة هـنا تحتمل الوجهين بحسب إعراب المخصوص، كما عرفناه لكــن الأرجــح هنا تبعًا لسياق الآية، ومعناها أنّها اسمية حيث ذكر المخصوص (الَّذِيـنَ كَذَّبُـوا) وكان التّركيز عليه، هذا أمر، وأمر آخر أنّ معنى الآية يعطينا إيحاء بالذم والتوبيخ الدائمين فى الدنيا والآخرة على الذين كذبوا بآيات الله.

أمّــا "بئسما" فقد وردت فى القرآن الكريم فى ثلاث آيات؛ الأولى منها ذكر فــيها المخصـــوص، وقد تحدثنا عنها، أمّا الآيتان التّاليتان، فهما قوله تعالى[3]: (قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ).

وهـنا المخصـــوص بالذم محذوف بعد (ما)، فإن كانت منصوبة فالتّقدير: بـئس شـيئًا يأمـركم بــه إيمــانكم قــتل الأنبــياء والعصيان وعبادة العجل، فـيكون (يأمــركم) صــفة للتمييز، أو يكون التّقدير: بئس شيئًا شيء يأمركم به إيمانكم، فيكون (يأمركم) صفة للمخصوص بالذّم المحذوف.

أو يكــون الــتّقدير: بــئس شـيئًا مــا يأمركم، أى الذى يأمركم، فيكون: يأمــركم بــه إيمانكم، والمخصوص مقدّر بعد ذلك، أى قتل الأنبياء، وكذا وكذا،

---

(١) ٥/الجمعة.

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٢٦٧/٨، ابن مكي: "مشكل إعراب القرآن" ٣٢٣/٢.

(٣) ٩٣/البقرة.

فـيكون (مـا) موصولة، أو يكون التقدير: بئس الشيء شيء يأمركم به إيمانكم، فـتكون (مـا) تامة، وهذا كلّه تفريع على قول من جعل لما وحدها موضعًا من الإعراب[1].

والآية تحتمل الوجهين لكنّها تميل للفعليّة؛ حيث نجد في نهاية الآية شرطًا يـدل على الفعليّة، فإن المخصوص وهو "قتل الأنبياء" محذوف، فإن وجد القتل فلا إيمان، وإن انعدم فالعكس، فنحن هنا بصدد شروط وارتباطات بأمور معينة، وهذا ما يتلاءم مع التعبير بالجملة الفعليّة.

أمّـا الآيـة الأخـرى فهي قوله تعالى[2]: (قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْـتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ)، والمخصوص بالذم محذوف تقديره: بئس خلافة خلفتموتيها من بعدي خلافتكم.

والآيـة هـنا تميل للفعليّة، حيث الارتباط بالحدث والزمن في سياق الآية أكثر.

وأمّـا الحديث عن "ساء" وهي من كلمات الذم بعد "بئس" فآياتها في القرآن على النحو التّالي:

- (إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيلاً) (النساء:٢٢).
- (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاءَ قَرِيناً) (النساء:٣٨).
- (مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ) (المائدة:٦٦).
- (وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلا سَاءَ مَا يَزِرُونَ) (الأنعام:٣١).

---

(١) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣٠٩/١.

(٢) ١٥٠/الأعراف.

- (وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (الأنعام:١٣٦).
- (سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) (لأعراف:١٧٧).
- (فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (التوبة:٩).
- (لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلا سَاءَ مَا يَزِرُونَ) (النحل:٢٥).
- (أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ألا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (النحل:٥٩).
- (وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً) (الاسراء:٣٢).
- (خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلاً) (طـــه:١٠١).
- (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَراً فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ) (الشعراء:١٧٣).
- (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَراً فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ) (النمل:٥٨).
- (أَمْ حَسِــبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (العنكبوت:٤).
- (فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ) (الصافات:١٧٧).
- (سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) (الجاثــية:٢١).
- (أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَاباً شَدِيداً إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (المجادلة:١٥).
- (فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (المنافقون:٢).

وقد وردت "ساءت" فى القرآن فى خمس آيات؛ هى قولة تعالى:

- ﴿فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ (النساء:٩٧).
- ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ (النساء:١١٥).
- ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً﴾ (الكهف:٢٩).
- ﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرّاً وَمُقَاماً﴾ (الفرقان:٦٦).
- ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ (الفتح:٦).

ونلاحظ في الآيات السابقة حذف المخصوص – وهو الغالب في القرآن الكريم – لفهمه من المعنى.

ونستدل ممّا سبق بآية على سبيل المثال لا الحصر، والباقي يضاهيها في الشّرح النّحوي والعمل الدّلالي، من حيث استخدام "ساء" كـ "بئس" في الدّلالة على الذّم والتّوبيخ بقول الله تعالى[1]: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾.

قال النحويون: تقديره "ساء مثلاً مثل القوم" انتصب "مثلاً" على التّمييز؛ لأنّك إذا قلت: (ساء) جاز أن تذكر شيئًا آخر سوى (مثلاً)، فلمّا ذكرت نوعًا، فقد ميّزته من سائر الأنواع، وقولك: (القوم) ارتفاعه من وجهين[2]:

---

(١) ١٧٧/الأعراف.

(٢) فخر الرّازي: "التّفسير الكبير" ٨٥/١٥،٧٥.

وانظر: أبا حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٤٢٥/٤.

: ابن مكي: "مشكل إعراب القرآن" ٣٠٦/١.

الوجــه الأول: أن يكون مبتدأ، ويكون قولك (ساءَ مثلاً) خبره، وهنا تكون الجملــة اســمية، وهــذا أنســب لســياق الآية، حيث تعبر عن الاستكار الدائم والمستمر لهؤلاء القوم الذين كذبوا بآيات الله.

الوجــه الآخــر: أنك لما قلت (سَاءَ مثلاً) قيل لك: من هو ؟ فيكون رفعه علــى أنّــه خبر مبتدأ محذوف، وتكون الجملة هنا فعلية، تليها جملة اسمية تابعة لهــا، وهــذا فصــل يترتب عليه ضعف في الدلالة، وعليه فالتّعبير بالاسمية هنا أقوى من الفعليّة.

ونــأخذ مــن الآيــات الخمــس لــــ "ساءت" آية واحدة للاستدلال بها؛ وهي قوله تعالى[1]: (إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا).

المخصــوص بالذّم محذوف، وفي "سَاءَت" ضمير مبهم، ويتعين أن يكون (مستقرًا ومقامًا) تمييز، والتّقدير: ساءت مستقرًا ومقامًا هي[2].

وهــي تضاهي الآية السّابقة، وبالرّغم من حذف المخصوص إلا أنّها تميل لكونهــا جملــة اسمية – مع احتمالها للوجه الآخر – حيث إنّ شدة النّار مستمرة وليســت متقطعة، وقد دلّ على هذا الثّبات والاستقرار التّمييز المذكور (مستقرًا)، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الجملة الأسمية.

وبهذا نكون قد ذكرنا الآيات التي وردت في القرآن الكريم للمدح بــ "نعم" و"نعمــا"، وللذم بــ "بئس" و"بئسما" و"ساء"، ولم يأت في القرآن "حبّ" أو "حبذا" أو "لا حبّذا".

---

(١) ٦٦/الفرقان.

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٦/٥١٣.

أمّـا بالنســبة لصــيغة "فَعُلَ" فقد ورد آيتان للمدح، وهما قوله تعالى[1]: (وَحَسُــنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً)، وقوله تعالى[2]: (نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً)، وآية للذم وهى قوله تعالى[3]: (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ).

والآيـات الثلاث تحتمل الاسمية والفعليّة، إلا أن جانب الفعليّة هو الغالب علـيها، حيـث إنّ صـيغة "فَعُلَ" مرتبطة بشروط التّعجب، فهنا ربط بين المدح والتّعجــب، أو الـذّم والتّعجــب، والتّعجب دهشة تثير النّفس، فهو وليد لحظة، إذن فهو متغير، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الجملة الفعليّة.

** تطبيقات من صحيح البخارى:

عـندما نجري حصرًا لعدد الأحاديث التى وردت بصيغة المدح "نعم" فى صــحيح الـبخارى نجدهــا تنحصــر فــى ستة أحاديث؛ منها اثنان مكرران، أمّــا لفـظ "نعمــا" فقــد ورد فى حديث واحد، ولم ترد "نعمت" في أى حديث، أمّا لفظ "حبذا" فقد ورد فى حديث واحد أيضًا، ولم ترد "حبّ".

---

(١) ٦٩/النساء.

(٢) ٣١/الكهف.

(٣) ٥/الكهف.

هذا بالنسبة للمدح، أمّا الذّم فقد ورد لفظ "بئس" فى أربعة أحاديث؛ منها حديث ذكر ثلاث مرات فى مواطن مختلفة، ولم يأت لفظ "بئسما"، بل جاءت "بئست" فى حديث واحد.

وقد استخدم فى الذّم لفظ "ساء" فى حديث واحد كرر أربع مرات فى مواطن مختلفة، ونترجم كلامنا هذا بذكر موضع الشاهد فى الحديث، مع شرح وتحليل بعض منها.

* أولاً المدح:

المدح بـ "نعم" ورد فى صحيح البخارى على النّحو التّالى:

(١) فى كتاب التّهجد[1]: فقصت حفصة على النبى، صلى الله عليه وسلم، إحدى رؤياى، فقال النبى، صلى الله عليه وسلم: "نعم الرجل عبدالله، لو كان يصلى من الليل، فكان عبد الله، رضى الله عنه، يصلى من الليل".

(٢) حديث ذكر مرتين: الأولى فى كتاب الهبة[2]، الأخرى فى كتاب الأشربة[3]: .. عن أبى هريرة رضى الله عنه أنّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: "نعم المنيحة (نعم الصّدقة) اللقحة الصّفى منحة، والشّاة الصّفى تغدو بإناء وتروح بإناء".

---

(١) الإمام أحمد بن على بن حجر العسقلانى: "فتح البارى شرح صحيح البخارى" قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا/ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقم أبوابه وأحاديثه/ محمد فؤاد عبدالباقى، أشرف على طبعه/ محب الدين الخطيب، دار الفكر، مكة الكرمة، ٣/١٠.

وانظر: الإمام الزبيدى: "مختصر صحيح البخارى" المسمى: "التّجريد الصّحيح" مكتبة الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص١٤٣.

(٢) ابن حجر العسقلانى: "فتح البارى شرح صحيح البخارى" تحقيق عبدالعزيز بن باز، ٥

(٣) المرجع السّابق، ٧٠/١٠.

(٣) فـــى كتاب الجهاد[١]: .. عن عائشة أم المؤمنين، عن النبى، صلى الله عليه وسلم، سأله نساؤه عن الجهاد، فقال: "نعم الجهاد الحج".

(٤) حديــث ذكــر مرتين: الأولى فى كتاب "بدء الخلق"[٢]، والأخرى فى كتاب "مناقب الأنصار"[٣]: ".. ولنعم المجىء جاء".

(٥) فى كتاب "فضائل القرآن"[٤]: .. عن عبد الله بن عمرو، قال: "أنكحنى أبـــى امرأة ذات حسب، فكان يتعاهد كنته، فيسألها عن بعلها، فتقول: نعم الرجل من رجل.. ".

(٦) فى كتاب الرقاق[٥]: ".. فنعم المعونة هو ..".

أمّـــا "نعما" فقد وردت فى حديث واحد، فى كتاب العتق[٦]، وهو: ".. عن أبى هريرة، رضى الله عنه، قال: قال النبى، صلى الله عليه وسلم: "نعما لأحدهم يحسن عبادة ربه وينصح لسيده".

أمّـــا "حـــبّذا" فقد وردت فى حديث واحد فى كتاب "المغازى"[٧]، وهو: ".. حبذا يوم الزمار".

ونحلـــل الحديث الثانى الذى أتى مرتين فى كتاب الهبة، وكتاب الأشربة، وهـــو[١]: ".. عـــن أبـــى هريرة، رضى الله عنه، أنّ رسول الله، صلى الله عليه

---

(١) المرجع السابق، ٧٦/٦.
(٢) المرجع السابق، ٣٠٣/٦.
(٣) المرجع السابق، ٢٠٢/٧.
(٤) المرجع السابق، ٩٤/٩.
(٥) المرجع السابق، ٢٤٤/١١.
(٦) المرجع السابق، ١٧٥/٥.
(٧) المرجع السابق، ٦/٨.

وسلم، قال: "نعم المنيحة اللقحة الصفى منحة، والشاة الصفى تغدو بإناء وتروح بإناء".

وهناك من رواه بلفظ: "نعم الصدقة اللقحة الصفى منحة"، وهذا هو المشهور عن مالك، وكذا رواه شعيب عن أبى الزناد، كما سيأتى فى الأشربة، قال ابن التين: من روى "نعم الصدقة"، روى أحدهما بالمعنى لأنّ المنحة العطية، والصدقة أيضا عطية، ولا تلازم بينهما، فكلُّ صدقة عطية، وليس كلُّ عطية صدقة، وإطلاق الصدقة على المنحة مجاز، ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبى، صلى الله عليه وسلم، بل هى من جنس الهبة والهدية.

وقوله "منحة" منصوب على التّمييز، قال ابن مالك: فيه وقوع التّمييز بين فاعل "نعم" ظاهرا"[٢].

والجملة هنا تحتمل الاسمية والفعليّة على حسب إعراب المخصوص، فإن كان المخصوص مبتدأ مؤخرًا، وكانت الجملة الفعليّة قبله خبرًا مقدمًا، فإنّ الجملة تفيد الثّبوت والاستمرارية؛ فصفة المدح ثابتة لمن يتصدق أو يمنح "اللقحة الصفى".

ويجوز أن يكون المخصوص خبرًا لمبتدأ محذوف، وتكون الجملة فعليّة، وتصبح الدّلالة هنا تفيد التّغير، وذكر التّصدق أو المنح بـ "اللقحة" على سبيل المثال، حيث إنّ من لا يملك هذه اللقحة فيتصدق بغيرها، وهنا تغير وتبدل ممّا يساير طبيعة الجملة الفعليّة، وهذا هوالأرجح بدليل التّمييز الذى أتى بلفظ "منحة".

---

(١) المرجع السّابق، ٢٤٢/٥، ٧٠/١٠.

(٢) المرجع السّابق، ٢٤٤/٥.

ونحلل حديثًا آخر في المدح، وليكن الحديث الذى ورد فى كتاب "الجهاد"، وهو[1] : ".. عن عائشة أم المؤمنين، عن النبى، صلى الله عليه وسلم، سأله نساؤه عن الجهاد فقال: "نعم الجهاد الحج".

والجملة هنا تحتمل الوجهين بحسب إعراب المخصوص - كما ذكرنا فى الحديث السابق - وإن كانت الملابسات والأحاديث المختلفة تؤكد أنّ الحج، وهو حدث فى وقت (شهر) معين من السّنة لا يكون لزامًا إلا على فئة معينة، وهى الفئة القادرة.

كما أنّ الحجة الواحدة تكفى، ولا يكون هناك إلزام بتكراره، ومن خلال هذه الملابسات تترجح الجملة الفعليّة التى لا تدل على الاستمرارية ولا الدوام، بل تدل على التقطع والتغير.

* ثانيًا الذّم:

أمّا الأحاديث الدالة على الذم بلفظ "بئس"، فهى:

(١) فى كتاب الحج[2]: ".. بئس ما قلت".

(٢) حديث تكرر فى ثلاثة مواضع: فى كتاب "الشهادات"[3]، وفى كتاب "المغازى"[4]، وفى كتاب "التّفسير"[5]، وهو: ".. بئس ما قلت".

(٣) فى كتاب "الجهاد"[1]: ".. بئس ما عودتم أقرانكم".

---

(١) المرجع السابق، ٦/٢٦.

(٢) المرجع السابق، ٣/٤٩٧.

(٣) المرجع السابق، ٥/٢٧٠.

(٤) المرجع السابق، ٧/٣٢٣.

(٥) المرجع السابق، ٨/٤٥٣.

(٤) فــي بــاب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب[٢]: ".. بئس أخو العشيرة، ابن العشيرة".

أمَّــا "بئســت" فقــد وردت فــي حديث واحد في كتاب "الاعتصام بالكتاب والسُّنة"، وهو[٣]: ".. بئست صفين".

ونلاحــظ فــي الأحاديث السَّابقة حذف المخصوص بالذم نفورًا منه – في الغالــب – وهــنا لا يكون مستحب ذكره؛ لأنَّه شيء مكروه، وقد ذكرت الجملة الفعليَّة فقط.

وذكــر التَّمييــز فــي أكــثر الأحاديث - السَّابقة - مما رجح فعليتها على اسميتها؛ لملاءمــة المعــنى الذي يذم أمرًا لم يكن متوقعًا، بل جاء نتيجة حدث معين، فهنا تغير وتقلب في الأمور نشأ عنه الذَّم.

أمَّــا الــذَّم بلفــظ "ساءَ" فقد ورد حديث واحد في أربعة مواضع متفرقة: فــي كــتاب الصَّــلاة[٤]، وكتاب الأذان[٥]، وكتاب الخوف[٦]، وكتاب الجهاد[٧]، وهو: ".. إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين".

ورجحان الجملة للفعليَّة أكثر؛ حيث إنَّ الذَّم مرتبط هنا بشرط معين، مرتبط بحدث محدد في زمان محدد، ممَّا يتلاءم مع واقع الجملة الفعليَّة.

---

(١) المرجع السَّابق، ٥١/٦.
(٢) المرجع السَّابق، ٤٧١/١٠.
(٣) المرجع السَّابق، ٢٨٢/١٣.
(٤) المرجع السَّابق، الحديث رقم "٣٧١".
(٥) المرجع السَّابق، ٩٠/٢.
(٦) المرجع السَّابق، ٤٣٨/٢.
(٧) المرجع السَّابق، ١١١/٦.



# الفصل الثَّانى

## "جملة القَسم"

# الفصل الثّانى

## "جملة القسم"

** ماهية القسم:

وللحديث عن ماهيه القسم، فإننا سوف نتطرق بإيجاز إلى ثلاث مسائل؛ وهى: تعريفه، بيان ألفاظه، صورته.

أما تعريف القسم فهو:

جملـه ملفوظـة؛ كـ : "أقسمت بالله"، أو مقدرة؛ كـ : "بالله"، إنشائية؛ كما ذكر، أو خبرية؛ كـ : "أشهد لعمرو خارج"، و"علمت لبكر داخل"، اسمية كـ : "أنا حالف بالله"، أو فعليّة؛ كما ذكر، جئ بها لتوكيد جملة خبرية أخرى تالية، غير تعجبية، اسمية أو فعليّة، ترتبط إحداها بالأخرى[1].

ألفاظ القسم:

للقسم حروف خاصة به، كما أنّ له أفعالاً، وأيضًا له أسماء تختص به، والشائع له هو الحروف، حيث تضيف الحلف إلى المحلوف به؛ وهى خمسة[2]: الباء، الواو، التّاء، اللام، من.

ونلاحظ أنّ هذه الحروف من حروف الجرّ؛ لذلك فإنّها من علامات الاسم، وأكثر هذه الحروف استخداما الثّلاثة الأولى؛ حيث يقول سيبويه[3]: "وللقسم والمقسم به أدوات فى حرف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمّ الباء

(١) الإمام عبد الله الفاكهى: "الحدود فى النحو" تحقيق د/ المتولى الدميرى، ٢٩٧.

(٢) محمد أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشّرط فى رحاب القرآن الكريم" منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٢م، ٤٠.

(٣) سيبويه: "الكتاب" هارون ٣/٤٩٦.

وانظر: أبا البقاء الكفوى: "الكليات – معجم فى المصطلحات والفروق اللّغوية" تحقيق د/عدنان درويش، محمد المصرى، مؤسسة الرّسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ٧٢٥، يوسف محمد الشّرمرى: "اللؤلؤة فى علم العربيّة" ١٢٧.

يدخلان على كلّ محلوف به، ثمّ التّاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)[1].

ونتعرف على هذه الحروف بإيجاز، وأولها الباء التي لها عدة معان؛ أشهرها خمسة عشر معنى[2]، ومن أكثر استخدامها القسم، حيث إنّها أصل حروفه[3] دون الحروف الأخرى، وتشاركها في جواز حذفها مع بقاء الاسم المجرور على حاله بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلالة (الله)، ولكنّها تخالف تلك الحروف في ثلاثة أمور تنفرد بها، وهي:

١- جواز إثبات فعل القسم وفاعله مع الباء أو حذفها نحو: "أقسم بالله لأعاونن الضعيف"، أو "بالله لأعاونن الضعيف"؛ أما مع غير الباء فيجب حذف فعل القسم وفاعله.

٢- جواز أن يكون المقسم بالباء اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا بارزًا؛ نحو: "برب الكون لأعملن على نشر السلام"، "بك لأنزلن عند رغبتك الكريمة"؛ أما مع غير الباء فلا يجر إلا الظّاهر[4].

٣- جواز أن يكون القسم بالباء استعطافيًا؛ وهو الذي يكون جوابه إنشائيًا، نحو: "بالله، هل ترحم الطّائر الضّعيف، والحيوان الأعجم ؟"[5].

---

(١) ٧/٥٧/الأنبياء.

(٢) أ/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٢ / ٤٩٠ .

(٣) د/ محمد عبد الخالق عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" دار الحديث، القاهرة، (د.ت) القسم الأول/٢/ ٥٣.

(٤) انظر: عبد القاهر الجرجاني: "العوامل المائة النحوية" تحقيق د/ البدراوي زهران، ١٩٥.

؛ د/ محمود سليمان ياقوت: "النّحو التّعليمي والتّطبيق على القرآن الكريم" ٣٣٥ .

(٥) أ/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٢/٤٩٧ .

أمّا بالنسبة لواو القسم، فهى أقرب الحروف للباء[1]، وتأتى لعدة معان منها القسم[2]، وتكون عند حذف الفعل الذى يكون للقسم: فلا يقال "أقسمت والله"؛ وذلك لكثرة استعمال واو القسم، فتدلُّ على فعل القسم، فهي أكثر استعمالاً من الباء[3]، وهى تفارقها فى أنها لا تدخل فى القسم الاستعطافى[4].

أمّا حرف التاء للقسم فهي مختصة بلفظ الله تعالى نحو "تالله لأفعلن" وقد تدخل على "رب" ، وقد حكى قولهم "رب الكعبة" ولابد أن تكون كلمة "رب" مضافٌ إلى "الكعبة"[5]؛ وهى تكون للقسم غير الاستعطافي[6].

وبالنسبة للحرف الرابع – من حروف القسم – وهو اللام، فله عدة معان أحصاها ابن هشام فى اثنين وعشرون معنى[7].

ومن أشهرها القسم والتّعجب؛ لذا فهى تجمع بين هذين المعنيين هنا، فقد اتّفق النُحاة على ملازمة التّعجب للقسم باللام[8]، ويمكن تلخيص ماجاء حول اللام فى الآتى: (١) تجمع بين القسم والتعجب.

(٢) تحذف فعل القسم معها.

(٣) مختصة بلفظ الجلالة "الله".

---

(١) انظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" ٩/٩٩.

ابن جنى: "سر صناعة الإعراب" تحقيق مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة البابى الحلبى بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م، ١/١٥٩.

(٢) ابن هشام: "مغنى اللبيب" تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ٢ / ٤٠٨ .

(٣) عبد القاهر الجرجاني: "العوامل المائة النّحوية" تحقيق د/ البدراوى زهران، ١٩٤ .

(٤)على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط فى رحاب القرآن الكريم" ٤٦ .

(٥) د/ محمود سليمان ياقوت: "النّحو التّعليمي والتّطبيق على القرآن الكريم" ٣٣٤ .

(٦) المرجع السّابق، ص ٥٠

(٧) ابن هشام: "مغنى اللّبيب" ١/٢٣٣.

(٨) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٣/ ٤٩٧، المبرد "المقتضب" ٢/٣٣٤

(٤) من الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حالة من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلالة.

أما الحرف الخامس وهو "مُنْ"؛ فإننا نجد معظم النحويين قد أغفلوا ذكر هذا الحرف ولم يعدوه من حروف القسم وعلى رأسهم ابن هشام حيث ذكر خمسة عشر معنى لها ولم يذكر أنها للقسم[1].

إلا أنَّ هناك من النحويين من ذكر أنها للقسم وفي مقدمتهم سيبويه، حيث قال: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: مُنْ ربي لأفعلن ذلك، ومُنْ ربك إنك لأشر، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: والله لأفعلن، ولا يدخلونها في غير ربي، ولا تدخل الضمة في "من" إلا ها هنا"[2].

ويقر ابن يعيش هذا الرأي قائلاً: إنها أدخلت في القسم موصلة لمعنى الفعل على حد إدخال الباء تكثيرا للحرف لكثرة القسم، واختصت بربي اختصاص التاء باسم الله، فلا يقولون: من الله لأفعلن"[3].

ونستخلص عدة أحكام لـ "مُنْ"، وهي[4]:

(١) استعمال (من) في القسم بقلة.

(٢) تستعمل مكسورة الميم ومضمومتها.

(٣) لا تضم الميم إلا في القسم.

(٤) لا تستعمل في القسم إلا مع "ربي".

(٥) أصلها الجارة.

---

(١) انظر: ابن هشام: "مغني اللبيب" ١/٣٤٩.

(٢) سيبويه: الكتاب، هارون ٣/٤٩٩.

(٣) ابن يعيش: "شرح المفصل" ٩/ ٩٩.

(٤) علي ابو القاسم عون: اسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم ص٥٣ - ٥٤

ويذكر الدكتور زين كامل الخويسكي حرفاً سادساً لحروف القسم، وهو: "ها"[1]، إلا أننا نجد النحويين يذكرون هذا الحرف ضمن حروف التعويض.

يقول المبرد: "واعلم أنّ للقسم تعويضات[2] من أدواته تحل محلها فيكون فيها ما يكون فى أدوات القسم وتعتبر ذلك بأنك لاتجمع بينها وبين ماهى عوض منه فمن هذه الحروف (الهاء) التى تكون للتنبيه وتقول: "لا ها الله ذا"، وإن شئت قلت: "لا هالله ذا"، فتكون فى موضع الواو إذا قلت "لا والله".

فأما قولك: "ذا" فهو الشّىء الذى تقسم به، فالتقدير: "لا والله هذا ما أقسم به، فحذفت الخبر لعلم السامع به"[3].

ونلاحظ أننا إذا أتينا بـ "هاء التنبيه" فإنه لابد من أن تجئ بلفظ "ذا" بعد المقسم به نحو "لا هاالله ذا" و "إى ها الله ذا"[4].

وقد تحدثنا هنا عن حرف "الهاء" الذى فى أصله للتعويض ويجرنا إلى الحديث عن بقية حروف التعويض - بإيجاز - حيث إنّ لها دوراً مهمًا فى الإعراب، وخاصة عندما يحذف الحرف ولا يعوض عنه، كما سنرى فيما بعد عند إعراب القسم.

ومن هذه الحروف "ألف الاستفهام" إذا وقعت على لفظ "الله" وحدها؛ لأنّ الاسم الواقع على الذات وسائر أسماء الله - عز وجل - إنما تجرى فى

---

(١) د/ زين كامل الخويسكي: "اللام الموطئة للقسم فى القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص٢٤.

(٢) انظر: سيبويه: "الكتاب" هارون، ٣ / ٤٩٩.

(٣) المبرد: "المقتضب" د/عضيمة ٢ / ٣٢١، ٣٢٢

(٤) علي أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص٦٢.

العربية مجرى النعوت وذلك قولك "آلله لتفعلن" وكذلك ألف أيم إذا لحقتها ألف الاستفهام لم تحذف وتثبت كما تثبت مع الألف واللام اللتين للتعريف في قولك" ألرجل قال ذاك؟[1]

ومن حروف التعويض أيضا قطع همزة الوصل من لفظ الله[2]، يقول سيبويه: "وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام و"ها" فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ماهو مثله للمعاقبة[3].

هذا بالنسبة لحروف القسم، كما أنّ هناك أفعالا للقسم مثل "علم، شهد، عاهد، وعد، كتب، قضى، تمت كلمة ربك، تأذن" لكن لا داعي لذكرها هنا؛ حيث إنّها فعليّة لا غير.

أمّا القسم الذي يبدأ باسم فهو موضع الخلاف والاحتمالة؛ حيث إنّ هذا الاسم يترجح رفعه بالابتداء، إلا أنّ هناك احتمالا بتقدير فعل محذوف يترتب عليه نصب هذا الاسم، من هنا تحتمل الجملة الاسمية والفعليّة، وتتغير دلالتها.

ونتحدث عن بعض هذه الأسماء - بإيجاز - وهي:

١- "لعمرك" وهو قسم ودعاء، وهو "العمر"؛ أي قسم بالبقاء، ولها عدة معان، وهي البقاء والعيش والحياة، وهي مترادفات، والعبادة وتعمير مساجد الله والدين وهي متقاربة، ولعلّ أقرب معنى وأرجحه "لحياتك"، وهو المجمع عليه[4].

---

(١) المبرد "المقتضب" د/عضيمة، ٢ / ٢٢٣/٢٢٤

(٢) على أبو القاسم عون: " أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص٦٤.

(٣) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٣ /٥٠٠.

(٤) أبو القاسم الزجاجي "حروف المعاني" تحقيق د/ على توفيق الحمد، ص ٦٧

٢- "قعيدك الله" و "قعدك الله" قال الجوهري فيها "يمين للعرب"، والمعنى بصاحبك الله الذى هو صاحب كل نجوى كما يقال "نشدتك الله"، أمّا معناهما فهما بمعنى المراقبة أو الرقيب أو الحفيظ[١].

٣- "أمانه الله" والمراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعته، كأنّها أمانة له تعالى عندهم يجب عليهم أن يؤدوها إليه تعالى سالمة[٢].

٤- ومثلها "عهد الله" فالعهد: الأمان واليمين والموثق والذمة والحفاظ، قال المبرد: وإذا قلت "علي عهد الله" فقد أعطيته عهدك بما ضمنته له[٣].

٥- كذلك "الميثاق" و"الموثق" يكونان بمعنى العهد، وهناك أيضا "الألية" "ولاجرم أن"، وكلّها أسماء للتعظيم بالمقسم به.

**صورة أسلوب القسم:

علمنا من خلال عرضنا لمفهوم القسم أنّه جملة يجاء بها لتوكيد جملة ترتبط إحداهما بالأخرى ارتباط جملتي الشرط والجزاء، وكلتاهما اسمية وفعليّة، والمؤكد هي الأولى، والمؤكدة هي الثانية وهي المسماة جواباً[٤]؛ وعليه فهو يتكون من: جملة القسم (الجملة المُؤكِدَة) + جواب القسم (المقسم عليه).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجملة المؤكدة – وهي جملة القسم – هي موضع البحث؛ حيث إنّها موضع احتمال الاسمية والفعليّة بحسب تقدير المحذوف،

(١) انظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ ٢/ ٨٧١.

(٢) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي، ٣٣٦/٢

(٣) المبرد: "المقتضب" د/عضيمة ٢ / ٣٢٩ ، وانظر: المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) ابن مالك: شرح الكافية الشافية تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي، ٨٢٤/٢ .

أمّا الجملة المؤكدة (جملة الجواب) فلا حاجة لنا بها، هنا، وعلى هذا فما تتصدر به جملة القسم وما يرتبط به تقدير المحذوف هو موضع الاحتمالية.

**** الحذف والذكر في القسم:**

وقفنا ممّا سبق على أنّ القسم ينقسم على ضربين: ضرب منه يكون بأداة، وضرب منه يكون بغير أداة.

فالذي يكون بغير أداة ضربان:

الضّرب الأوّل: مبتدأ أو خبر ظاهران، مثل: "عليه عهد الله"، و"ملكه في سبيل الله"، وما أشبهه لا يجوز فيه إلا الرفع.

والضّرب الآخر: مبتدأ ظاهر وخبره محذوف، مثل: "يمين الله وأمانته"، و"عهد الله وميثاقه" والمعنى يمين الله لازمه له أو أمانة الله وعهد الله وميثاقه عليه"، فهذا وما شبهه يجوز فيه وجهان:

الرفع كما مثّلنا، والنصب على تقدير فعل محذوف كأنه يقول: ألزم نفسي يمين الله وأمانته[1].

وعلى هذا فمسألة الحذف مسألة مهمة فقد ترد الكلمة معربة إعرابا ظاهرًا، لكنّ أسس المعنى والصّناعة النّحوية تجيز فيها تعدد الأوجه، إمّا على تقدير محذوف، وإمّا على عدم تقديره[2].

ففي جملة القسم المستهلة باسم نحو: "يمين الله" و"أيمن الله" لا يوجد ما يقطع بكون المذكور مبتدأ أو خبرا، فيجوز تقدير أحد الوجهين وتقدير المحذوف

---

(١) علي بن سليمان الحيدرة: "كشف المشكل في النحو" تحقيق د/ هادي عطية مطر، ١/٥٧٥.

(٢) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته"، ص٨٩

تبعا لذلك بالتالى، فإذا قدر المذكور مبتدأ فالمحذوف الخبر، والعكس صحيح؛ أى أن التقدير: "يمين الله قسمى"، أو "قسمى يمين الله".

وقد تتحول صفة الجملة للاتجاه الآخر فتكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: "ألزم نفسى يمين الله"، وبتقدير هذا المحذوف تصبح الجملة فعليّة.

أمّا إذا تعين كون المذكور مبتدأ بأن دخلت عليه لام الابتداء، نحو: "لعمر الله" أو "لعمرك"، فالمقطوع به أنّ المحذوف هو الخبر[1]، والجملة اسمية لا غير، حيث تتكون الجملة هنا من مبتدأ وهو "عمرك"، والخبر محذوف وجوبًا، تقديره: "قسمى" أو "ما أقسم به"، واللام فى (عمرك) لام ابتداء.

وهناك من يوجب رفع "العمر" إذا اقترن بها اللام، ويوجب النصب عند نزعها[2]، وفى ذلك يقول ابن مالك[3]:

ودونها انصب وأضفه أبدا        كذا المناسبان لفظا (قعد)

واستشهد لوجوب النصب بقول أبى شهاب الهذلى[4]:

فإنك عمر الله إن تسأليهم        بأحسابنا إذا تجل الكبائر

ينبؤك أنا تفرج الهم كله        بحق وأنا فى الحروب مساعر

---

[1] المرجع السابق، ص ١٣٠.

وانظر: ابن قتيبة: "تلقين المتعلم من النحو" تحقيق د/ جمال مخيمر، ص ٢١٤.

: ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون، ٣/٢٠١.

: الأنبارى: "الإنصاف فى مسائل الخلاف" محمد محيى الدين عبد الحميد، ١ / ٣٩٩.

[2] على أبو القاسم عون، "أسلوب القسم واجتماعه مع الشّرط" ص ١١٧

[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية" تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى، ٢/٨٦٨ .

[4] المرجع السابق، ص ٨٧٥ .

حيث نصب (عمرك) وهو واجب النصب لعدم الإقران باللام، وقد نصب (عمر) على المصدر.

يقول سيبويه[1]: "باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادر وضعت موضعًا واحدًا لا تتصرف فى الكلام، وتصرفها أنها تقع فى موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام؛ وذلك قولك: "سبحان الله"، و"عمرك الله لا فعلت" و "قعدك الله لا فعلت"، وكأنه حين قال "عمرك الله" و"قعدك الله" قال: "عمرتك الله" ، بمنزلة "نشدتك الله نشدًا"، ولكنهم نزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ به"، "فالمصادر وما يجرى مجراها إنما تقع فى القسم منصوبة بأفعالها"[2].

ومما سبق نجد أنّ جملة القسم التى تبدأ باسم قد يكون هذا الاسم مبتدأ، وقد يكون مفعولاً به لفعل محذوف، وكلُّ هذا يرجع للاختلاف فى تقدير المحذوف.

ليس هذا فقط؛ ففى استخدام الحروف أيضًا نجد ظاهرة الحذف وجوبًا وجوازًا، ويترتب على هذا الحذف القول بالاحتمالية للاسمية إن كان المحذوف المقدر اسمًا، أو للفعلية إن كان المحذوف المقدر فعلاً، وإن كان الغالب هو حذف الفعل لدلالة الجملة على هذا - كما سنرى - إلا أنه أحيانًا عندما يحذف الفعل والحرف نجد اسمًا يحتمل الوجهين وخاصة إذا لم يأت بعوض عن الحرف، ونترجم كلامنا هذا - بشئ من الإيجاز - بالتطرق الى الحروف.

---

(1) سيبويه: "الكتاب" هارون، ١ / ٣٢٢

وانظر: ابن قتيبة: "تلقين المتعلم من النحو" تحقيق د/ جمال مخيمر، ص ٢١٧

(2) المبرد: "المقتضب" د/عضيمة، ٢/ ٣٢٦.

فقد علمنا أن القسم إما ظاهر وإما مضمر[1]؛ لذلك كانت له أدوات توصل الحلف إلى المقسم به؛ لأن الحلف مضمر مطرح لعلم السامع به، وذلك كقولك: "أحلف بالله لأفعلن"، وإن شئت قلت: "بالله لأفعلن"[2].

وأكثر الحذف مع حروف القسم؛ ففي الحرف الأصلي للقسم وهو "الباء" نجد حذف الفعل معه كثيرًا جدًا، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم[3]، وعلى هذا فإن باء القسم يجوز ذكر الفعل وحذفه بخلاف بقية الحروف التي يجب فيها حذف الفعل[4]، وقد كثر حذف فعل القسم للعلم به والاستغناء عنه ، ومن ذلك قولهم بالله لأفعلن " والمراد "أحلف بالله" [5] وقد يكون المحذوف اسما وهو "حلفي أو قسمي بالله" - لكن هذا ضعيف - لملاءمة الجملة للفعلية حيث يقول الأستاذ عباس حسن معلقا على هذه الجملة: "كلُّ حرف من أحرف القسم هو ومجروره يتعلقان معا بالعامل "أحلف" أو "أقسم" أو نحوهما من كل فعل يستعمل في القسم، ومن فعل القسم وفاعله تتكون الجملة الفعلية الإنشائية التي هي "جملة القسم"، ولا بدَّ أن تكون فعليّة سواء أذكر الفعل أم حذف[6].

---

(١) السيوطي: "الإتقان في علوم القرآن" تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسيني، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ / ١٩٦٧ م، ٤ / ٤٨ .

(٢) المبرد: "المقتضب" ٢/٣١٨.

(٣) ابن هشام: "مغني اللبيب" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢ / ٧٤٣ .

وانظر: د/ زين كامل الخويسكي: "اللام الموطئة للقسم في القرآن الكريم" ص ٥٧ .

(٤) أ/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٢ / ٤٩٧.

(٥) د/ زين كامل الخويسكي: "اللام الموطئة للقسم في القرآن الكريم" ص ٥٧ .

وانظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" ٩ / ٩٤

(٦) أ/ عباس حسن. "النحو الوافي" ٢/٤٩٨

وعلى هذا فالمقطوع به - في الأغلب - عند وجود حرف القسم أن يكون المحذوف فعلاً عنه اسمًا لكن الاحتمالية تظهر أكثر عندما يحذف الحرف أيضًا.

فإذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته[1]، لأن الفعل يصل فيعمل فتقول "الله لأفعلن" لأنك أردت "أحلف الله لأفعلن" وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده[2].

وهذا لأنّ حرف القسم المحذوف لم يعوض عنه ويختص لفظ "الله" بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض[3].

وعلى هذا فإذا حذف حرف الجر والفعل فإنه يجوز نصب المقسم به ورفعه ويأتي القول باحتمالية الجمله للاسمية والفعليّة يقول ابن عصفور[4]: "إن لم يعوض جاز في الاسم وجهان؛ الرفع على الإبتداء، والنصب على إضمار فعل، والاختيار النصب على إضمار فعل؛ لأنّ القسم إذ ذاك يكون جملة فعليّة، كما كان قبل الحذف".

فمن الرفع - مع جواز النصب - قوله[5]:

---

(١) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٣ / ٤٩٧.

(٢) المبرد: "المقتضب" د/ عضيمة ٢ / ٣٢١.

(٣) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي ٢ / ٣٢٥.

وانظر: ابن جني: "اللمع في العربية" تحقيق د/ حسين محمد شرف، ص ٢٥٧.

: الخطيب التبريزي: شرح اللمع في النحو" تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد، ص٣٨٨.

(٤) ابن عصفور: " شرح الجمل ( الشرح الكبير ) تحقيق د / صاحب أبو جناح ١ / ٥٣٢.

(٥) انظر: سيبويه: "الكتاب" هارون ٣ / ٤٩٨.

: ابن يعيش: شرح المفصل" ٩ / ٩٢

: ابن السراج: "الأصول في النحو" تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، ١ / ٤٣٣

إذا ما الخبز تأدمه بلحم ... فذاك أمانة الله الثريد

بـرفع "أمانـة"، الأصل فيه: "وأمانة الله"، فلما حذف رفع، فأمانة مرتفعة بالابتداء، والخبر محذوف، ويجوز نصبه على تقدير حذف حرف الجر[1].

ومن النصب – مع جواز الرفع – قوله[2]:

فقلت يمين الله أبرح قاعـدا ... ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

فإنـه روى بـرفع يميـن ونصبه؛ فرفعه على تقدير: "قسمى يمين الله"، ونصبه على تقدير: "ألزم نفسى يمين الله"[3].

** تردد القسم بين الاسمية والفعلية، وأثره فى الدلالة:

علمنا – مما سبق – أن جملة القسم جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجـبة أو منفـية، ومـن شأن الجملتين أن تنزلا منزلة جملة واحدة كجملتى الشرط والجزاء[4]، وهذا ما اتفق عليه النحاة حيث يقول ابن مالك[5]:

جملة اسمية أو فـعليـة ... للقسم اجعل قاصدا ألية

نحو "على عهده" و"أقسم ... به" وجملة الجواب تختم

ولمـا كـان القسم خبرا جاء على ما تجئ عليه الأخبار[1]، حيث عقدت العرب جملة القسم من المبتدأ و الخبر، كما عقدتها من الفعل والفاعل[2].

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل" ٩ / ٩٢

(٢) انظر: ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، وغيره ٣/ ٢٠٠.

(٣) ابن عصفور: "شرح الجمل (الشرح الكبير)" ١ / ٥٣٢ ، ٥٣٣

وانظر: أبا حيان الأندلسى "ارتشاف الضرب" تحقيق د / مصطفى النماس ٢ / ٤٧٧.

(٤) ابن يعيش: "شرح المفصل" ٩ / ٩٠.

(٥) ابن مالك: "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/ عبد المنعم هريدى ٢ / ١٣٤

وعلمنا أن القسم صريح وغير صريح وكلاهما جملة فعلية أو اسمية[3]، فالصـــريح ما كان بالألفاظ الموضوعة له، وهي إمَّا أحرف؛ كالباء والتاء والواو والـــلام ومن، وإمَّا أفعال؛ كحلف وأقسم، وإمَّا أسماء؛ كـ "يمين الله" و"عمرك"، "وأيمن" وغيرها[4].

أمَّا غير الصريح فليس مجال بحثنا؛ لذا لن نتطرق إليه[5].

وعندما نأخذ دلالة الألفاظ - إن كانت الجملة اسمية - وذلك حين إعرابها مبتدأ أو خبرًا لمبتدأ محذوف، فإنَّ الجملة سوف تتسم بطابع الثبات والاستقرار والدلالة على الدوام والاستمرار.

فعـــندما نـــأخذ لفظ: "عمرك"، فهي تدلُّ على البقاء والدعاء بالاستمرار والـــدوام فـــي الحـــياة[6]، وكذلك لفظ: "قعيدك الله" و"قعدك الله"؛ فالمعنى فيها: يصـــاحبك الله؛ أي: دلالـــة الملازمـــة والتَّلاصـــق[7]، ومـــثلها: "عهـــد الله"؛ فالعهد الحفاظ والبقاء[8]، وكذلك: "الميثاق" و"الموثق".

---

(1) الخطيب التبريزي: "شرح اللمع في النحو" تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد، ص ٢٨٧ .

(2) ابن جني: "اللمع في العربية" تحقيق د/ حسين محمد شرف، ص ٢٥٩.

(3) ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، وغيره، ٣ / ١٩٥ .

(4) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص١٢٣، ١٢٤ .

(5) ابـــن مالك: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ص ١٥٠.

(6) انظر: مختار الصّحاح، ص ٣٢٦ ، المعجم الوسيط ص ٦٥٠.

(7)على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط"، ص١٣٧.

(8) انظر: ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي، ٢/٣٣٦

وعلى هذا فإننا نلاحظ أنَّ جميع أسماء القسم تدلُّ على ألفاظ ثابتة جامدة مستمرة، ومعظمـــة لدى المقسم دائمًا، وليست وليدة فترة معينة، وذلك عندما تكون جملة اسمية.

ونتطرق لسؤال مهم، وهو: لمَ حذف فعل القسم ؟

وفي الإجابة عن هذا السؤال يقول الزمخشري: "ولكثرة القسم في كلامهم أكثرو التصرف فيه وتوخو ضروبًا من التَّخفيف، من ذلك حذف الفعل في "بالله" والخبر في "لعمرك"[1].

ويعلق ابن يعيش على كلام الزمخشري، قائلاً: "قد حذفوا فعل القسم كثيرًا للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا: "بالله لأقومن"؛ والمراد: "أحلف بالله"[2].

** وأوّل الحـــروف المســـتخدمة في جملة القسم الفعليّة "الباء" فما معنى الباء ؟ ولِمَ إختصت بالقسم ؟ ولِم كانت الأصل فيه ؟

أمّـــا معـــنى الـــباء فهـــي مـــن حروف الجر، ولها أربعة عشر معنى؛ منها الإلصاق والتعدية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدل والقسم والتوكيد[3]، أمّا عن سبب اختصاصهما بالقسم، فالأمرين:

---

(١) ابن يعيش "شرح المفصل" ٩/٩٢

(٢) المرجع السابق، ص ٩٤

(١) ابن هشام، "مغني اللبيب" تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ١ / ١١٨.

(٢) ١٠٧/المائدة

(٣) علي أبو القاسم عون "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٤١ .

"<u>أحدهمــا</u>: أنها الأصل فى التعدية، فلما كان فعل القسم غير متعد وصلوه بالــباء المعديــة، فصـــار اللفـــظ "أحلــف بــالله"، أو "أقسم بالله"، قال تعالى[1]: (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا).

<u>والآخــر</u>: أنَّ معـــنى الباء الذى لايفارقهما الإلصاق، والمراد هنا إلصاق معــنى القسم بالمقسم به وإيصاله إليه، مثل إلصاقها معنى المرور بالمروربه فى قولك: "مررت بزيد"، فعندما تقسم بالله تلصق معنى القسم بلفظ الجلالة"[2].

وكانت الباء هى الأصل فى القسم دون غيرها؛ لأنَّ فعل القسم المحذوف فعــل لازم، ألا تــرى أنَّ التقدير فى قولك: "بالله لأفعلن: أقسم بالله ،أو: أحلف بــالله"، والحــرف المعدى من هذه الحروف هو "الباء"؛ لأنَّ "الباء" هو الحرف الــذى يقتضــيه الفعــل، وإنمــا كان "الباء" دون غيرها من الحروف المعدية؛ لأنَّ الباء معناها الإلصاق، فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مــع تعديته، والذى يدلُّ على أنَّها هى الأصل أنها تدخل على المضمروالمظهر و"الــواو" تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر، وإختصت الواو بالمظهر، والتاء باسم الله تعالى دل على أن الباء هى الأصل"[3].

** أمَّــا بالنسـبة للحرف الثانى للقسم وهو الواو، فما معناها؟ ولِمَ جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء ؟

---

(٣) الأنبارى: أسرار العربية تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .
وانظر: د/ محمد عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول ٢ / ٩٩ .

وللإجابة عن السؤال الأول نقول: إنّ الواو تأتى لعدة معان؛ منها العطف والاستئناف والحال والمعية والقسم والتأكيد[1]

وتجـدر الملاحظـة إلـى أن الواو أكثر إستخداما، وإن كانت الباء هى الأصـل،، وهـذان الحـرفان مـتقاربان، فـواو القسـم أقرب الحروف للباء؛ لذلك جعلت بدلا منها، وهذا لأمرين:

"أحدهمـا : أنّ الـواو تقتضـى الجمـع، كما أن الباء تقتضى الإلصاق، فلما تقاربا فى المعنى أقيمت مقامها.

والآخـر: أنّ الـواو مخـرجها من الشفتين، كما أن الباء مخرجها من الشفتين، فلما تقاربا فى المخرج كانت أولى من غيرها"[2].

ومـا دام يوجد هذا التشابه الكبير بين الواو والباء، إذن لِمَ إختصت الواو بالمظهر دون المضمر؟

"قـيل لأنها كانت فرعًا على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضمر انحطـت عـن درجة الباء التى هى الأصل، وإختصت بالمظهر دون المضمر؛ لأن الفرع أبداً ينحط عن درجة الأصل"[3].

** وبالنسـبة للحـرف الثالث، وهو "التاء" فيرد سؤالان وهما: لِمَ أبدلت الـتاء مـن الواو ؟ ولم إختصت بلفظ "الله" ؟ وتبدل التاء من الواو كثيرا، نحو

---

(١) ابن هشام "مغنى اللبيب" محيى الدين عبد الحميد، ٢ / ٤٠٨

(٢) الأنبارى "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٦

وانظـر: المبرد: "المقتضب" د/ عضيمة، ٢ / ٣٢، ابن جنى: "سر صناعة الإعراب" ١٥٩، ابن يعيش: "شرح المفصل ٩/٩٩ .

(٣) الأنبارى "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٦

قولهـم: تراث وتجاه وتخمة وتهمة وتيقور، والأصل فيه: وراث ووجاه ووخمة ووهمة وويقور؛ لأنّه مأخوذ من الوقار[١].

وقد حدث هذا الإبدال لشبههما فى اتساع المخرج[٢]، والتّاء من الحروف المهموسة، فناسب همسها لين حروف اللين[٣].

أمّـا عن سبب إختصاصها باسم واحد، وهو اسم "الله"؛ فلأنّها لما كانت فـرعا للـواو الـتى هـى فرع للباء والواو تدخل على المظهر دون المضمر؛ لأنهـا فـرع إنحطت عن درجة الواو؛ لأنّها فرع الفرع، فاختصت باسم واحد، وهو اسم الله تعالى[٤].

وقـد عملـت فـى المقسم به؛ لأنها مختصة بالاسم، وعملت الجر لأنّها أوصـلت القسـم إلـى المقسم به كما يوصل حرف الجرّ الأفعال إلى الأسماء، ولأنّها بدل من عامل فعملت كما كان ما هى بدل منه عاملاً[٥].

وتجـدر الإشارة إلى أنّه يوجد من النّحويين من يذكر أنّ التّاء فيها زيادة معـنى وهـو التّعجـب[٦]، فعندما علق أبو حيان الأندلسى على قوله تعالى[٧]: (وَتَاللَّـهِ لَأَكِـيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)، ذكر أن أحمد بن حنبل قرأها: (بالله)، ثم ينقل رأى

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٢) علىّ أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٤٩.

(٣) المبرد: "المقتضب" د / عضيمة ٢ / ٣٢٠ .

وانظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" ٨ / ٣٤ .

(٤) الأنبارى: "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، ص ٢٧٧.

(٥) أبـو الحسن الرمانى: "معانى الحروف" تحقيق د/ عبد الفتاح اسماعيل شلبى، دار الشروق، جدة، ١٩٨١م، ص ٤١ ، ٤٢

(٦) د/ محمد عبد الخالق عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول ٢ / ٩٩

(٧) ٥٧/الأنبياء

الزمخشري[١]، وهو أنّ التاء هنا للتعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه؛ لأن ذلك كان أمرًا مقنوطًا منه لصعوبته وتعذره"[٢].

** أمّــا الحرف الرابع، وهو اللام فيرد سؤالان، وهما: ما معنى اللام ؟ وما دلالتها في القسم ؟

أمّا معناها فقد أحصى ابن هشام للام الجارة اثنين وعشرين معنى؛ منها الاســتحقاق والاختصــاص والملــك والتعليل وبمعنى عند وبمعنى بعد والقسم والتعجب[٣]، وبالنسبة لدلالتها فهي تختص بملازمة التعجب للقسم[٤].

يقول المبرد[٥]: "ومن حروف القسم – إلا أنها تقع على معنى التعجب – اللام".

وقــد أدركــنا من خلال هذا العرض أنّ هذه الحروف يحذف الفعل معها وجوبا ماعدا الباء فإنه يحذف جوزًا، وقد يكون المحذوف اسمًا وهذا نادر.

وعلى هذا يترجح هنا حذف الفعل، وعليه فالجملة فعلية أكثر منها اسمية، وعلــى هذا تكون دلالتها تميل للتغير والتذبذب وتقلب الأحوال، فالقسم هنا وقتي مرتــبط بحــدث معيــن في وقت محدد؛ لذا فالدلالة هنا متغيرة وليست ثابتة أو مستقرة، فهي تتجدد بتجدد الحدث الذي يستدعي القسم.

---

(١) الزمخشري: "الكشاف" ٣ / ١٢٢ .

(٢) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٦ / ٣٢١ ، ٣٢٢

(٣) ابن هشام: "مغني اللبيب" محمد محيي الدين عبد الحميد، ١ / ٢٢٣

(٤) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٣ / ٤٩٦، وانظر ابن هشام، "مغني اللبيب" محمد محيي الدين عبد الحميد، ١/ ٢٤٠، ابن يعيش: "شرح المفصل" ٩/٩٨

(٥) المبرد: "المقتضب" د/عضيمة، ٢ / ٣٢٤ .

** تطبيقات من القرآن الكريم:

وعـــندما نـــأتى للجزء التطبيقى فإننا نطبق – أولا – من القرآن الكريم، إلا أننا نجد القسم فى القرآن معظمه قسم بالجملة الفعليّة المستخدم فيه الحروف، يليه القسم بالجملة الاسمية.

ومعظـــم الآيـــات المســـتخدم فيها الحروف الظاهر فيها جليا أنها فعلية، أمّا الأخرى فتبدو اسميتها، والتى أصلها – فى القسم – الجمله الفعلية[1].

وعلـــى هذا فإننا سوف نتحدث عن حروف القسم فى القرآن الكريم من حيـــث عددها وبيان دلالتها، ولِمَ عبر بها دون غيرها، وما دلالة هذه الجملة إن كانت فعلية أو اسمية، وما الذى رجح فعليتها على اسميتها.

ثـــم الحديث عن الصيغ الاسمية، وبيان حالتها الإعرابية، وترجح الاسمية فى آيات قليلة من القرآن الكريم، مع ذكر الدلالة من هذا.

---

(1) على أبو القاسم عون. "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ١٣٢

**أولاً: حروف القسم في القرآن الكريم:**

ولا أريد هنا أن أقول الجملة الفعلية في القرآن الكريم، وإن كان هذا هو الأرجح، لكنا نود أن نستشف هذا من خلال تحليلنا للآيات الواردة بحروف القسم في القرآن.

ونتحدث عن أصل حروف القسم، وهو "الباء"؛ وقد وردت في القرآن الكريم للدلالة على القسم في ست وعشرين آية؛ منها اثنتان وعشرون آية ظهر فيها فعل القسم معها، وأربع آيات حذف فيها فعل القسم، وهي التي تهمنا هنا.

أمَّا الآيات التي ظهر فيها فعل القسم فقد تقرر فعليتها بلا شك، والآيات الأربعة التي لم يذكر فيها فعل القسم، هي قوله تعالى[1]:

(١) (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) (لأعراف:١٦).

(٢) (قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (الحجر: ٣٩).

(٣) (فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ) (الشعراء: ٤٤).

(٤) (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (ص: ٨٢).

وتجدر الإشارة إلى أنني قد ذكرت الآية كلها ولم أذكر موضع الشاهد فقط وهذا للأهمية البالغة، فلو استطعت أن أذكر الآيات التي حولها، بل والسورة كلها لفعلت؛ لما لهذا من دور كبير في فهم المعنى وتحديد المراد

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٢

الحقيقي من هذه الألفاظ وبيان مدى الإعجاز القرآني اللغوي في التعبير بالقسم أولاً، ثم بالقسم بتقدير محذوف ثانيًا.

ونترجم كلامنا هذا بشرح آيتين من كل مجموعة على سبيل المثال؛ أمّا بالنسبه للآيتين اللذين تذكرهما للاستشهاد على حذف فعل القسم مع الباء، فهما قوله تعالى[١]: (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ).

وهذا حديث الشيطان أس الإغواء والضلال، والذى يزين الباطل فيجعله حقا، ويجعل الحق باطلاً، وعليه فإنّ الإغواء أتى من تغير الحال وتبدله من شأن إلى شأن آخر، وهذا ما يتمشى وواقع الجملة الفعلية التى عبَّر بها هنا، مع حذف فعل القسم لكثرة استخدامه.

يقول القرطبى عن قوله: (فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي): "الإغواء إيقاع الغى فى القلب؛ أى فيما أوقعت فى قلبى من الغى والعناد والاستكبار، وهذا لأنّ كفر إبليس ليس كفر جهل؛ بل هو كفر عناد واستكبار"[٢].

ويقول الزجاج: "فى قوله (أَغْوَيْتَنِي) قولان: قال بعضهم: فيما أضللتنى، وقال بعضهم: فيما دعوتنى إلى شىء غويت به أى غويت من أجل آدم"[٣].

والظاهر أن الباء للقسم وما مصدرية؛ ولذلك تلقيت الآلية بقوله (لَأَقْعُدَنَّ)[١].

---

(١) ١٦/الأعراف.

(٢) القرطبى: "الجامع لأحكام القرآن" دار الشعب، (د ت)، ٤/ ٢٦١٠.

وانظر: الأنبارى: "البيان فى غريب إعراب القرآن" تحقيق/ طه عبد الحميد طه، مراجعة/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ١ / ٣٥٦.

(٣) الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢ / ٣٢٤.

والـباء تعلقـت بفعل القسم المحذوف، وتقديره: "فبما أغويتنى أقسم بالله لأقعـدن"؛ أى بسـبب إغوائـك أقسـم، ويجوز أن تكون الباء للقسم، أى فأقسم بإغوائك لأقعدن، وإنما أقسم بالإغواء لأنه كان تكليفا، والتكليف من أحسن أفعال الله لكونه تعريضا لسعادة الأبد، فكان جديرا بأن يقسم به[2].

وبالنسـبة للآيـة الأخـرى، فهـى قوله تعالى[3]: (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِيـنَ)؛ وتسير هذه الآية على درب الآية السابقة، حيث يقسم إبليس بعزة الله أن يغـير حـال العباد من الصلاح إلى الضلال؛ وذلك بإغوائهم وتزيين طريق الضلال لهم.

فلمـا طـرده "الله" بسـبب آدم حلـف بعزة الله أنه يضل بنى آدم بتزيين الشـهوات وإدخـال الشبه عليهم؛ فمعنى (لَأُغْوِيَنَّهُمْ) لأستدعينهم إلى المعاصى، وقـد علـم أنه لا يصل إلا إلى الوسوسة، ولا يفسد إلا من كان لا يصلح لو لم يوسوسه[4].

وعلـيه فـإن قول إبليس (فَبِعِزَّتِكَ) إقسام بعزة الله تعالى[5]، وهى سلطانه وقهره[6].

** أمـا بالنسبة للحديث عن "الواو" فقد وقفنا على أنَّ الفعل يحذف معها وجوبـا، وهـذا لكـثرة استعمالها فى القسم؛ فأكثر الأقسام المحذوفة الفعل فى

---

(١) أبو حيان الأندلسى: "البحر المحيط" ٤ / ٢٧٤

(٢) الزمخشرى: "الكشاف" ٢ / ٩٢ .

(٣) ٨٢/ص

(٤) القرطبى: "الجامع لأحكام القرآن" ٨ / ٥٦٧٣

(٥) أبو حيان الأندلسى، "البحر المحيط" ٧ / ٤١٠

(٦) الزمخشرى: "الكشاف" ٤/ ١٠٨

القــرآن الكريم جاءت بالواو، وقد بلغ عدد الآيات الواردة بواو القسم فى القرآن الكريم أربعًا وثلاثين آية[1]، وهي على الترتيب:

(١) (فَــلا وَرَبِّــكَ لا يُؤْمِــنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً) (النساء:٦٥).

(٢) (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) (الأنعام:٢٣).

(٣) (وَلَــوْ تَــرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) (الأنعام:٣٠).

(٤) (وَيَسْــتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ) (يونس: ٥٣).

(٥) (فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (الحجر:٩٢).

(٦) (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيّاً) (مريم:٦٨).

(٧) (وَقَــالَ الَّذِيــنَ كَفَرُوا لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الْأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) (ســبأ:٣).

(٨) (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ) (يــس:٢).

(٩) (وَالصَّافَّاتِ صَفّاً) (الصافات:١).

(١٠) (ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ) (ص:١).

---

(١) علي أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص ٤٧ .

(١١) (وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ) (الزخرف:٢).

(١٢) (وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ) (الدخان:٢).

(١٣) (وَيَــوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) (الاحقاف:٣٤).

(١٤) (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) (ق:١).

(١٥) (وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً) (الذريات:١).

(١٦) (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ) (الذريات:٧).

(١٧) (فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) (الذريات:٢٣).

(١٨) (وَالطُّورِ) (الطور:١).

(١٩) (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) (النجم:١).

(٢٠) (زَعَــمَ الَّذِيــنَ كَفَــرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) (التغابن:٧).

(٢١) (نْ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ) (القلم:١).

(٢٢) (كَلَّا وَالْقَمَرِ) (المدثر:٣٢).

(٢٣) (وَالْمُرْسَلاتِ عُرْفاً) (المرسلات:١).

(٢٤) (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً) (النازعــات:١).

(٢٥) (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ) (البروج:١).

(٢٦) (وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ) (الطارق:١).

(٢٧) (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ) (الطارق:١١).

(٢٨) (وَالْفَجْرِ) (الفجر:١).

(٢٩) (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) (الشمس:١).

(٣٠) (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) (الليل:١).

(٣١) (وَالضُّحَى) (الضحى:١).

(٣٢) (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ) (التين:١).

(٣٣) (وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً) (العاديات:١).

(٣٤) (وَالْعَصْرِ) (العصر:١).

ونــأخذ من هذه الآيات آيتين؛ الأولى منهما قوله تعالى[1]: (فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً).

وقولــه: (فلا) أى فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك[2]، وهــنا نقول "يزعمون"، والزعم كلام متغير مخالف للأصل فى الغالب، وهذا ما يــتلاءم مع التعبير بالجملة الفعلية، وقد حذف فعل القسم لكثرة استخدامه ولفهمه من السياق، "حيث يعنى به المنافقين"[3].

---

(١) ٦٥/النساء.

(٢) القرطبى: "الجامع لأحكام القرآن" ٣ / ١٨٣٦.

(٣) الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى، ٢ / ٧٠.

وقوله: (فَلا وَرَبِّكَ) أي – فوربك – و(لا) مزيدة لتأكيد النفي في جوابه؛ أعني قوله تعالى: (لا يُؤْمِنُونَ)؛ لأنها تزاد في الإثبات أيضا كقوله تعالى[1]: (فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ)، وهذا ما اختاره الزمخشري[2]، ومتابعوه[3] في (لا) التي تذكر قبل القسم[4].

"وقد أقسم بإضافة الرب إلى كاف الخطاب تعظيماً للنبي صلى الله عليه وسلم وهو التفات راجع إلى قوله جاؤوك"[5].

والآية الأخرى التي ذكر فيها واو القسم مع حذف فعلها هي قوله تعالى[6]: (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا)، وهنا نجد استخدام أفعال المضارعة، و المضارع من ضارع أي شابه، حيث نجد هنا تشابه من جهتين؛ إحداهما خروج الكافرين والمؤمنين من القبر، والأخرى تشابه الكافرين والشياطين وإلقائهما في جهنم، وهذا التشابه يقتضي إستخدام الفعل المضارع.

يقول القرطبي عن قوله تعالى: (فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ): "أقسم بنفسه بعد إقامة الحجة بأنه يحشرهم من قبورهم إلى المعاد كما يحشر المؤمنين،

---

(١) ٧٥/الواقعة.

(٢) الزمخشري: "الكشاف" ١ / ٥٢٨، ٥٢٩ .

(٣) انظر: الأنباري: "البيان في غريب إعراب القرآن" تحقيق د/ طه عبد الحميد، ١/ ٢٥٨.

(٤) الألوسي: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م، ٥ /٧٠ .

(٥) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣/٢٨٤ .

(٦) ٦٨/مريم.

وقوله (الشياطين) أى ولنحشرن الشياطين قرناء لهم، قيل: يحشر كلّ كافر مع شيطانٍ في سلسلة"[1].

فلما أقام تعالى الحجه الدامغة على حقيقة البعث، أقسم على ذلك باسمه مضافاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تفخيماً لشأن رسول الله ورفعاً منه، فقال: "فوربك لنبعثنهم ولنحشرنهم مع الشياطين الذين أغووهم"[2].

** أما بالنسبه لتاء القسم فقد علمنا أن الفعل يحذف معها وجوبا، وقد بلغ عدد الآيات التى جاء فيها حرف القسم "التاء" فى القرآن الكريم تسع آيات؛ وهي على الترتيب قوله تعالى:

(١) (قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ) (يوسف: ٧٣).

(٢) (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ) (يوسف:٨٥).

(٣) (قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ) (يوسف:٩١).

(٤) (قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلالِكَ الْقَدِيمِ) (يوسف:٩٥).

(٥) (وَيَجْعَلُونَ لِمَا لا يَعْلَمُونَ نَصِيباً مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ) (النحل:٥٦).

---

(١) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٦/٤١٧١

(٢) انظر: الزمخشري: "الكشاف " ٣ / ٣٤ـ

الأنباري: "البيان في غريب إعراب القرآن" تحقيق د/ ط عبد الحميد، ٢/١٣٠

(٦) (تَاللَّـهِ لَقَـدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (النحل:٦٣).

(٧) (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ) (الانبياء:٥٧).

(٨) (تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) (الشعراء:٩٧).

(٩) (قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ) (الصافات:٥٦).

ونستشـهد مـن الآيـات التسـع السـابقة بآيتين؛ أولهما قوله تعالى[١]: (قَـالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ)؛ وهنا (تَاللَّهِ) قسـم فيه معنى التعجب مما أضيف إليهم[٢]، حيث يتعجب أخوة يوسف من هذا الكلام، حيث إنهم قد أتو لأمر معين فإذا هم متهمون بالسرقة.

وهـنا حدث تغير فى حالهم وتعجب منهم، فقد روى أنهم كانوا لا ينزلون على أحد ظلما ولا يرعون زرع أحد، وأنهم جمعوا على أفواه إبلهم الأكمة لئلا تعيـث فـى زروع الناس، ثم قال: (وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ) يروى أنهم ردوا البضاعة التى كانت فى رحالهم، أى فمن ردما وجد فكيف يكون سارقا؟

أمـا الآية الأخرى لتاء القسم فهى قوله تعالى[٣]: (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ)؛ والكـيد هـنا حدث مرتبط بزمن، فهو يدل على الحال والاسـتقبال؛ لذلـك فقد ذكر الله سبحانه وتعالى هذا اللفظ فى صيغة المضارع،

---

(١) ٧٣/يوسف.

(٢) الزمخشرى: "الكشاف" ٢/ ٤٩٠.

(٣) ٥٧/الأنبياء.

فــإن سيدنا إبراهيم لم يكتف بالمحاجة باللسان، بل كسر أصنامهم فعل واثق بالله تعالى موطن نفسه على مقاساه المكروه فى الذب عن الدين[١]

والــتاء فيها زيادة معنى وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهل الكبير على يده وتأتيه؛ لأنّ ذلك كان أمرًا مقنوطًا منه لصعوبته وتعذره[٢].

ومــن خلال هذا المعنى نجد الجملة تتلاءم وطبيعة التعبير بالجملة الفعلية التى تدل على التغير والحيرة فى الأمر ثم تبدله وانقلاب شأنه.

** أمــا بالنســبة لــ"لام القسم" فهى لم ترد للقسم فى القرآن الكريم[٣]، ومثلها أيضا "من" التى لم ترد قسمية فى القرآن[٤].

وتجــدر الإشارة إلى أنّ هناك أفعالاً – غير صريحة – وردت للقسم فى القــرآن الكريم، ويمكن حصرها فى ثمانية أفعال هى: "علم، شهد، عاهد، وعد، كتــب، قضــى، تمت كلمة ربك، تأذن"، إلا أنها مقطوع بفعليتها؛ لذا فلا حاجة لبحثنا فى ذكرها.

---

(١) القرطبى: "الجامع لأحكام القرآن" ٧/٤٣٣٧.

وانظر: الفراء: "معانى القرآن" ٢/٢٠٦.

: الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" ٣/٣٩٥.

(٢) الزمخشرى: "الكشاف" ٣/١٢٢.

وانظر: أبا حيان الأندلسى. "البحر المحيط" ٦/٣٢١، ٣٢٢

(٣)على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص٥٣

(٤) المرجع السابق، ص٥٥.

ثانيًا أسماء القسم فى القرآن الكريم:

ونقصد بها – فى الغالب – جملة القسم الاسمية فى القرآن الكريم وهى قليله حيث وردت فى ثلاثة مواضع فقط[1]، هى قوله تعالى:

(١) (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) (الحجر:٧٢).

(٢) (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ • لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ) (ص:٨٥،٨٤).

(٣) (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ) (القلم:٣٩).

والآيات الثلاث السابقة مقطوع باسميتها، إما لدخول لام الابتداء، وإما لوجود الخبر المقدم بالإضافة إلى سياق الآية الذى يبرز ثباتها وعدم تغيرها.

أما بالنسبة للآية الأولى: وهى قوله تعالى[2]: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)، فيقول عنها القرطبى[3]: "قال القاضى أبو بكر بن العربى: قال المفسرون بأجمعهم: أقسم الله تعالى ها هنا بحياة محمد، صلى الله عليه وسلم، تشريفا له، أنَّ قومه من قريش فى سكرتهم يعمهون، وفى حيرتهم يترددون،

---

(١) المرجع السابق، ص١٦٢.

(٢) ٧٢/الحجر.

(٣) القرطبى: "الجامع لأحكام القرآن" ٣٦٥٥/٦ .

وانظر: أبا حيان الأندلسى: "البحر المحيط" ٤٦٢/٥ .

قلت: وهكذا قال القاضى عياض: أجمع أهل التفسير فى هذا أنه قسم من الله – جل جلاله – بمدة حياة محمد – صلى الله عليه وسلم – وأصله ضم العين من العمر، ولكنها فتحت لكثرة الاستعمال، ومعناه وبقائك يا محمد، وقيل: وحياتك، وهذا نهاية التعظيم وغاية البر والتشريف، قال أبو الجوزاء: ما أقسم الله بحياة أحد غير محمد – صلى الله عليه وسلم – لأنه أكرم البرية عنده".

وهناك من المفسرين من يوجه الخطاب إلى لوط – عليه السلام – وليس محمد، حيث يقول الزمخشرى معلقًا على هذه الآية: "(لعمرك) تدل على إرادة القول، أى قالت الملائكة للوط، عليه السلام: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ)، أى غوايتهم التى أذهبت عقولهم وتمييزهم بين الخطأ الذى هم عليه، وبين الصواب الذى تشير به عليهم من ترك البنين إلى البنات، (يَعْمَهُونَ)، يتحيرون[1].

وهنا كان الإقسام بالجملة الاسمية، حيث تعبر عن حالة ثابتة دائمة، لا تتغير، فقد ختم على قلب المشركين وأصبحوا فى ضلال دائم لا ولن يتغير، فهم فى غواية مستمرة.

"وقال النحويون ارتفع لعمرك بالابتداء والخبر محذوف؛ المعنى: "لعمرك قسمى"، و"لعمرك ما أقسم به"، وحذف الخبر لأنَّ فى الكلام دليلاً عليه؛ المعنى: أقسم أنهم لفى سكرتهم يعمهون"[2].

والخبر هنا حذف وجوبًا، واللام فى "لعمرك" لام ابتداء، ويجب رفع العمر إذا اقترن بها ويجب النصب عند نزعها[1].

---

(١) الزمخشرى: "الكشاف" ٢/٥٨٥.

(٢) الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل شلبى، ٣ / ١٨٤

أما الآية الثانية، وهى قوله تعالى[2]: (قال فالْحَقُّ والْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جهنَّمَ منكَ وممَّن تبعك منْهُمْ أجْمعين)، فهى تدخل فى نطاق الجملة القسمية الاسمية على قراءة الرفع فقط، وعليها يكون الحق الأول مبتدأ وخبره محذوفًا تقديره قسمى، والثانى مبتدأ وخبره أقول[3].

فمن رفع (الحق) رفعه بالابتداء، أى فأنا الحق أو الحق منى، ويجوز أن يكون التقدير: هذا الحق، وقول ثالث على مذهب سيبويه والفراء؛ أن معنى فالحق لأملأن جهنم، بمعنى: فالحق أن أملأ جهنم[4].

وذكر عن ابن عباس أنه قال: "فأنا الحق وأقول الحق"[5]، وقد يكون رفعه بتأويل جوابه[6]، وأما الحق الثانى فنصبه بأقول، فيقرأ بالرفع على تقدير تكرير المرفوع قبله أو على إضمار مبتدأ أى قولى الحق، ويكون أقول على هذا مستأنفا موصلا بما بعده؛ أى أقول لأملأن، وقيل يكون أقول خبرًا عنه والهاء محذوفة، أى أقوله وفيه بعد[7].

ومن خلال سياق الآية فإننا نرجح قراءة (فالحقُّ والحقَّ أقول) برفع الأولى ونصب الثانية، وبهذا تكون هذه الجملة اسمية للقسم، وهذا ما يتلاءم

---

(1) ابن مالك: "شرح الكافية الشافية" تحقيق د/عبد المنعم هريدى، 2/875.

(2) ص/84،83.

(3) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص119 .

(4) القرطبى "الجامع لأحكام القرآن" 8 / 5674 .

(5) الفراء: "معانى القرآن" تحقيق أ/ محمد على النجار، 2 / 412 .

وانظر: أبا على الفارسي: "المسائل البصريات" تحقيق ودراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدنى الطبعة الأولى، 1405هـ / 1985م، 1/418.

(6) الزمخشرى: "الكشاف" 4/108.

وانظر: الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل شلبى، 4/342

(7) العكبرى: "التبيان فى إعراب القرآن"، المكتبة التوفيقية، 2/213 .

وطبيعة المعنى؛ فكلام الله ثابت واحد حيث أقسم بالحق أن يملأ جهنم من إبليس وأعوانــه، وهذا لا مراء ولاتغير فيه، فهذا أمر حقيقي مسلم به؛ لذا كان التعبير بالجملة الاسمية أرجح لطبيعة المعنى.

أمــا الآية الثالثة والأخيرة، وهى قوله تعالى[١]: (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَــى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ)، فقد ذكر طرفاها، فالمبتدأ "أيمان" والخبر مقــدم وهو "لكم" شبه جملة، وهذا الموضع مما يجوز فيه حذف الخبر فى غير القرآن لعدم صراحة المبتدأ فى القسم[٢].

ومعنى: (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ) أى عهود ومواثيق، كما يعنى: "أم أقسمنا لكم"[٣]، وقولــه: (عَلَيْــنَا بَالِغَةٌ) مؤكدة، والبالغة المؤكدة بالله تعالى[٤]، أى أم لكم عهود على الله تعالى استوثقهم بها فى أن يدخلكم الجنة[٥].

ومــن الواضح فى ألفاظ الآية الإيحاء بالدوام والاستمرارية والدلالة على الثــبوت والملازمــة، وهذا مالمسناه فى إستخدام "الأيمان" التى بمعنى المواثيق والعهــود، يقــول الــزجاج[٦]: (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ) معناه مؤكدة (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ)، أى حلف على ماتدعون فى حكمكم.

---

(١) ٣٩/القلم.

(٢) على أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" ص١١٨ .

(٣) الزمخشرى: "الكشاف" ٢ / ٥٩٣ .

(٤) الفراء: "معانى القرآن" النجار، ١٧٦/٣

(٥) القرطبى: "الجامع لأحكام القرآن" ١٧٢٦/١٠

(٦) الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" عبد الجليل شلبى، ٥ / ٢٠٩

لـذا كـان التعبير هنا بالجملة الاسمية التى تلاءم قوله (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)؛ فـ (إلى) هنا حرف غاية؛ لذا أقسم بالقسم الاسمى الذى يتلاءم مع هذا المعنى وهو الاستمرارية.

ومن الآيات الثلاث السابقة وقفنا على أن هناك أسماء تستخدم للقسم وفى الأغلب هى مبتدأ لخبر محذوف أو مبتدأ لخبر مقدم؛ لذا قطع باسميتها وإن كانت هناك بعض المواضع – وإن لم تذكر فى الآيات القرآنية – نجدها تحتمل النصب على تقدير فعل محذوف.

والأسماء التي وردت هنا هى "عمر"، و"يمين الله" التى جاءت بصيغة الجمع (أيمان) والحق.

وكما أن للأفعال ألفاظًا غير صريحة للقسم، فكذا الحال هنا نجد أسماء غير صريحة للقسم ويمكن حصرها فى القرآن في أربعة أسماء هى[1]: "الميثاق الموثق – الألية – لاجرم"، وهذه الأسماء توحى بالقسم، وتعرب حسب الجملة الواقعة فيها فهى مقطوع باسميتها؛ لذا لا داعى للتطرق إلى بحثها.

ونستنبط من الآيات السابقة دلالتها على الثبوت والدوام وعدم التغير أو التقلب أو التذبذب مما يتلاءم مع طبيعة الجملة الاسمية؛ لذا كانت هناك ألفاظ اسمية تدل على هذا المعنى.

وهذا ما نجده يختلف عما كنا نراه فى الجمله الفعلية، فعندما كنا نقدر فعلا محذوفًا كانت الجملة تتسم بالتغير والتجدد والتقلب؛ لأنها كانت مرتبطة

---

(١) علي أبو القاسم عون: "أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط" من ٣٠ إلى ١٥٧، حيث ذكر الأسماء غير الصريحة فى للقسم بصفة عامة، واستخرجت منها هذا الحصر فى القرآن الكريم.

بحـــدث محدد بفتره زمنية مما ينشأ عنه التغيير والتقلب، ومن هنا كانت للجملة الفعلية دلالة مغايرة للجملة الاسمية.

** تطبيقات من صحيح البخارى:

ممـــا لا شـــك فيه أن أساليب القسم فى أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسـلم – كثيرة، حيث إنها مؤكدات لكلامه، وعندما نجرى حصرًا للقسم الاسمى الذى يحتمل أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف وتكون الجملة اسمية.

أو قـــد يكون مفعولا به لفعل محذوف فتكون الجملة فعلية، فنجد لفظ "الله" أو "فـــوالله" قـــد ورد كثيرًا حيث قد بلغ إحصائه ثلاثمائة وأربعة وثمانين حديثًا؛ مـــنها أحاديـــث مكررة، والذى نستطيع ذكره هو الألفاظ الأخرى، حيث وردت أســـماء أخرى للدلالة على القسم؛ وهي: "أيم الله"، و"لعمر الله"، و"ورب الكعبة"، و"عليكما عهد الله وميثاقه"، و"وعزتك"، و"لا هاالله".

أمـــا لفـــظ "أيـــم الله" فقـــد ورد فى عشرة أحاديث؛ منها أربعة مكررة، أى وردت فـــى أربعـــة عشـــر موضـــوعًا، ونذكر موضع الشاهد فقط فى هذه الأحاديث؛ وهى:

(١) فـــى كـــتاب الهبة[١]، وكرر فى كتاب النفقة[٢]: ".. وأيم الله مامن الثلاثين ومائة إلا قد حزله حزة من سواد بطنها ..".

(٢) فـــى بـــاب "إذا أسلم قوم فى دار الحرب ولهم مال وأرضون فهى لهم[٣]: ".. وأيم الله إنهم ليرون أنى قد ظلمتهم".

---

(١) ابن حجر العسقلانى: "فتح البارى شرح صحيح البخارى" ٥ / ٢٣٠ .

(٢) المرجع السابق، ٩ / ٥٢٧ .

(٣) المرجع السابق، ٦ / ١٧٥ .

(٣) الحديث رقم: "٣١١٠"[1]: ".. وأيم الله لئن أعطيتيه لا يخلص إليهم أبداحتى تبلغ نفسى ..".

(٤) الحديث رقم: "٣٤٧٥ "[2]، وكرر فى الحديث رقم: "٦٧٨٨ "[3]، وهو: ".. وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها".

(٥) الحديث رقم: "٣٦٣٤"[4]: ".. أيم الله ماحسبته إلا إياه ..".

(٦) الحديث رقم: "٣٦٨٥ "[5]: ".. وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ..".

(٧) الحديث رقم: "٣٧٣٠ "[6]، وكرر فى الحديث رقم: "٦٦٢٧ "[7]، وكرر فى الحديث رقم: "٧١٨٧"[8]، وهو: ".. وأيم الله إن كان لخليقا للإمارة ..".

(٨) الحديث رقم: "٤٢٣٠"[9]: ".. وأيم الله لا أطعم طعاما ولا أشرب شرابا ..".

(٩) الحديث رقم: "٤٥٥٣"[10]: ".. وأيم الله لولا أن يؤثرو ..".

---

(١) المرجع السابق، ٦ / ٢١٢ .
(٢) المرجع السابق، ٦/٥١٣ .
(٣) المرجع السابق، ١٢/ ٨٧ .
(٤) المرجع السابق، ٦ / ٦٢٩ .
(٥) المرجع السابق، ٧/ ٤١ .
(٦) المرجع السابق، ٧ / ٨٦
(٧) المرجع السابق، ١١ / ٥٢١ .
(٨) المرجع السابق، ١٣ / ١٧٩ .
(٩) المرجع السابق، ٧ / ٤٨٥ .
(١٠) المرجع السابق، ٨ / ٢١٤ .

(١٠) الحديث رقم: "٧٤١٨"[1]: ".. وايم الله لوددت أنها قد ذهبت ولم أقم".

أمـــا "لعمر الله"[2] فقد ذكرت في ثلاثة أحاديث، وكررت مرتين، لكنها في جميع الأحاديث مبتدأ قطع باسميتها لدخول لام الابتداء عليها؛ لذا فلن نذكرها.

أمـــا "رب" فقـــد ذكر في حديث واحد رقم: "٢٢٢٣"[3]: ".. إي ورب هذا المسجد".

و"رب الكعبة" ذكر مرتين: الأول حديث رقم: "٤٠٩٢"[4]: ".. فزت ورب الكعبة"، والآخر حديث رقم: "٦٦٣٨"[5]، حديث ذكر مرتين: ".. هم الأخسرون ورب الكعبة، هم الأخسرون ورب الكعبة ..".

أمـــا "عهـــد الله وميـــثاقه" فقـــد ذكر في حديث واحد رقم: "٥٣٥٨"[6]: "..على أن عليكما عهد الله وميثاقه لتعملان فيها ..".

أمـــا لفظ "وعزتك" فقد ذكر مرتين في حديث واحد، وقد كرر هذا الحديث مرتيـــن الحديـــث؛ رقـــم: "٦٤٣١"[7]، والحديـــث رقـــم: "٧٤٣٧"[8]: ".. لا وعزتك لا أسألك غيره .. لا وعزتك لا أسألك غيره ..".

---

(١) المرجع السابق، ١٣ / ٤٠٣ .

(٢) المرجع السابق، ٥ / ٢٧١ ، ٧ / ٤٣٣ ، ٨ / ٤٥٤ ، ١١ / ٥٤٧ .

(٣) المرجع السابق، ٥ / ٥ .

(٤) المرجع السابق، ٧ / ٣٨٦ .

(٥) المرجع السابق، ١١ / ٥٢٤ .

(٦) المرجع السابق، ٩ / ٥٠٢ .

(٧) المرجع السابق، ١١ / ٤٤٥ .

(٨) المرجع السابق ، ١٣ / ٤٢٠

وقـــد اســـتخدم حرف التعويض "ها" فى: "لا هاالله" في حديث واحد كرر مرتيـــن؛ الأول رقـــم: "٣١٤٢"[١]، والآخـــر رقـــم: "٤٣٢٠"[٢]، وهو: ".. فقال أبوبكر: لاَ هاالله ..".

ونلاحـــظ فـــى الألفاظ السابقة – ماعدا "العمر" – تحتمل الاسمية والفعلية على أساس تقدير المحذوف، فلو كان المحذوف "قسمى" كانت الجملة اسمية تدل على الثبوت، ولو كان المحذوف "أقسم" أو "أحلف" كانت الجملة فعلية.

والغالب فيما سبق رجحان الاسمية حيث إن القسم صادر– فى الأغلب – مـــن رسول الله – صلى الله عليه وسلم وعليه – فهو يتسم بالثبوت والاستقرار، فهو غير قابل للتغير أو التبدل مما يتلاءم مع طبيعه الجمله الاسمية.

وربمـــا كـــان اســـتخدام "عهـــد الله" في حديث: "عليكما عهد الله وميثاقه لتعملان فيها.."[٣] يترجح فيه الفعلية عن الاسمية؛ حيث إن القسم هنا على فعل سوف يحدث فى زمن مستقبل ولم يكن معهودًا من قبل، فحدث هنا تغير وتقلب فى الحال؛ لذا جاءت "عهد الله وميثاقه" بالنصب على أنهما مفعولان.

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن هناك أحاديث وردت بصيغة "أشهد" لكنها قطع بفعليتها؛ لذا لاداعي لذكرها.

---

(١) المرجع السابق، ٦ / ٢٤٧

(٢) المرجع السابق، ٨ / ٣٥ .

(٣) المرجع السابق، ٩/ ٥٠٢

# الفصل الثَّالث

# "من الأساليب النَّحوية"



# (من أسلوب الشرط)

## "إذا" و "إن"

** الحديث عن "إذا":

"إذا" لفظ مشترك[1]، يكون اسمًا – كما سنرى – وحرفًا – إن كانت فجائية – فإذا كانت اسمًا فلها أربعة أقسام، يهمنا الأول منها، وهو: أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، ولذلك تجاب بما تجاب به أدوات الشرط، نحو: "إذا جاء زيد فقم إليه"، وكثر مجيء الماضي بعدها مرادًا به الاستقبال .

ومذهب سيبويه أنّ "إذا" لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر[2]؛ فالظاهر نحو[3]: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾، والمقدر نحو[4]: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾، ولا يجيز غير ذلك.

هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه، ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد "إذا" الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً[5].

وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد "إذا" قال ابن مالك[6]: وبقوله أقول لأن

---

(1) المرادي: "الجنى الداني" تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة أ/ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٣٦٧ .

(2) سيبويه: "الكتاب" هارون ١/١٠٦.

وانظر: د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي" ص٦٩ .

(3) ١/النصر.

(4) ١/الإنشقاق.

(5) المرادي: "الجنى الداني في حروف المعاني" د/ قباوة ، أ/ نديم، ص ٣٦٨

(6) ابن مالك: "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد المختون، ٢/٢١٣ .

طلب "إذا" للفعل ليس كطلب "إن"، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا باهلى تحته حنظلية ... له ولد منها فذاك المذرع

وأول بعضهم البيت على أن التقدير: "استقرت تحته حنظلية"؛ فحنظلية فاعل، وباهلى مرفوع بفعل يفسره العامل فى "تحته".

ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر:

فأمهله حتى إذا أن كأنه ... معاطى يد فى لجة الماء غامر

فأول "إذا أن" الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل.

ومذهب الجمهور أن "إذا" مضافة للجملة التى بعدها والعامل فيها الجواب، وذهب بعض النحريين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بل هى معمولة للفعل الذى بعدها لا لفعل الجواب.

ويفسر أبو حيان مذهب الجمهور[1]، والجواب أن الجمهور إنما يقولون: إن العامل فيها جوابها إذا كان صالحًا للعمل، فإن منع من عمله فيها مانع كـ "إذا" الفجائية، و"إن"، ونحوهما، فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب[2].

أما الأقسام الثلاثة الأخرى لـ "إذا" إذا كانت اسمًا فهى باختصار[3]: (1) أن تكون ظرفًا لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط.

---

(1) انظر: أبا حيان الأندلسى: "إرتشاف الضرب" د/ مصطفى النماس، ٢/٢٣٨ .

(2) المرادى: "الجنى الدانى" د/ قباوة ، أ/ نديم ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

وانظر: د/ مصطفى إبراهيم : "الأسس اللغوية لدراسة النص القرآنى" (د.ط) (د.ت) ٩٨ .

(3) انظر: ابن مالك: "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٢/٢١٢ .

: المرادى: "الجنى الدانى" د/ قباوة ، أ/ نديم ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٢) أن تكون ظرفًا لما مضى من الزمان واقعة موقع "إذ".

(٣) أن تخرج عن الظرفية فتكون اسمًا مجرورة بـ "حتى".

لكن هذه الأقسام ليست مجالاً للبحث هنا، وتجدر الإشارة إلى "إذا الفجائية" التي تختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء (أول الكلام)[١]، ومعناها الحال لا الاستقبال[٢].

إلا أن هناك من يدخلها على الجملة الفعلية أيضًا المقرونة بقد؛ لأن "قد" تقرب زمن الفعل من الحال، نحو: "اشتدت الرياح فإذا قد لجأت السفن إلى الموانئ"، "يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر"، كما يجب في كلّ حالاتها أن يسبقها كلام تقع عليه المفاجأة.

إلا أن سيبويه يجزم بأن إذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها، وهذا ما لمسناه من خلال المناظرة التي جرت بينه وبين الكسائي، والتي سميت بـ "المسألة الزنبورية"[٣].

والمفاجأة معناها حضور الشيء معك في وصف من أوصافك الفعلية[٤]، تقول: "خرجت فإذا الأسد بالباب"؛ فمعناه حضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج، أو في مكان خروجك[٥]، وحضوره معك في مكان خروجك ألصق بك من حضوره في خروجك؛ لأن ذلك المكان يخصك دون ذلك الزمان، وكلما كان

---

(١) د/ شرف الدين علي الراجحي: "شبه الجملة في النحو العربي والقرآن الكريم" عالم الفكر، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص ٣٤.

(٢) ابن هشام: "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ١/١٠٢.

(٣) انظر: الأنباري: "الإنصاف في مسائل الخلاف" محيي الدين عبد الحميد ٢/٧٠٢ وما بعدها.

(٤) انظر: ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإسترابازي، ٢/١١٢.

(٥) السيوطي: "المطالع السعيدة" تحقيق د/ طاهر حمودة، ص ٢٢٦

ألصق كانت المفاجأة فيه أقوى[1].

ونقف هنا على أن إذا الفجائية مختصة بالجملة الاسمية في الأغلب وقد تدخل على الفعلية، وليس هذا محل خلاف، وإنما الخلاف يدور حول إذا الشرطية التي ذكر النحاة أنه لا بدّ وأن يليها فعل، فإن وليها اسم فما إعراب هذا الإسم ؟.

نجد معظم النحويين يعربون هذا الاسم مرفوعًا على تقدير فعل قبله؛ لأنه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر لما تضمنته من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء مختصان بالأفعال[2].

وهناك من يثور على هذه القاعدة التي تقتضي وجوب إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية فقط ؛حيث يذكر الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري أنه يجوز إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية كثيرًا، والاسمية قليلاً[3].

ويذكر الآيات التي وردت في القرآن الكريم بهذه الصورة، والتي ذكر النحاة أنهما فعلية على تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد الإسم، مع العلم أننا باستطاعتنا أن نذكر أنها اسمية من مبتدأ وخبر.

وهذه الآيات هي قوله تعالى:

- (فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ) (المرسلات:٨).
- (وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ) (المرسلات:٩).

---

(١) السيوطي: "الإتقان في علوم القرآن" تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٤٨/٢ .

(٢) ابن يعيش: "شرح المفصل" ٩٦/٤، وانظر: السيوطي: "همع الهوامع" ٢٠٧/١ .

(٣) د/ أحمد مكي الأنصاري: "نظرية النحو القرآني" دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ص١١٤ .

- ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ نُسِفَتْ﴾ (المرسلات:١٠).
- ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ (المرسلات:١١).
- ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير:١).
- ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾ (التكوير:٢).
- ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ (التكوير:٣).
- ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ (التكوير:٤).
- ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ (التكوير:٥).
- ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ (التكوير:٦).
- ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ (التكوير:٧).
- ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ﴾ (التكوير:٨).
- ﴿وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ﴾ (التكوير:١٠).
- ﴿وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ﴾ (التكوير:١١).
- ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾ (التكوير:١٢).
- ﴿وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾ (التكوير:١٣).
- ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ (الانفطار:١).
- ﴿وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾ (الانفطار:٢).
- ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ (الانفطار:٣).

- (وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ) (الانفطار:٤).
- (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) (الانشقاق:١).
- (وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) (الانشقاق:٣).

والآيات السابقة[1]، محل الخلاف؛ فهل الإسم الواقع بعد إذا مرفوع بتقدير فعل محذوف كما ذكر معظم النحاة، أو هو مبتدأ وما بعده خبر، كما ذكر الأخفش[2]، وأيده - هنا - الدكتور/ أحمد الأنصارى.

ونذكر الناحية الدلالية هنا إذا كانت هذه الجملة محتملة للاسمية والفعلية؛ ونأخذ على سبيل المثال قول الله تعالى[3]: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ * وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ).

الإعراب الفطرى الذى يتبادر إلى الذهن لأول وهلة هو أن تعرب كلمة (السماء) مبتدأ وخبره جملة (انشقت)، وكذلك الحال فى الآية الأخرى، فالأرض مبتدأ والجملة التى بعده وهى جملة (مدت) خبر له، وبهذا الإعراب قال الأخفش والفراء والكوفيون.

غير أن جمهور النحويين رفضوا هذا الإعراب الفطرى السليم وتأولوا الآيات تأويلاً يخرجها عن سلامتها، فقالوا: التقدير: "إذا انشقت السماء انشقت"، و"إذا مدت الأرض مدت"، وأعربوا (السماء) فاعلاً لفعل محذوف تقديره: "انشقت"، وأعربوا (الأرض) نائب فاعل لفعل محذوف تقديره: "مدت"[4].

---

(١) المرجع السابق، ص٦٤ ، ٦٥ .

(٢) انظر: السيوطى: "همع الهوامع" ٢٠٧/١ .

(٣) الآيات "١ ، ٢ ، ٣" من سورة "الإنشقاق".

(٤) د/ أحمد الضاني: "الأبنية الصرفية للوظائف النحوية في الجملة النحوية" ١٩٩٦م (د.ط) ص١٣٢ .

والأرجح هنا كون الجملة الاسمية – فى هذه الآية – حيث إن الأصل فى استعمال "إذا" أن تدخل على المتيقن وقوعه[1].

ففــى الآيــة يقرر الله انشقاق السماء وهى حالة لا بدّ منها، فكان التعبير بالاســمية هنا أولى، فالأصل فى الجملة الاسمية – كما هو مقرر ومقطوع به – أنهــا تدل – فى الأغلب – على الثبوت إذا كانت اسمية محضة (أى خالية من فعل)، وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقرينة.

أمــا إن كانت غير محضة (وهى التى يكون فيها الخبر جملة فعلية) مثل الآيــة الــتى نحــن بصــددها، فإنها تفيد مع الثبوت التجدد، وقد تفيد الاستمرار التجددى[2].

وعــندما نقدر فعلاً محذوفاً فسوف يسير المعنى، لكن بدرجة أقل قوة فى التعبــير؛ حيــث يكــون هنا تقلب وتغير، وهو لا يتعارض مع المعنى، لكن هذه الحالة بالذات تريد التعبير بالقطع؛ لذا كانت الاسمية أولى هنا لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة[3].

وتجــدر الإشارة إلى عامل إذا حيث يكون له دور كبير فى هذا الخلاف، فعندما نقول: "إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه" فالخلاف هنا يرجع إلى عامل إذا، فإن قلنا جوابهــا فصــدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة من تأخير وما بعد إذا متمم لها؛ لأنــه مضاف إليه، وإن قلنا العامل فى إذا فعل الشرط وإذا غير مضافة، فصدر

---

(1) د/ محمد عبد الخالق عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول، ١/١٧٣ .

(2) أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ٢/١٤٥ .

(3) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي، ٢/١٠٨ .

الكلام جملة فعلية قدم ظرفها[1].

(١) ابن هشام: "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ٢/٤٣٤.
وانظر: "حاشية الدسوقي"، ٢/٣٦ .

** الحديث عن "إن" الشرطية:

وهـو حديـث يختلف كثيرا عن "إذا"؛ حيث إنّ كلّ هذا يرجع لاختلاف النحاة فـي عـامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط سواء أكانت أداة الشرط هي "إن" الشرطية أو "إذا" الشرطية أو غيرهما من أدوات الشرط.

فـالحكم فـي هـذه المسألة بالذات لا يكاد يختلف بين أداة شرط وأخرى، فقـال جمهور البصريين: إنّ عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط هو الفعـل المحذوف المقدر قبله، وحينئذ يعرب الاسم المرفوع فاعلاً أو نائب فاعل لذلـك الفعـل المحذوف، وقد فسره الفعل المذكور بعده، وعلى هذا الرأي تكون الجملة الفعلية المذكورة لا محل لها من الإعراب لأنها جملة تفسيرية.

وذهـب الكوفـيون إلـى أنّ عامل العامل في الإسم المرفوع هو الفعل المذكور، وذلك على جواز تقديم الفاعل عندهم على الفعل في مثل هذه الصورة، وتقديم نائب الفاعل على فعله إذا كان الفعل مبنيًا للمجهول[1].

لكـن الأصل في استعمال "إن" أن تدخل على المشكوك فيه[2]، فقد كانت "إذا" كمـا لاحظنا تدخل على ما تيقن أرجح بخلاف إن[3]؛ وعليه فهل "إن" يصح أن نقول ما بعدها جملة إسمية ؟

نعـم مـا بعدها يحتمل الوجهين، لكن الدلالة هنا تقتضي ترجيح الفعلية، بخلاف إذا؛ لأنه لا بدّ أنّ القاعدة النحوية تخدم المعنى، ويتضح لنا هذا من

---

(١) د/ أحمد الضناني. "الأبنية الصرفية للوظائف النحوية في الجملة الفعلية" ص١٣٢، ١٣٣.
وانظر الأنباري: "الإنصاف في مسائل الخلاف" محيي الدين عبد الحميد ٢/ ١١٥
(٢) د/ محمد عبد الخالق عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول، ١/ ١٧٣.
(٣) ابن مالك: شرح التسهيل د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون، ٢/ ٢١٠.

خلال هذا المثال: "إن عاقلٌ ينصحك ينفعك"، لو أعربنا الاسم السابق "عاقلٌ" مبتدأ لكانت الجملة الفعلية بعده وهى: "ينصحك" فى محل رفع خبره، ويترتب على هذا أن تكون أداة الشرط وهى تفيد - دائمًا - التعليق (توقف حصول شىء أو عدم حصوله على أمر آخر، فيكون الثانى - فى الأغلب - مترتبًا على الأول وجودًا وعدمًا) قد دخلت على جملة اسمية.

مع أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت فى أكثر الصور، وهو من أضرار التعليق؛ وهنا يقع فى الجملة الواحدة التعارض الواسع بين مدلول الأداة ومدلول المبتدأ مع خبره، وهو تعارض واقعي لا خيالى إذ مرره الإستقراء المنتزع من الأساليب العربية الصحيحة التى لا يسوغ مخالفتها ولا سيما النواحى المتعلقة بالمعنى، وإلا اضطربت المعانى وتناقضت ولم تؤدى اللغة مهمتها - بخلاف الجملة الفعلية فإنها تقبل التعليق ولا تعارضه[١].

لذا فالأفضل هنا ترجيح الفعلية، أما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالإبتداء فضعيف[٢]؛ وذلك لأنّ حرف الشرط تقيد الفعل ونختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه،، وإذا كان مقتضيًا للفعل ولا بدّ له منه بطل تقدير الابتداء[٣].

وهكذا معظم أدوات الشرط، فأينما مثلاً فى قوله تعالى[٤]: (فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ).

من النحاة من يعلق الجملة - الأولى - بالفعل بعدها ولا يجعلها مضافة

---

(١) أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ٢/١٤٥، ١٤٦.

(٢) فى الأصل "فاسد"

(٣) الأنبارى "الإنصاف فى مسائل الخلاف محيى الدين عبد الحميد، ٢/٦٢٠.

(٤) ١١٥/البقرة.

إلــى جملته، فتكون الجملة الأولى فعلية، ومنهم من يعلقها بالخبر المحذوف لـــ (وجــه الله) فتكون الجملة الأولى اسمية، والتقدير: "وجه الله كائن أينما تولوا"[1]؛ مــن هنا نقف على أن العامل وتقديره يترتب عليه إحتمالية هذه الجملة للاسمية والفعلية، مع ترجيح إحداهما بحسب المعنى كما رأينا.

** تطبيقات من صحيح البخارى:

عندما نبحث فى صحيح البخارى نجد "إذا" قد تلاها اسم مرفوع فى اثنى عشر حديثًا نذكر – كالعادة – موضع الشاهد فيها على الترتيب:

١) ".. فإذا سعدٌ يغذو جرحه دمًا، فمات فيها"[2].

٢) ".. فإذا أبو بكر يؤم الناس .."[3].

٣) ".. فغذا ضبابة غشيته .."[4].

٤) ".. فإذا صخرة أتيتها.."[5].

٥) ".. فإذا إنسان يحرك الباب .."[6].

٦) ".. فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب القصر.."[7].

٧) ".. فإذا شيخ قد جاء حتى جلس .."[1].

---

(١) د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص٢٢ .

(٢) ابن حجر العسقلانى: "فتح البارى شرح صحيح البخارى" ٥٥٦/١ .

(٣) المرجع السابق، ١٦٦/٢ .

(٤) المرجع السابق، ٦٢٢/٦ .

(٥) المرجع السابق، ٨/٧ .

(٦) المرجع السابق، ٢١/٧ .

(٧) المرجع السابق، ٤٠/٧

٨) ".. فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعونا ، فجئناه .."[2].

٩) ".. إذا رسولُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم يأتيني .."[3].

١٠) ".. إذا رجل يحملك في سرقة حرير ..."[4].

١١) ".. إذا الغلام يدعوني .."[5].

١٢) ".. فإذا إمرأة من السبي تحلب .."[6].

والملاحـــظ فيما سبق أن "إذا" تلاها اسم مرفوع، والشائع أنه فاعل لفعل محـــذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وهنا الجملة فعلية، وهذا هو الأرجح – من ناحـية المعـــنى – فالأحاديـــث السابقة تدل – في الغالب – على أحداث طارئة حدثت في زمن محدد إلا أنه يجوز أيضا أن تكون الجملة اسمية؛ فالمرفوع مبتدأ وما بعده خبر له.

---

(١) المرجع السابق، ٩٠/٧ .

(٢) المرجع السابق، ٤٢٦/٧ .

(٣) المرجع السابق، ١١٥/٨ .

(٤) المرجع السابق، ١٢٠/٩ .

(٥) المرجع السابق، ٢٢٩/٩ .

(٦) المرجع السابق، ٤٢٦/١٠

** من أسلوب الإستفهام "الهمزة، ماذا، كيف":

قبل أن نتحدث عن هذا المبحث يجب أن نشير إلى ملاحظة جديرة بالذكر، وهي أن هذه الأساليب ليست قواعد قياسية أي أنها ليست ملازمة لاحتمالية الإسمية والفعلية في الجملة الداخلة عليها بل هي جمل مسموعة أحياناً وجمل يوحي فيها المعنى أو السياق – وهو الغالب - أن تحتمل الوجهين كما سنرى.

* الحديث عن الهمزة:

يقول الله تعالى[1]: (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا) الأرجح تقدير (بشر) فاعلاً لـ (يهدى) محذوفاً، والجملة فعلية؛ لأن الأصل في الإستفهام أن يدخل على الأفعال[2]، ويجوز تقديره مبتدأ وتصبح الجملة اسمية.

إلا أنَّ ترجيح الفعلية هو الغالب، حيث إنَّ البداية تكون تغير في حال المرء من الضلال إلى الرشد، وهنا تغير وتبدل مما يتلاءم مع طبيعة الجملة الفعلية.

وكذا في قول الله تعالى[3]: (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)، إلا أن تقدير الاسمية أرجح هنا عن الآية السابقة لمعادلتها الاسمية في[4]: (أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ)؛ حيث إنَّ صفة الخلق لازمة بالخالق سبحانه وتعالى، فهي من الصفات والأسماء الملازمة له، والواقفة عليه؛ لذا فالأرجح اسميتها.

---

(١) ٦/التغابن.

(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ٣٧/٢ ، ٣٨ .

(٣) ٥٩/الواقعة.

(٤) ٥٩/الواقعة

أمـــا قولنا: فقلت: أهـــى سرتْ أم عادنى حُلُمُ ؟[1]، فالأرجح هنا أن تكون فعلية لمعادلتها الفعلية، وهى: "أم عادنى حلم"[2]؛ فطبيعة اللغة أن تميل للمشاكلة أولاً، وطبـــيعة المعنى هنا توحى بالتبدل والتغير، مما رجح الفعلية عن الاسمية، وإن جاز الإحتمالان.

* **الحديث عن "ماذا":**

عـــندما نقـــول[3]: "مـــاذا صنعت" فإنه يحتمل معنيين؛ أحدهما: ما الذى صنعته ؟ وتكون الجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه[4]، والآخر: أى شيء صنعت ؟ وتكون فعلية قدم مفعولها.

فـــإن قلـــت: "ماذا صنعته" فعلى التقدير الأول الجملة بحالها، وعلى الثانى تحـــتمل الاســـمية بـــأن تقدر "ماذا" مبتدأ و "صنعته" الخبر ، والفعلية بأن تقدره مفعـــولاً لفعـــل محـــذوف علـــى شريطة التفسير ويكون تقديره بعد الإستفهام؛ لأن الإستفهام له الصدر.

ومن خلال المثال السابق يمكننا أن نقول: إنَّ الخلاف يرد بين النحاة حول مـــا إذا كانـــت كل من "ماذا"، و "من ذا" المستعملتين فى الإستفهام كلمة واحدة؛ أى بســـيطة، أو مركبة من كلمتين هما "ما" الإستفهامية و "ذا" الموصولة، أو اسم الإشارة و"من" الإستفهامية و"ذا" الموصولة.

ويـنبـــنى علـــى هذا الخلاف إختلاف فى الإعراب[5]، وبالتالى المعنى من

---

(1) ابن هشام: "مغنى اللبيب" محيى الدين عبد الحميد، ٤٣٥/٢ ، ٤٣٦ .

(2) كمال بسيونى: "الجمل النحوية" ص٢٧ .

(3) ابن هشام: "مغنى اللبيب" محيى الدين عبد الحميد، ٤٣٥/٢ .

(4) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٤١٧/٢ .

(5) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص١٠٨ .

حيث درجة قوته، يقول سيبويه عن تركيب "ماذا"[1]: "وليس يكون كالذى إلا مع مـا ومـن فى الإستفهام، فيكون "ذا" بمنزلة الذى، ويكون "ما" حرف الإستفهام، وإجرائهم إياه مع "ما" بمنزلة اسم واحد".

وقـد أورد ابن هشام لـ "ماذا" ستة أوجه فى الإستعمال[2]؛ نذكر أشهرها وأقواها، ويتمثل فى ثلاثة أوجه[3]:

أولهما: أن تكون "ما" إسم إستفهام و"ذا" اسم إشارة، نحو: "ماذا التوانى ؟

الـثانى: أن تكـون "مـا" اسـم استفهام و"ذا" اسمًا موصولاً، كقول لبيد: "ألا تسألان المرء ماذا يحاول ؟؛ أى ما الذى يحاوله ؟

الثالث: أن تكون "ماذا" كلها كلمة واحدة وهى اسم استفهام، كما فى قولنا: "ماذا جئت؟".

ويمكـن الترجـيح بيـن الإحتمالات السابقة صدد أنماط الجمل المختلفة إعـتمادًا علـى الأحكـام التركيبية النحوية، ففى قوله تعالى[4]: (وَيَسألُونَكَ مَاذَا يُـنفِقُونَ قُلِ العَفْوَ)، بقراءة (العفو) بالنصب وهى القراءة الفاشية وقراءة غير أبى عمـرو من السبعة يترجح إعتبار (ماذا) كلمة واحدة تعرب مفعولاً به مقدمًا فى محل نصب.

والترجيح مبنى على أن إجابة الجملة الاسمية تكون بجملة اسمية، وإجابة الجملـة الفعلـية تكون بجملة فعلية، وعند مجىء (العفو) منصوبة فى الجواب؛

---

(1) سيبويه: "الكتاب" هارون ٢/٤١٦.

(2) انظر: ابن هشام، "مغنى اللبيب" محيى الدين عبد الحميد ١/٣٣٠.

(3) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص١٠٨.

(4) ٢١٩/البقرة.

يعـنى أنّ جملة الجواب فعلية حذف فعلها لتقدمه فى السؤال، فيترجح كون جملة السؤال فعلية، ومن ثم تكون "ماذا" اسم إستفهامًا يعرب مفعولاً به مقدمًا.

وفــى قــراءة أبــى عمــرو برفع (العفو) يتعين أن جملة الجواب اسمية، والمبـتدأ محـذوف والـتقدير: الذى ينفقونه العفوُ، ومن ثم يترجح إعتبار جملة الســؤال اسـمية، واعتـبار (ما) اسم إستفهام يعرب مبتدأ، و(ذا) اسمًا موصولاً يعـرب خـبرًا، والجملـة الواقعـة بعـده تعـرب صـلة والعـائد محذوف، ويـبقى الإحتمالان الثانى والثالث واردين بلا ترجيح فى جمل السؤال التى تدخل فـيها "ماذا" على فعل، حيث لا تذكر جملة الجواب، كما فى قولنا: "ماذا فعلت ؟" و"ماذا صنعت ؟"[1].

كمــا اخـتلفوا أيضًا فى نحو قوله تعالى[2]: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِيــن)، فجعلوا (ماذا) اسم إستفهام فى محل نصب مفعولاً به مقدمًا، والجملة فعلـية، وأجازوا أن يكون "ماذا" مؤلفًا من "ما" الإستفهامية، وهى فى محل رفع مبـتدأ، و"ذا" الموصــولة وهى فى محل رفع خبر، وثمة جملتان أولاهما "ماذا" وهــى اسـمية، والثانـية (أنزل ربكم) وهى فعلية[3]، ومثلها فى ذلك أيضًا قوله تعالى[4]: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا)

* الحديث عن "كيف":

---

(١) انظـــر، الزجاج: "معانى القرآن وإعرابه" ٢٩٣/١، إبراهيم الصفاقسي: "المجيد فى إعراب القرآن المجيد" تحقيق: موسى محمد زنين، ص١٧٣.

(٢) ٢٤/النحل.

(٣) د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص٣٢.

(٤) ٣٠/النحل.

* الحديث عن "كيف":

في قولنا: "كيف أنت وموسى" يقول ابن هشام عن "كيف"[1]: "إنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلا توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية".

وعـــندما نـــأتي لــ "كيف" في القرآن الكريم فإننا نجد إحدى وعشرين آية تحتمل الاسمية والفعلية؛ والآيات على الترتيب[2]:

(١) (فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) (آل عمران:١٣٧).

(٢) (ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) (الأنعام:١١).

(٣) (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ) (الأعراف:٨٤).

(٤) (وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ) (الأعراف:٨٦).

(٥) (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ) (الأعراف:١٠٣).

(٦) فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ) (يونس:٣٩).

(٧) (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ) (يونس:٧٣).

(٨) (أَفَلَــمْ يَسِــيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ) (يوسف:١٠٩).

(٩) (فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) (النحل:٣٦).

---

(١) ابن هشام: "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ٢/٤٣٧ .

(٢) د/ محمد عبد الخالق عضيمة: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" القسم الأول ٢/٤١٥ .

(١٠) (فانظرْ كيْفَ كانَ عاقِبةُ المُفسِدِين) (النمل:١٤).

(١١) (فانظرْ كيْفَ كانَ عاقِبةُ مكرِهِمْ) (النمل:٥١).

(١٢) (فانظرُوا كيْفَ كانَ عاقِبةُ المُجْرِمين) (النمل:٦٩).

(١٣) (فانظرْ كيْفَ كانَ عاقِبةُ الظّالمين) (القصص:٤٠).

(١٤) (أولَـمْ يسِـيرُوا فِي الأرْضِ فينظرُوا كيْفَ كانَ عاقِبةُ الذِينَ مِنْ قبْلِهِمْ) (الروم:٩).

(١٥) (فانظرُوا كيْفَ كانَ عاقِبةُ الذِينَ مِنْ قبْلُ) (الروم:٤٢).

(١٦) (أولَـمْ يسِـيرُوا فِي الأرْضِ فينْظرُوا كيْفَ كانَ عاقِبةُ الذِينَ مِنْ قبْلِهِمْ) (فاطر:٤٤).

(١٧) (فانظرْ كيْفَ كانَ عاقِبةُ المُنْذرِين) (الصافات:٧٣).

(١٨) (أولَـمْ يسِـيرُوا فِـي الأرْضِ فينظرُوا كيْفَ كانَ عاقِبةُ الذِينَ كانُوا مِنْ قبْلِهِمْ) (غافر:٢١).

(١٩) (أفلَـمْ يسِـيرُوا فِي الأرْضِ فينظرُوا كيْفَ كانَ عاقِبةُ الذِينَ مِنْ قبْلِهِمْ) (غافر:٨٢).

(٢٠) (فانظرْ كيْفَ كانَ عاقِبةُ المُكذِّبين) (الزخرف:٢٥).

وفـي الآيات السابقة تحتمل "كيف" أن تكون في موضع نصب حالاً، على جعل "كان" تامة، وتحتمل أن تكون في موضع نصب خبرًا لـ "كان" على جعلها ناقصـة، وتحتمل أن تكون في موضع رفع خبرًا للمبتدأ على جعل "كان" زائدة، وبالتالي تجد الآية تحتمل الوجهين.

وهـذان الوجهـان يسـايران المعنى - بلا شك - ولا يكون هناك خلل، إلا أنـه إن كانت "كيف" فى موضع رفع خبر للمبتدأ كانت هنا جملة اسمية تتسم بالثبوت والإستمرارية.

أمـا إن كانت "كيف" فى موضع نصب حال، فهنا جملة فعلية تتسم بالتغير والـتجدد والتقلـب، وإن كان الأرجح فى الآيات السابقة الفعلية، حيث إن "كيف" تأتى للسؤال عن الحال ودوام الحال من الحال، فالحال دائمًا متغير متقلب.

وهـذا مـا نلمسـه فـى الآيـات السابقة عن عاقبة المكذبين والمجرمين والمفسرين والظالمين ... الخ، الذين كانوا يتسمون بالترفيه والإسراف والجحود فى الدنيا، فبدل اللـه حالهم فى الآخرة بالعذاب والعقاب الشديد.

ومـن خـلال هذا التبدل والتغير كان التعبير بالجملة الفعلية أرجح منه بالتعبير بالجملة الاسمية، وإن احتملت الآية الوجهين.

• **الإشتغال:**

إن الإشتغال من الموضوعات التى تمثل أشكالاً فى التقعيد النحوى، والذى يخلط الجملة التى يحل فيها بين حدود الاسمية والفعلية[1]؛ إذن فقضية الإشتغال مشتركة بين الجملتين الاسمية والفعلية؛ لما يلى:

(١) كثير من مسائل هذه القضية يرجع إلى باب المبتدأ أو الخبر على حد قول ابن عصفور[2]، وإعراب المشغول عنه يشترك بين المبتدأ أو المفعول به، وكلّ منهما يخص جملة بعينها.

(٢) جملة الإشتغال إسمية فى مبناها، ويمكن أن تكون فعلية فى معناها، وبالتالى فى إعرابها[3].

أما ماهية الإشتغال فهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل فى ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلطه على الاسم الأول لنصبه[4].

وعليه فإن أركان الإشتغال ثلاثة: مشغول عنه (وهو الإسم المتقدم)، ومشغول (وهو الفعل المتأخر)، ومشغول به (وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة)[5].

---

(١) د/ أحمد كشك، وآخران: من التحليل النحوى للكلمة والكلام" ٢/٧٠

(٢) د/ على فاخر: شرح المقرب" ٢/٧٥٧ .

(٣) د/ إبراهيم بركات: "الجملة العربية" ٣٨٩

(٤) ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الألفى، (د.ت) ص٢٦٧، وانظر الشيخ خالد الأزهرى شرح التصريح" ١/٢٩٦ .

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محيى الدين عبد الحميد ٢/١٢٨

وتجدر الإشارة إلى أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات: فتارة يترجح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجح رفعه، وتارة يجب، وتارة يستوي الوجهان[1].

وتهمنا الحالة الأخيرة من الحالات الخمس؛ وهى إستواء رفع الاسم المتقدم ونصبه، حيث إن الفعل المشغول يكون عاملاً فى الضمير أو ما نسب إليه النصب، وتكون هذه حينئذ قضية إشتغال، ويعرب الاسم المتقدم على وجهين[2]:

الوجه الأول: تقدر الجملة اسمية، المبتدأ فيها هو الاسم المتقدم، والخبر هو الجملة الفعلية التى تليه، وهذا الرأى راجح؛ حيث تقدم الاسم لأنه معلوم، وأخبر عنه بالجملة الفعلية لأن معناها مجهول.

الوجه الآخر: تقدر الجملة فعلية، فيعرب الاسم المتقدم مفعولاً به لفعل يقدر تبعًا للمعنى، وهذا الرأى مرجوح لحاجتنا إلى التقدير والتأويل والبحث عن فعل ملائم للمعنى[3]، ورأى الجمهور من النحاة أن تكون الجملة الفعلية مفسرة للمحذوفة فلا محل لها إعرابيًا[4].

وفى إستواء النصب والرفع، يقول سيبويه: "هذا باب يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبنى على الفعل؛ أى ذلك فعلت جاز.

---

(1) ابن هشام: "قطر الندى وبل الصدى" محيى الدين عبد الحميد ص٢٦٨ .

(2) انظر أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ١٢٩/٢، د/ محمد عيد "النحو المصفى" ص٦٩٤ .

(3) د/ إبراهيم بركات: "الجملة العربية" ٣٩٣ .

(4) المبرد: "المقتضب" عضيمة ٧٦/٢ .

فإن حملته على الاسم الذى بنى عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه إذا قلت: "زيد لقيته"، وإن حملته على الذى بنى على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله وجاز فيه ما جاز فى الذى قبله، وذلك قولك: "عمرو لقيته وزيد كلمته" إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت: "عمرو لقيته وزيداً كلمته".

ومثل ذلك قولك: "زيد لقيتُ أباه وعمراً مررت به" إن حملته على الأب وإن حملته على الأول رفعت.

والدليل على أن الرفع والنصب جائز كلاهما أنك تقول: "زيد لقيتُ أباه وعمراً" إن أردت أنك لقيت عمراً والأب، وإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو ولم تلقه رفعت، ومثل ذلك: "زيد لقيته وعمرو" إن شئت رفعت، وإن شئت قلت: "زيد لقيته وعمراً" وتقول أيضاً: "زيد ألقاه وعمراً وعمرو"، فهذا يقوى أنك بالخيار فى الوجهين[1].

وفى ذلك يقول ابن مالك[2]:

وإن تلا المعطوف فعلاً مخبراً    به عن الإسم فاعطفن مخيرا

أشار بقوله: "فاعطفن مخيراً" إلى جواز الأمرين على السواء، وذلك نحو: "زيد قام وعمراً أكرمته لأجله" أو "فعمراً أكرمته" فيجوز فى عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لأن "زيد قام" جملة كبرى ذات وجهين غير تعجبية[3].

---

(١) سيبويه: "الكتاب" هارون ٩١/١

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، ١٣٩/٢

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ٨٠/٢

فإن راعيت صدرها رفعت "عمراً" وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وكلاهما لا محل له من الإعراب، وإن راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية، والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من لأجله العائد على صدر الجملة الأولى، أو الفاء، فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان[1].

ونستنبط مما سبق قاعدة؛ وهي أنه يجوز الوجهان على السواء - النصب والرفع - إن سبق بجملة ذات وجهين، وهي الاسمية الصدر الفعلية العجز[2]، كقوله تعالى[3]: (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ).

ومع جواز الأمرين السالفين؛ فالأمر الأول - وهو إعرابه مبتدأ - أرجح لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف ولا إلى التفكير في إختياره، وفي موافقته للعامل المذكور، وقد تكون موافقته معنوية فقط فتحتاج أحياناً إلى كد الفكر.

والبلاغيون يفرقون بين الأمرين إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية، وعلى الآخر أن تكون فعلية، وفرق بلاغي بين المدلولين مع صحتهما؛ لهذا يقولون: إنّ أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلم[4].

وقد علل ابن عصفور رجحان الرفع على الإبتداء بقوله: "لأنه ليس فيه

---

(1) الشيخ خالد الأزهري: "شرح التصريح على التوضيح" ١/٣٠٤.

(2) د/ علي فاخر. "شرح المقرب" ٢/٧٧٨.

(3) الآيتان ٦، ٧ من سورة "الرحمن".

(4) عبد القاهر الجرجاني "أسرار البلاغة في علم البيان" تحقيق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، (د-ت)، ص٩٧.

تكلف إضمار فعل؛ أى لاستغنائه عن مقدر بخلاف النصب، فيحتاج إلى تقدير فعل محذوف يفسره المذكور، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج، ومع ذلك فإنه يجوز النصب أيضا على المفعولية بفعل محذوف[1].

ونحاول تطبيق هذا على الآية السالفة الذكر، وهى قوله تعالى[2]: (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ) .

هناك من يقرأها بالنصب، والمعنى: "رفعها فوق الأرض، وأمسكها أن تقع على الأرض، ووضع الميزان لينتصف بعض الناس من بعض"[3].

وقرأ أبو السمال: (والسماءُ) بالرفع على الابتداء، واختار ذلك لما عطف على الجملة التى هى: (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ)، فجعل المعطوف مركبًا من مبتدأ وخبر كالمعطوف عليه[4].

والأخيرة أرجح وهى الاسمية؛ حيث لم يقدر محذوف، كما إنّ المعنى أقوى دلالة وأكثر ثباتًا وتعبيرًا من التقدير الفعلى الذى يدل على التغير والتقلب فى الأمور.

---

(1) د/ على فاخر: شرح المقرب" ٧٨١/٢

(2) الأيتان "٦ ، ٧" من سورة "الرحمن

(3) الزجاج: معانى القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل شلبى ٩٦/٥

(4) القرطبى: "الجامع لأحكام القرآن" ٦٣٢٤/٩

* لا سيمــــــا:

تتكون "لا سيما" من ثلاثة عناصر هي[1]:

(١) "لا" النافية للجنس.

(٢) "سي" وهي بمعنى "مثل" ومثناها "سيان".

(٣) "ما" الموصولة أو الزائدة حسب الإعراب.

وهـــذا التعبير يستعمل إذا كان هناك شيئان مشتركان في شيء واحد وما بعدهـــا أكـــثر قدرًا مما قبلها[2]، وسبب هذه الزيادة أن معناها لا مثل أى أن ما بعدها مخالف لما قبلها وبسبب هذه المخالفة دخل أسلوب (لا سيما) ضمن أدوات الإستثناء[3].

وهي ليست من كلمات الإستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على أولويته بـــالحكم المـــتقدم، وإنمـــا عد من كلماته؛ لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم[4].

والـــذي يهمـــنا هـــنا – في موضوع بحثنا – هو إعراب الاسم الواقع بعد "لا ســـيما"، وهـــذا الاسم إما أن يكون نكرة أو معرفة، ونتناول كلّ واحدة منهما على حدة.

---

(١) د/ محمود سليمان ياقوت: "النحو التعليمي والتطبيق على القرآن الكريم" ص٣١٣.

(٢) د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي" ص١٧٥.

(٣) د/ محمود عثمان أبو سمرة: "في قواعد النحو العربي" ١٩٨٩م، (د.ط)، ص١٩٩.

(٤) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإسترباذي ٢٤٨/١، ٢٤٩.

* <u>إذا كان الاسم الواقع بعد "لا سيما" نكرة:</u>

يجـــوز فـــيه ثلاثة أوجه: الجرّ وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجرّ، والنّصب وهو أقل الأوجه الثلاثة[1].

ومـــن هنا يأتى الخلاف من خلال تعدد الأوجه الإعرابية هنا؛ حيث إن ما بعد "لا سيما" يكون اسمًا؛ لأن "لا سيما" تكون بمنزلة إلا الإستثنائية، فمناسب ألا يصـــرح بعدها بجملة، فإن قلت: "لا سيما زيد الصالح" فلا استثناء لطول الصلة بالنّعت[2].

ومـــن هـــنا نجد كلمة يقدر قبلها محذوف، أو ترجع لنوع "ما"؛ وعلى هذا يخـــتلف الإعـــراب ويتـــبعه المعنى أيضًا، ونترجم كلامنا هذا عن طريق مثال لامرىء القيس:

ألا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل

أمـــا الجـــر فـــتخريجه على وجهين؛ أحدهما: أن تكون "لا" نافية للجنس و"ســـى" اســـمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و"ما" زائدة، و"سى" مضاف، و"يوم" مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: "ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود".

والوجـــه الأخر: أن تكون "لا" نافية للجنس أيضًا، و"سى" اسمها منصوب بالفـــتحة الظاهرة وهو مضاف و"ما" نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جرّ، و"يوم" بدل من ما.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، ١/٦٦٦.

(٢) الشيخ خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح" ١/٤٤١

وأمــا الــرفع فتخريجه على وجهين أيضا؛ أحدهما: أن تكون "لا" نافية للجنس أيضا و"سي" اسمها و"ما" نكرة موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضــافة "ســي" إليها، و"يوم" خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: "هو يوم"، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: "ولا مثل شيء عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود".

والوجــه الآخــر: أن تكــون "لا" نافــية للجــنس أيضا، و"سي" اسمها، و"ما"موصول اسمي بمعنى الذى، مبنى على السُّكون فى محل جر بإضافة "سي" إليه، و"يوم" خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محــل لهــا من الإعراب صلة الموصول، وخبر "لا" محذوف، وكأنك قلت: "ولا مثل الذى هو يوم بدارة جلجل موجود".

وأمــا النصــب فتخريجه على وجهين أيضا؛ أحدهما: أن تكون "ما" نكرة غــير موصــوفة، وهــو مبــنى على السكون فى محل جر بإضافة "سي" إليها، و"يومــا" مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: "ولا مثل شيء أعني يوما بدارة جلجل".

والوجــه الأخر: أن تكون "ما" أيضا نكرة غير موصوفة، وهو مبنى على السكون فى محل جرّ بالإضافة، و"يوماً" تمييز لها[1].

وفــي هــذا المــثال وجدنا أنفسنا بصدد ثلاث حالات إعرابية؛ الجرُّ يليه الــرفع، يلــيه النصــب، والجرُّ كان أولى لأنه في هذه الحالة نكون بصدد جملة واحدة.

أمــا الــرفع فتكون هناك جملة جديدة تتكون من مبتدأ محذوف يليه خبر

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق محيى الدين عبد الحميد ١/١٦٦، ١٦٧.
وانظر: د/ عبده الراجحي: "في التطبيق النحوى والصرفى" ص١٧٥.

وهى جملة اسمية، وتكون أفضل بعد الجر لدلالتها على الثبات والجمود وخاصة أن معـنى "لا سـيما" يندرج تحت "إلا" فى الإستثناء؛ لذا فالأفضل هنا الثبوت والجمود.

أمـا الحالـة الثالثة؛ وهى النصب فعلى سبيل أنه تمييز أو مفعول به لفعل محذوف، أى فى الأغلب جملة فعلية؛ والمعنى هنا لا يتطلبها كما يتطلب الجر أو الـرفع بالإضـافة إلـى أنه لو كان تمييزًا فسوف يحدث خلاف، كما سنرى فى إعراب الاسم الواقع بعد "لا سيما" إن كان معرفة.

* إذا كان الاسم الواقع بعد "لا سيما" معرفة:

ذهب معظم النحويين إلى أنه يجوز فيه حالتان فقط هما الرفع والجر[1]، إلا أن هـناك من يجوز فيه الأوجه الثلاثة (الرفع والنصب والجر) ليكون الحكم عامًا على النكرة والمعرفة[2].

وفـى ذلك يقول ابن الحاجب: "قال الأندلسى لا ينتصب بعد "لا سيما" إلا النكرة، ولا وجه لنصب المعرفة، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسًا على أنـه تمييز؛ لأن "ما" بتقدير التنوين كما فى: "كم رجلاً"، إذ لو كان بإضمار فعل لا مستوى المعرفة والنكرة"[3].

وصـفوة الرأى هنا أن النحاة اختلفوا فى جواز نصب المعرفة؛ فمن جعل النصب على المفعولية أجازه، كما أجاز فى النكرة.

ومـن جعـل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا لنكرة منع

---

(١) د/ محمود عثمان أبو سمرة: "إلى قواعد النحو العربى" ١٩٩ .

(٢) أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ١/٢٠٤ .

(٣) ابن الحاجب: "الكافية فى النحو" شرح رضى الدين الإستراباذى، ١/٢٤٩ .

النصب في المعرفة؛ لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزًا.

ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد "لا سيما".

والحاصل أن نصب المعرفة بعد "لا سيما" لا يمتنع إلا بشرطين: إلتزام كون المنصوب تمييزًا، والتزام كون التمييز نكرة[1].

ونقف مما سبق على أن النكرة والمعرفة كلاهما يجوز فيهما الرفع والنصب والجر، أما الرفع والجر فلا خلاف عليهما، والنصب يكون في النكرة على أنها تمييز، أما في المعرفة فعلى أنها مفعول به لفعل محذوف، وهذا هو الأرجح.

ونأخذ مثالاً، وهو: "أتمتع برؤية الأزهار ولا سيما الورد"، ولا داعي هنا أن نكرر حالتي الرفع والجر فإعرابهما كإعراب الإسم النكرة الواقع بعد لا سيما، أما الحالة الثالثة فنقول:

الواو للإستئناف، و"لا" نافية للجنس، و"سي" اسمها منصوب ومضاف، و"ما" نكرة تامة بمعنى "شيء" وهي مضاف إليه مبنية على السكون في محل جرٍ، وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود مثلاً، و"الورد" مفعول به لفعل محذوف تقديره: أخص أو أعني، والفاعل مستتر وجوبًا، تقديره: "أنا"[2].

وقد تحدثنا في مثال النكرة عن هذه الدلالات الإعرابية، وكذا الحال هنا؛

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ١/١٦٧.

(2) أ/ عباس حسن: "النحو الوافي" ١/٤٠٥.

ففــى حالــة الجرّ تكون هناك جملة واحدة وهى الأفضل يليها هنا الفعلية - فى رأيى - للتناسب بين الجملتين، حيث ذكرنا قبلاً أن تقدير المحذوف لتحديد ماهية الجملة أهي اسمية أم فعلية يرجع لمضمون الجملة ومعناها.

وهــنا يفضــل عطف جملة فعلية على جملة فعلية من ناحية، ومن ناحية أخــرى لكي تفيد التجدد فى متعة الرؤية للأزهار وخاصة الورد يليها، الاسمية؛ وهي أقل درجة هنا، من حيث الدلالة؛ لأنها سبقت بجملة فعلية.

# الفصل الرّابع

## "أنواع أخرى"



** جملة البسملة:

وهي من الجمل التي تحتمل الوجهين، وهذا لأن الباء من "بسم الله" متعلق بمحذوف[١]، فقد اختلف النحويون في موضع الجار والمجرور على وجهين؛ حيث ذهب البصريون إلى أنه في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: "ابتدائي بسم الله"، أي كائن باسم الله، ولا يجوز أن يكون متعلقاً بالمصدر لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر[٢].

وذهب الكوفيون إلى أنه في موضع نصب بفعل مقدر، وتقديره: "ابتدأت بسم الله"[٣].

وقد خالف الزمخشري الفريقين فقدره متأخراً عن التسمية[٤]، حيث قال: "فإن قلت: بم تعلقت الباء ؟ قلت: بمحذوف، تقديره: "بسم الله أقرأ أو أتلو"؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أن المسافر إذا حل أو ارتحل فقال: "بسم الله والبركات" كان المعنى: "بسم الله أحل وبسم الله أرتحل"، وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ في فعله "بسم الله" كان مضمراً ما جعل التسمية مبدأ له"[٥].

---

(١) إبراهيم الصفاقسي: "المجيد في إعراب القرآن المجيد" تحقيق موسى زنين، ص٣٨.
وانظر: العكبري: "التبيان في إعراب القرآن" ١/٤.

(٢) الفراء: "معاني القرآن" تحقيق/ أحمد نجاتي، محمد النجار، ١/١، ٢.

(٣) الأنباري: "البيان في غريب إعراب القرآن" تحقيق د/ طه عبد الحميد، ١/٣٢،٣١.
وانظر: ابن خالويه: "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" مكتبة المتنبي، القاهرة (د.ت) ص٢٠.
ابن مكي: "مشكل إعراب القرآن" ١/٦٦.

(٤) انظر هامش البحر المحيط: تفسير النهر الماد من البحر لأبي حيان" ١/١٤.

(٥) الزمخشري: "الكشاف" ١/٢.

وعليه فإن قدر "إبتدائي باسم الله" فاسمية، وهو قول البصريين، أو "أبدأ باسم الله" ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب[1]، وهذا الخلاف يرجع إلى الإختلاف في تقدير المحذوف كما رأينا[2].

ويهمنا – الآن – أن نبحث هذه المسألة من الناحية الدلالية ودورها في المعنى إن كانت اسمية أو فعلية، ونتحدث عن هذه المسألة عن طريق عدة أسئلة من خلالها يكشف النقاب عن ماهية هذه الجملة وكيفية ترددها وأثرها في المعنى؛ وأول هذه الأسئلة سؤال يتعلق بالحذف الذي يؤدي إلى هذا الخلاف لاختلاف النحاة في تقدير هذا المحذوف.

فقد بينا أنّ الباء من البسملة متعلقة بمضمر وعلى أساس هذا المضمر يأتي القول بالاحتمالية، فهذا المضمر يحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون فعلاً وعلى التقديرين فيجوز أن يكون متقدمًا، وأن يكون متأخرًا، فهذه أقسام أربعة[3].

أما إذا كان متقدمًا وكان فعلاً، فكقولك: "أبدأ باسم الله"، وأما إذا كان متأخرًا وكان فعلاً، فكقولك: "باسم الله أبدأ"، وتكون الجملة بهذا التقدير فعلية.

وأما إذا كان متقدمًا وكان اسمًا، فكقولك: "ابتداء الكلام باسم الله"، وأما إذا كان متأخرًا وكان اسمًا، فكقولك: "باسم الله ابتدائي"، وتكون الجملة بهذا التقدير اسمية.

---

(١) ابن هشام: "مغني اللبيب" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤٣٦/٢
وانظر: د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص ٣٤
(٢) د/ فتحي عبد الفتاح الدجني: "الجملة النحوية" ص٨٣
(٣) الفخر الرازي: "التفسير الكبير" ١٠١/١

لكن في هذا السياق: إضمار الفعل أولى أم إضمار الاسم ؟

قال الرازي[1]: "نسق تلاوة القرآن يدل على أن المضمر هو الفعل، وهو الأمر؛ لأنه تعالى قال[2]: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)، والتقدير: قولوا إياك نعبد وإياك نستعين، فكذلك قوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ)، التقدير: قولوا بسم الله.

وأقول: لقائل أن يقول: بل إضمار الاسم أولى؛ لأننا إذا قلنا تقدير الكلام: "بسم الله ابتداء كل شيء" كان هذا إخبارًا عن كونه مبتدأ في ذاته لجميع الحوادث وخالقًا لجميع الكائنات، سواء قاله قائل أو لم يقله، وسواء ذكره ذاكر أو لم يذكره.

ولا شك أن هذا الاحتمال أولى وتمام الكلام فيه يجيء في بيان أن الأولى أن يقال: قولوا "الحمد لله"، أو الأولى أن يقال: "الحمد لله"؛ لأنه إخبار عن كونه في نفسه مستحقًا للحمد سواء قاله قائل أو لم يقله".

لكن معظم النحويين يرجحون إضمار الفعل ويكون هذا الإضمار مؤخرًا عن الجار والمجرور، فيكون التقدير: "بسم الله أقرأ"، أو "بسم الله أبدأ"، أو "بسم الله أحل"، والجملة فعلية على هذا التقدير.

ويؤيد هذا التقدير حديث البخاري في الدعاء: "باسمك ربي وضعت جنبي" حيث ظهر الفعل الذي تعلق به الجار والمجرور مؤخرًا"[3].

ومادام الأرجح هو حذف الفعل؛ إذن فلم حذف ؟

---

(1) المرجع السابق، ص١٠٢ .

(2) ٥/الفاتحة

(3) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص٢٤

وانظر: د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص٢٤ .

اخـــتلف في حذفه فقيل للتخفيف، وقال السهيلي: لأنه موطن لا ينبغي أن يقـــدم فـــيه إلا ذكر الله فلو ذكر الفعل وهو لا يستغني عن فاعله لم يكن ذكر الله مقدمًــا وكـــان في حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى، كما تقول في الصلاة: "الله أكبر"؛ ومعناه من كل شيء، ولكن يحذف ليكون اللفظ في اللسان مطابقًا لمقصود القلب، وهو أن لا يكون في القلب إلا ذكر الله[1].

وممـــا يـــرجح فعليتها أنها تأتي في أول كل سورة من سور القرآن الكريم – ماعدا سورة التوبة – فذكرها يتجدد في كلّ سورة جديدة؛ ولهذا دلالته.

فقـــد قال العلماء: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قسم من ربنا أنزله عند رأس كـــل سورة، يقسم لعباده: إن هذا الذي وضعت لكم يا عبادي في هذه السورة حق وإنـــي أوفـــي لكـــم بجميع ما ضمنت في هذه السورة من وعدي ولطفي وبري، وهي تضمنت جميع الشرائع؛ لأنها تدل على الذات وعلى الصفات[2].

ونقـــف ممـــا سبق على أنّ جملة البسملة تحتمل الوجهين بحسب تقدير المحـــذوف، وإن كـــان معظـــم النحويين يميلون لتقدير محذوف فعل؛ حيث إنّ البســـملة يجب أن تتصدر في كلّ فعل؛ وعليه فإنه يقدر فعل بحسب المقام الذي أتت لتبدأ به لتفيد التجدد.

وقـــد يكـــون المحذوف اسمًا – عند بعض النحاة – وتكون دلالة الجملة اسمية دالة على الثبات والدوام والاستمرارية في كل شيء صغير وكبير في هذه اللحظة وفي غيرها، وتكون نظرتهم لها – النظرة الدلالية – أنها ثابتة خالدة في

---

(1) إبراهيم الصفاقسي: "المجيد في إعراب القرآن المجيد" تحقيق موسى زنين، ص٠٤.

(2) القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ١/٨٠،٧٩.

وانظر: الزجاج: "معاني القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، ١/٣٩

كـل شيء، وربما كان هذا التأويل فطري؛ لأن المسلم بطبيعته كلُّ عمله فيه نية ذكـر الله؛ لـذا كـان ذكـرها عن كل فعل أشد تأكيدًا لدلالتها لكي تفيد التجدد؛ من هنا كانت الدلالة الفعلية - هنا - أرجح، وإن صح الاحتمالان.

** لـــولا:

مادتهـــا عـــند ابن سيده "لا" و "لو" فهي مركبة عنده وعند ابن منظور من الأداتين "لا" و "لو"[1]، حيث جعلتا شيئًا واحدًا، وأوقعتا على هذا المعنى[2]

وهـــناك مـــن يقول إنها مفردة[3]، لكن الأرجح أنها من الحروف المركبة؛ حيـــث إن "لـــو" معـــناها إمتـــناع الشـــيء لامتناع غيره، و "لا" معناها النفي، فلما ركبوهما بطل معنياهما[4] ودلت "لولا" على امتناع الشيء لوجود غيره[5].

ولولا ترد لوجهين – امتناعية وتحضيضية – يقول ابن مالك[6]:

"لولا" و "لوما" يلزمان الإبتـــدا ... إذا امتناعـــا بوجود عقدا

وبهما التحضيض مز، وهـــلا ... ألا، ألا وأوليهما الفعـــلا

أمـــا أحـــد الاســـتعمالين هـــنا فهو أن يدلا – لولا ولوما – على امتناع جوابهمـــا لوجـــود تالـــيهما ويختصان بالجمل الاسمية[7]، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزمًا فيه حذف خبره غالبًا[8].

---

(١) انظر: هادي عطية مطر: "الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين" عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٥٧٩ .

(٢) المبرد: "المقتضب" د/ عضيمة، ٧٦/٣ .

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٥٢/٤ .

(٤) انظر: المبرد: "المقتضب" د/عضيمة، ٧٦/٣ .

(٥) السيوطي: "همع الهوامع" ٦٦/٢ .

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ٥٥/٤ ، ٥٦

(٧) الشيخ خالد الأزهري: "شرح التصريح على التوضيح" ٢٦٢/٢

(٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٥٠/٢

والاســـتعمال الثاني أن يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية[1]، وقــد اتفــق معظــم النحويــين مع ابن مالك؛ ومنهم الزجاج، وابن عصفور[2]، والسيوطي[3]، وغيرهم.

وعــندما نربط لولا بموضوع بحثنا نجد أن لها إتجاهين؛ الأول منهما أن لــولا الامتناعية يليها جملة اسمية، وهذه صيغة، وأن لولا التحضيضية لابد أن يليها فعل (أي جملة فعلية)، وهذه صيغة أخرى.

لكــن الإتجــاه الــثاني أقوى من الأول؛ حيث نرى من يجعل جملة لولا الامتناعــية تحــتمل الاســمية والفعلية على أساس اختلاف النحويين البصريين والكوفيــن؛ حيث يرى البصريون أن ما بعدها مبتدأ، لكن الكوفيين يذكرون أن ما بعدها فاعل لفعل محذوف، وأن "لا" من "لولا" حلت محل الفعل؛ لذا فــ "لولا" الامتناعــية – علــى وجــه الخصــوص – هي موضع الخلاف لاختلافهم في المرفوع بعدها.

* لولا الامتناعية:

وهي محل البحث؛ حيث إن الخلاف يرجع إلى ما بعدها، لكن المعروف عــنها أنهــا تكــون حرفاً لامتناع الشيء لوجود غيره، ويقع بعدها المبتدأ[4] في الأرجــح، حيــث إن "لــولا" تبــتدأ بعدها الأسماء[5]، والاسم الذي بعدها مرتفع

---

(1) المرجع السابق، نفس الصفحة .

(2) ابن عصفور. "شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)" تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ٤٤٢/٢ .

(3) السيوطي: "المطالع السعيدة" تحقيق د/ طاهر حمودة، ص٤٥٩، ٤٦٠ .

(4) ابن يعيش: "شرح المفصل" ١١٥/٨ .

(5) سيبويه: "الكتاب" هارون ١٣٩/٣، ١٤٠ .

بالابتداء وخبره محذوف لما يدل عليه[1]؛ ولها حالتان[2]: الحالة الأولى: أن تكون حرف ابتداء؛ وذلك إذا وليها اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل، الحالة الأخرى: أن تكون حرف جر؛ وذلك إذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر؛ كالياء والكاف والهاء.

والحالة الأولى هي التي تهمنا حيث نجد أن الاسم مرتفع بالابتداء بعد "لولا" عند البصريين، في حين يخالف الكوفيون هذا الرأي، ويذكرون رأيين مخالفين هما[3]:

الرأي الأول: أن لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لإختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وهذا الرأي للفراء وابن كيسان[4].

الرأي الآخر: أنّ الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر، وهو رأي الكسائي[5].

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك: "لولا زيد لأكرمتك" لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً[6].

كما احتج الكوفيون بأنّ الاسم يرتفع بها دون الابتداء؛ لأنّ "أن" إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة؛ نحو قولك: "لولا أن زيداً ذاهب لأكرمتك"، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة.

---

(١) المبرد: "المقتضب" تحقيق د/ عضيمة، ٧٦/٣.

(٢) الحسن المرادي: "الجنى الداني في حروف المعاني" ص ٥٩٩ إلى ٦٠٣.

(٣) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي، ١٠٤/١.

(٤) انظر: أبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب" تحقيق د/ مصطفى النماس، ٥٧٦/٢.

(٥) انظر: ابن يعيش، "شرح المفصل" ١١٨/٣.

(٦) الأنباري: "الإنصاف في مسائل الخلاف" تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ٧٦/١.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون "لولا"؛ وذلك لأنّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، و "لولا" لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم[1].

كما أن الذي يدل على أنه – زيد في المثال – ليس مرفوعًا بلولا بتقدير: لو لم يمنعني زيد لأكرمتك، أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يعطف عليها بلولا؛ لأن الجحد يعطف عليه بلولا[2].

لكننا في النهاية نجد الأنباري يرجح رأي الكوفيين؛ حيث يقول: "والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون"[3].

إلا أننا نجد معظم النحويين يرجحون رأي البصريين، ومنهم ابن عصفور؛ حيث يقول: "قول سيبويه أن المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر أولى من قول الكسائي بأنه فاعل بإضمار فعل؛ لأن إضمار الخبر أكثر من اضمار الفعل، والحمل على الأكثر أولى[4].

أما ما يراه الأخفش والكوفيون من أنها تعمل الرفع بالذي يليها ظاهرًا أو مضمرًا فإن الأولى عدم عملها بل جعل الرفع بالابتداء أولى من بها؛ لأننا لا نرى فيها أن تنوب مناب الفعل كما أنها لا تختص بالاسم دون الفعل[5].

والأحرى بنا هنا أن نذكر الدلالة لو كان ما بعدها اسمًا أو فعلاً، فنحن هنا نرى سيبويه وتابعه الكثير من النحويين يرجحون كون ما بعدها مبتدأ؛

---

(1) المرجع السابق، ص٧٣ .

(2) المرجع السابق، ص٧٤.

(3) المرجع السابق، ص٧٥ .

(4) د/ علي فاخر: شرح المقرب، الجزء الأول ٦٨٠/٢

(5) هادي عطية مطر. "الحروف العاملة في القرآن الكريم" ٥٧٣

وعليه فهذه الجملة اسمية، وهذا هو الأفضل، لأننا من خلال تعريفنا لـ "لولا" أدركنا أنها تأتي لامتناع شيء لوجود غيره، فهذا شيء ثابت ومحدد حيث يلغى شيء ويمتنع ظهوره لأن هناك شيئًا آخر أحال ظهوره، فهذه قاعدة ثابتة يقتضيها التعبير بالجملة الاسمية التي تعبر عن هذا المحتوى الدلالي.

أما إن كان ما بعدها فاعلاً لفعل محذوف - كما ذكر الكوفيون - فإن هذا أمر داعي إلى الترجح والتذبذب والتقلب، ومن خلال التعريف بعدنا عن هذه المعاني؛ وعليه فالأرجح أنّ المرفوع بعد لولا ليس فاعلاً بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة خلافًا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء[1]، حيث يكون أكثر صرامة وقطعًا في الأمر طبقًا لتعريفها.

هذا بالنسبة لـ "لولا الامتناعية" التي هي الأساس، وتجدر الإشارة إلى (لولا التحضيضية)؛ حيث إنّ ما بعدها لابدّ أن يكون فعلاً، إذن ليست هناك مشكلة حتى عندما يرد بعدها اسم قد يؤدي إلى اللبس، لكن النحاة قطعوا الأمر بفعليتها؛ لأن هذا الاسم مفعول به لفعل محذوف.

**** تطبيقات من صحيح البخاري:**

عندما نجري حصرًا لـ "لولا الامتناعية" في صحيح البخاري نجدها وردت في ستة عشر حديثًا، وقد كررت بعض الأحاديث حتى وصلت إلى ستة وعشرين حديثًا؛ نأخذ موضع الشاهد فيها:

---

(١) ابن هشام: "مغني اللبيب" تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ١/٣٠١

١) "... لولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ..."[١].

٢) "... لولا آية ما حدثتكموه ..."[٢].

٣) "... لولا مكاني من الصغر ما شهدته ..."[٣].

٤) "... لولا ذلك لأبرزوا قبره ..."[٤].

٥) "... لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت ..."[٥].

٦) "... لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ..."[٦].

٧) "... لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية ..."[٧].

٨) "... لـولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك"[٨].

٩) "... لولا أنت ما اهتدينا"[٩].

١٠) "ولا الحياء يومئذ من أن يأثر أصحابي عني الكذب لكذبته"[١٠].

---

(١) ابن حجر العسقلاني: "فتح الباري شرح صحيح البخاري" تحقيق عبد العزيز بن باز، الحديث رقم ١١٨، ٢٣٥٠.

(٢) المرجع السابق، الحديث ٢٦٠٠

(٣) المرجع السابق، ٤٦٥/٢ ، ٣٤٤/٩ ، ٣٠٣/١٣ .

(٤) المرجع السابق، ٢٠٠/٣ ، ١٤٠/٨

(٥) المرجع السابق، ٤٣٩/٣ ، ٤٠٧/٦

(٦) المرجع السابق، ٤٣٩/٣

(٧) المرجع السابق، ١٧/٥ ، ٢٢٤/٦ ، ٤٩٠/٧

(٨) المرجع السابق، ١٧٥/٥

(٩) المرجع السابق، ٤٦/٦ (الحديث ٢٨٣٦ ، ٢٨٣٧)

(١٠) المرجع السابق، ١٠٩/٦

١١) ".. لــولا المــالُ الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبرا"[١].

١٢) ".. لــولا بــنو إسرائيل لم يخنزا اللحم، ولولا حواءُ لم تخن أنثى زوجها"[٢].

١٣) ".. لولا موضع اللبنة"[٣].

١٤) ".. لولا الهجرةُ لكنت امرءاً من الأنصار .."[٤].

١٥) ".. لولا الله ما اهتدينا .."[٥].

١٦) ".. لولا هديي لحللتُ كما تحلّو .."[٦].

ويلاحــظ في الأحاديث السابقة أن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع - بطبيعة الحال - لكن هل رفعه على أساس أنه مبتدأ أو أنه فاعل ؟

يجوز الوجهان، ومن هنا يأتى القول باحتمالية الأحاديث السابقة للاسمية والفعلية، إلا أن الجانب النحوى - الشائع - أن هذه الجمل - الأحاديث - إسمية ويؤكد لنا هذا المعنى.

---

(١) المرجع السابق، ١٧٥/٦ .

(٢) المرجع السابق، ٣٦٣ ، ٤٣٠ .

(٣) المرجع السابق، ٥٥٨/٦ .

(٤) المرجع السابق، ١٢/٧ ، ١٣ / ٣٢٥ .

(٥) المرجع السابق، ٥١٦/١١ .

(٦) المرجع السابق، ٣٣٧/١٣ .

فعندما نبحث في الناحية الدلالية للأحاديث السابقة نجد رجحان كفة الاسمية عن الفعلية؛ حيث إن "لولا" تأتي لامتناع الشيء لوجود غيره، وعلى هذا فإننا نلمس صفة الثبات والجمود .

فمن خلال قراءتنا للأحاديث السابقة ندرك أن هناك أحكاما ثابتة، لا نستطيع أن نتخطاها أو نتعداها لوجود مانع فهنا أشياء ثابتة مستمرة وليست متغيرة؛ وعلى هذا فرجحان الاسمية أولى.

وقد يجوز الجانب الفعلي على أساس أنه سوف تحدث حركة معينة إذا حدث تغيير في أمر آخر، وهنا يكون تبدل حال لحال آخر، لكن هذا تأويل ضعيف؛ وعليه فالأولى الاسمية، سواء في الإعراب أو الدلالة، وإن جاز الوجهان.

** مــــذ و منـــذ:

ما "مذْ" و "منذُ" ؟

هما يكونان لفظا مشتركا يكون حرف جرّ، ويكون اسمًا[1]، فإذا جر بهما كانـــا حرفيـــن، وإذا رفـــع مـــا بعدهمـــا كانا اسمين[2]، وهما لابتداء الغاية في الزمان[3].

و "منذ" بسيطة و "مذ" محذوفة منها، لكن الكوفيين ذكروا أنها مركبة، قال الفـــراء: أصلها "منْ ذو"، ومن الجارة،، و "ذو" بمعنى الذى فى لغة طيء، وقال غيره: (منذ) أصلها "منْ إذْ" حذفت الهمزة فالتقى ساكنان وحركت الذال بالضم.

وهـــذان المذهـــبان سخيفان وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغـــزنى أنهـــا مركبة من (من وذا) اسم الإشارة ولذلك كسرت ميمها، وكثيرًا ما يحـــذف التركيـــب بعض حروف المركب فحذفت الألف منهما، والنون من "منذ" وعوض من حذف الألف ضمه الذال والميم تابع للذال فى الضمة[4].

وهذه دعاوى لا دليل عليها، والأصل عدم التركيب[5].

---

(١) الحسن المرادى: "الجنى الدانى فى حروف المعانى" ص٥٠٠

(٢) أبـــو الحســـن المجاشعى شرح عيون الإعراب" تحقيق د/ حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص ٢٠٤

(٣) سيبويه: "الكتاب" تحقيق/ عبد السلام هارون، ٢٢٦/٤ .

(٤) أبو حيان الأندلسى: ارتشاف الضرب د/ مصطفى النماس، ٢٤١/٢

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٥/٤

و "مذ ومنذ" لهما ثلاثة حالات[1]:

<u>الحالـة الأولـى</u>: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، أو "منذ يومان"؛ فهما إذ ذاك اسمان وفي إعرابهما أربعة مذاهب.

الأول: أنهمـا مبـتدآن، والـزمان المرفوع بعدهما خبرهما، ويقدران في المعـرفة بـأول الوقت، وفي النكرة بالأمد، فإذا قلت: "ما رأيته مذ يوم الجمعة" فـتقدير: "أول انقطـاع الـرؤية يـوم الجمعة"، وإذا قلت: "ما رأيته مذ يومان"، فالـتقدير: "أمـد انقطـاع الـرؤية يومان"، وهذا قول المبرد[2]، وابن السراج، والفارسي، ونقله ابن مالك[3] عن البصريين، وليس قول جميعهم.

والـثاني: أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ، والتقدير: "بيني وبين لقائه يومان"، وهو مذهب الأخفش، والزجاج[4]، وطائفة من البصريين.

والثالث: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، وتقديره: "مذ كان يومان"، وهمـا ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، وهذا مذهب الكوفيين، واختاره السهيلي وابن مالك[5].

والرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف وهو قول لبعض الكوفيين، وتقديره:

---

(١) انظر: ابن هشام "مغني اللبيب" محيي الدين عبد الحميد ٣٦٧/١،
؛ السيوطي: "همع الهوامع" ٢١٦/١
(٢) المبرد: "المقتضب" د/ عضيمة، ٣٠/٣
(٣) ابن مالك: "شرح التسهيل" د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٢١٦/٢.
(٤) ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)" تحقيق د/ صاحب أبو جناح، ٥٣/٢.
(٥) ابن مالك "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد المختون ٢١٦/٢

"ما رأيته من الزمان الذى هو يومان"، ونقله ابن يعيش[1] عن الفراء، قال: لأن "منذ" مركبة من "من" و "ذو" التى بمعنى الذى، و "الذى" توصل بالمبتدأ والخبر.

والحالة الثانية: أن يليهما اسم مجرور؛ نحو: "ما رأيته مذ يومين"، وفى ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أن "منذ" و "مذ" حرفا جرّ، وهو الصحيح، وإليه ذهب الجمهور، ولا يجران إلا الزمان، فإن كان معرفة ماضيًا، فهما بمعنى "من" لابتداء الغاية، نحو: "ما رأيته مذ يومِ الجمعة".

وإن كان معرفة حاضرًا فهما بمعنى "فى"، نحو: "ما رأيته مذ الليلة"، وإن كان نكرة فهما بمعنى "من وإلى"، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه، نحو: "ما رأيته مذ أربعة أيام".

والمذهب الأخر: أنهما ظرفان مضافان، وهما فى موضع نصب بالفعل الذى قبلهما؛ وعلى هذا فهما اسمان فى كلّ موضع.

الحالة الثالثة: أن يليهما جملة والكثير أن تكون فعلية، كقول الفرزدق:

مازال مذ عقدت يداه إزاره ... فسما فأدرك خمسة الأشبار

وقد تكون اسمية، كقول الشاعر:

ومازلت محمولاً على ضغينة ... ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع

وفى ذلك مذهبان:

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ٩٥/٤ .

المذهب الأول: أن "منذ" و "مذ" ظرفان مضافان إلى الجملة وصرح به سيبويه[1].

المذهب الآخر: أنهما مبتدآن ويقدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبراً عنهما، ولا يدخلان عنده إلا على زمان ملفوظ به أو مقدر.

والمختار أن "مذ ومنذ" إن وليهما مرفوع أو جملة فهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإن وليهما مجرور فهما حرفان[2]، وهذا اختيار ابن مالك[3].

والأحوال الثلاثة السابقة نجد الحالة الأولى هي محل الاهتمام، تليها الحالة الثالثة، إلا أن الحالة الثالثة قطع في أمرها ببيان ابن مالك أنهما ظرفان مضافان للجملة التي بعدهما، سواء أكانت اسمية أم فعلية، والحالة الثانية وهما جرفاجر، فلا دخل لنا بها هنا.

فبالنسبة لإعراب الاسم الواقع بعد "مذ ومنذ" فقد اختلف الكوفيون والبصريون في إعرابه[4]؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أن "مذ ومنذ" إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف، واحتجوا بأنهما مركبان من "من" و "إذ" والفعل يحسن بعد إذ.

والتقدير في مثال: "ما رأيته مذ يومان" هو: ما رأيته مذ مضى يومان؛ فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بمن، ولهذا المعنى

---

(1) سيبويه: "الكتاب" هارون ١/٢٣٩ .

(2) الحسن المرادي: "الجنى الداني في حروف المعاني" من ص٥٠١ إلى ص٥٠٤ .

وانظر د/ عبده الراجحي : في التطبيق النحوي والصرفي" ص٢٥٣ .

(3) ابن مالك: شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد المختون ٢/٢١٧ .

(4) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف تحقيق محيي الدين عبد الحميد ١/ من ٣٨٢ إلى ٣٩١ .

كان الخفض بـ "منذ" أجود من "مذ" لظهور نون من فيها تغليبا لمن، والرفع بمذ أجود لحذف نون من منها تغليبا لـ "إذ"[1]

وذهب الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف، واحتج بأن قال: إن "مذ ومنذ" مركبتان من "من" و "ذو" التى بمعنى الذى و "الذى" اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد، والصلة لا تخلو إما أن تكون من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، فإذا قلت: "ما رأيته مذ يومان"، أو "منذ ليلتان"، فالتقدير فيه: "ما رأيته من الذى هو يومان" فحذف "هو" الذى هو مبتدأ، وبقى الخبر الذى هو يومان.

لكن البصريين ذهبوا إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما؛ لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجرورًا بهما[2].

واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا إنه مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما وذلك لأن "مذ ومنذ" معناهما الأمد فالتقدير فى: "ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان" أى: "أمد انقطاع الرؤية يومان، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان"، والأمد فى موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبرًا عنهما وإنما بنيا لتضمنهما معنى من وإلى.

لكن الأغلب أن الصواب ما ذهب إليه البصريون من أن ارتفاعه بأنه خبر وهى المبتدأ[3].

وعندما نحاول التطبيق من القرآن نجد القرآن العزيز على كثرة جملته

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٥/٨

(٢) ابن الحاجب: "الكافية فى النحو شرح رضى الدين الأستراباذى، ١١٨/٢

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٦/٨

وغزارة عباراته لم يأت فيه "مذ و منذ"[١]؛ حيث إنهما لم يردا في آياته[٢]؛ لذا سيكون التطبيق النحوى والدلالى على المثال المألوف عن العرب فى هذه الصيغة وهو المثال: "ما رأيته مذ أو منذ يومان".

وفى معنى هذا المثال يقول الأخفش: "لا تقول: "ما رأيته مذ يومان" وقد رأيته أمس، ويجوز أن يقال: "ما رأيته مذ يومان"، وقد رأيته أول من أمس، أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم، فلا شك فيه؛ لأنه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان

قال: ويجوز أن يقال فى يوم الاثنين مثلاً: "ما رأيته منذ يومان"، وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع، قال: ويجوز أن تقول: "ما رأيته منذ يومان" وأنت لم تره منذ عشرة أيام، قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى[٣].

وبالنسبة لـ "يومان" فى نحو "ما رأيته مذ يومان"، فإن تقديره عند الأخفش والزجاج[٤]: "بينى وبين لقائه" يومان، وعند أبى بكر وأبى على: "أمد إنتفاء الرؤية يومان"؛ وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثانى[٥].

وهذا الرأى أرجح كما بينا وأقوى دلالة وتعبيرا؛ حيث نرى فيها شيئًا من الصدق فى التعبير عندما تكون اسمية، حيث يقطع الأمر بأنه لم يره مذ يومان

---

(١) أبو البقاء الكفوى: "الكليات" ص٨٠٣

(٢) مدى عطية مطر: "الحروف العاملة فى القرآن الكريم" ص٣٥٢

(٣) انظر: أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ٥٥٦/٢

(٤) انظر: ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجى" تحقيق د/ صاحب أبو جناح ٦٠/٢، ٦١.

(٥) انظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" ٤٦/٨.

والدليل على هذا - وهو دليل معنوى - أنه عد هذه الأيام التى لم يره فيها، وهنا تظهر دلالة التعبير بالجملة الاسمية التى تدل على الصدق والثبات.

وقال الكسائى وجماعة: المعنى "منذ كان يومان" فمنذ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلها، وهى فى محل خفض[1].

وهنا نلاحظ أنَّ الجملة فعلية، لكنها ليست بقوة دلالة الجملة الأولى، حيث نلمس فيها التغير وعدم الاستقرار والتعسف فى تأويل المحذوف؛ لذا فالتقدير الأول أرجح، أو بمعنى أكثر دقة: التعبير بالجملة الاسمية فى هذا المثال أكثر صدقًا وإفادة.

فقد قال آخرون: المعنى من الزمن الذى هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن[2]، وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لأنها صلة[3].

---

(١) ابن هشام: "مغنى اللبيب" تحقيق محيى الدين عبد الحميد ٤٣٥/٢ .
وانظر: حاشية الدسوقى ٣٧/٢ .
: د/ فخر الدين قباوة: "إعراب الجمل وأشباه الجمل" ص٢٢ .
(٢) الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح" ٢٠/٢ .
(٣) ابن هشام: "مغنى اللبيب" تحقيق محيى الدين عبد الحميد: ٤٣٥/٢ .

** النعت المقطوع:

معنــاه: صــرف النظر عن صلة النعت بالمنعوت فلا يتبعه في إعرابه، وإنما يكون ذلك إذا كان المنعوت معلوماً وصفه بتلك الصفة دون ذكرها[1].

والمقصــود "بالمقطوع أو المنقطع" أى أنه منقطع عن أصله وتارك لاسمه الأول وحكمــه الســابق[2] إلــى كونه خبراً لمبتدأ محذوف أو مفعولاً به لفعل محــذوف والغالــب أن يفعل ذلك بالنعت الذى يؤتى به لمجرد المدح أو الذم أو الترحم[3].

وفى ذلك يقول ابن مالك[4]:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأ أو ناصبًا لن يظهــرا

وهــذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، نحو: "الحمد لله الحميد" بالــرفع بإضــمار هــو، فهــو مبتدأ والحميد خبره[5]، ونحو[6]: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) بالنصب بإضمار: أذمّ.

أمــا إذا كــان للتوضــيح أو للتخصــيص، فإنه يجوز إظهارهما، فتقول: "مررت بزيد التاجر" بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول هو التاجر وأعنى التاجر[7].

---

(1) د/ محمد عيد: "النحو المصفى" ص583

(2) أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" 1/511.

(3) الشيخ مصطفى غلايينى: "جامع الدروس العربية ص228.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، 3/204.

(5) الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح" 2/117.

(6) أ/ المسد.

(7) حاشية الصبان على شرح الأشمونى، 3/79، 80.

وابن عقيل يوافق ابن مالك في وجوب إضمار الرافع أو الناصب وعدم ظهوره، لكنه ليس على سبيل الإطلاق، كما هو واضح عند ابن مالك؛ إذ إن ذلك مقصور على إرادة المدح أو الذم أو الترحم.

أما إذا كان النعت لغير ما ذكر؛ أي كان للتخصيص، فلا يجب الإضمار عنده؛ إذ يجوز الإضمار والإظهار، فتقول: "مررت بزيد الطالبُ أو الطالبَ"، وتقول: "مررت بزيد هو الطالبُ" أو "أعني الطالبَ"[١].

ويتحدث الخليل بن أحمد عن النعت المقطوع تحت باب المنصوبات ويبدأ بـ "النصب بالمدح" قائلاً: قولهم: "مررت بزيدٍ الرجل الصالح" نصبت "الرجل الصالح" على المدح، وإن شئت جعلته بدلاً من زيدٍ فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار "هو" كقولك: "مررت بزيدٍ، هو الرجلُ الصالحُ"[٢].

وتبعه سيبويه في هذا حيث قال: " هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: "الحمد لله الحميد هو" و "الحمدُ لله أهل الحمد" والملكُ لله أهل الملك، ولو ابتدأته ورفعته كان حسناً[٣].

---

(١) د/ السيد أحمد علي: "من قضايا النحو (التوابع) ص٤٣

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي "الجمل في النحو" تحقيق د/ فخر الدين قباوة ص٦١.

وانظر د/ فتحي أحمد عامر "فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة القرآن والسنة، القاهرة، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، في الحديث عن الفصل والوصل، ص٩١، ١٧٧

(٣) سيبويه "الكتاب" تحقيق" محمد عبد السلام هارون؛ ٦٢/٢

فقال: "الحمد لله الحميدَ" أجاز فيه سيبويه الجر على الإتباع، والنصب بتقدير أمدح، والرفع بتقدير هو[1].

وتجدر الإشارة إلى أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد؛ نحو: "أمس الدابر" و "نفخة واحدة"؛ لأنه يكون قطعًا للشيء عما هو متصل به معنى؛ لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه؛ فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو: "جاءني القوم أجمعون أكتعون".

وهناك إشارة أخرى وهي أن يعلم السامع من إتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة.

وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفًا آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم؛ نحو: "مررت بالرجل العالم المبجل" فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل، ومع اجتماع الشرطين جاز القطع[2].

أما النعت المقطوع للذم فقد تحدث الخليل عنه تحت باب المنصوبات أيضًا، وقال "النصب بالذم: قولهم: "مررت بأخيك، الفاجرَ الفاسقَ" نصبت "الفاجر الفاسقَ" على الذم؛ وعلى هذا ينصب هذا الحرف في (تبت)، في قوله تعالى[3]: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ).

---

(1) ابن هشام: "قطر الندى وبل الصدى" شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأقصى، القاهرة، (د.ت)، ١٠٨.

(2) ابن الحاجب: "الكافية في النحو" شرح رضي الدين الإستراباذي، ٣١٦/١ .

(3) ٤/المسد.

ومثله قوله تعالى[1]: (مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ)، وقوله تعالى[2]: (مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا).

وتبعه سيبويه أيضا فى هذا باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه: تقول: "أتانى زيد الفاسق الخبيث" لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئًا تنكره ولكنه شتمه بذلك.

وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبًا[3]: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)، لم يجعل الحمالة خبرًا للمرأة، ولكنه كأنه قال: "اذكر حمالة الحطب"؛ شتمًا لها وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره[4].

إلا أن المثال الذى ذكره الخليل وسيبويه وهو قوله تعالى: (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)، فقد قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع وقرأ عاصم بالنصب على الذم[5].

ويتحدث الخليل أيضا عن الترحم تحت المنصوبات حيث يقول :وإنما ينصب المدح والذم والترحم والإختصاص على إضمار "أعنى"[6].

ويقول: النصب بالترحم: قولهم "مررت به المسكين" نصبت "المسكين" على أنك رحمته[1].

---

(١) ١٤٣/النساء

(٢) ٦١/الأحزاب.

(٣) ٤/المسد.

(٤) سيبويه: "الكتاب" هارون ٢/٧٠ .

وانظر: أبا نصر هارون بن موسى القرطبى. "شرح عيون كتاب سيبويه" تحقيق د/ عبداللطيف عبد ربه، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٥) ابن هشام "قطر الندى وبل الصدى" شرح/ محيى الدين عبد الحميد ص٢٠٨

(٦) الخليل بن أحمد الفراهيدى "الجمل فى النحو" تحقيق د. قباوة ص٦٢ .

ويعلق سيبويه على الخليل ببعض الإضافات والشرح، حيث يقول[2]: والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ولا يكون بكل صفة ولا كلُ اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب، وزعم الخليل أنه يقول: "مررتُ به المسكينِ" على البدل وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل مررت به أخيك.

وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين فقلت: "مررتُ به البائسُ" كأنه لما قال مررت به قال "المسكينُ هو"، كما يقول مبتدئًا: "المسكينُ هو والبائسُ أنت"، وإن شاء قال: "مررت به المسكين هو، والبائس أنت، وإن شاء قال: "مررتُ به المسكينَ".

ونخلص مما سبق إلى أنه إن كانت الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم وكان الموصوف معلومًا عند المخاطب جاز الاتباع والقطع، فإذا قطعت فإن القطع إلى الرفع على خبر إبتداء مضمر، وإلى النصب بإضمار فعل تقديره أمدح إن كانت الصفة صفة مدح، أو أذم إن كانت الصفة صفة ذم، أو أرحم إن كانت الصفة صفة ترَحُم[3].

وهناك صفة الايضاح أيضًا، مثل: "مررت بزيد التاجر" يجوز فيه الخفض على الإتباع، والرفع بتقدير هو، والنصب بتقدير أعنى[4].

أما السبب البلاغى للقطع فيكاد ينحصر فى توجيه الذهن إلى النعت المقطوع وتركيزه فيه وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعى، هذا التوجيه ولا سيما إذا تعددت النعوت وطالت الجملة، بل إن القطع بحكمه وحكمته يظل باقيًا

---

(1) المرجع السابق، ص٦٤ ، ٦٥ .
(2) سيبويه: "الكتاب" هارون، ٢/٧٤ ، ٧٥ .
(3) ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي" تحقيق د/ صاحب أبو جناح ٢٠٧/١ .
وانظر ابن مالك: "شرح التسهيل" تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد المختون ٣/٣١٦
(4) ابن هشام "قطر الندى" ص٤٠٨، انظر المبرد: "المقتضب" ٣/٢٨١

إذا تعددت النعوت وفصل بينهما بحرف عطف، فصارت بعد هذا الفصل بالعاطف معطوفات لا نعوتاً.

وإذا كان النعت المنقطع في أصله مسوقاً لغرض المدح أو الذم أو الترحم، فإن عامله المحذوف بعد القطع لا يصح ذكره؛ لأنه من العوامل الموجبة الحذف، سواء أكان مبتدأ أم فعلاً، أما إن كان النعت المنقطع مسوقاً لغرض آخر غير ما سبق فإن عامله يجوز حذفه وذكره.

ومن الأغراض الأخرى – البلاغية – أن يكون القصد من القطع التخصيص إذا كان وقوعه بعد نكرة نحو: "مررت بعصفور في عشه مغردٌ" أو "مغرداً"، أو تقوية الإيضاح إذا كان وقوعه بعد معرفة، نحو: "طربت للبحتري الشاعرُ أو الشاعرَ"[1].

وفي النهاية نود أن نقف على دلالة قطع النعت فما الفائدة من هذا ؟ علمنا من خلال عرضنا أن النعت المقطوع قد يكون جملة اسمية عندما نقدر المحذوف مبتدأ (ضمير).

وقد يكون جملة فعلية إذا قدرنا المحذوف فعلاً (أعني) أو غيره، وإذا لم نقدر هذا ولا ذاك فسيكون هناك جملة واحدة، وهذا يختلف عن كون هناك جملتين .

ففي البسملة – على سبيل المثال لا الحصر؛ لأن القرآن الكريم مليء بهذه الأساليب المعجزة الموحية التي لا تحصر - عندما تحدثنا عن: (بِسْمِ اللَّه

---

(١) أ/ عباس حسن: "النحو الوافي" ٣/٤٨٧ .

(الرحمن الرحيم) علمنا أنّ (الله) سبحانه وتعالى - مضاف إلى (بسم) مجرور بالكسرة، بقي لنا إعراب: (الرحمن الرحيم).

والواضح أنهما في الأغلب جران صفتان لله تعالى[1] المجرور، فقد أجمع النحويون على أن إعرابهما هو الجر لكونهما صفتين للمجرور الأول، إلا أن الرفع والنصب جائزان فيهما بحسب النحو، أما الرفع فعلى تقدير: "بسم الله هو الرحمن الرحيم"، وأما النصب فعلى تقدير: "بسم الله أعني الرحمن الرحيم"[2].

وإذا كان الجرُّ هو المتفق عليه، فهناك جملة واحدة أكثر ترابطًا وتماسكًا، وهو الأفضل، وإذا كان هناك قطع فالاسمية عندما نرفع: "الرحمنُ الرحيمُ"، وتكون الجملة أكثر ثباتاً وقوة في الأداء، يليها الفعلية عندما ننصب "الرحمنَ الرحيمَ" والتي تتسم بالتجدد.

إلا أننا في كلتا الحالتين الرفع والنصب نكون بصدد جملتين جملة أولى اسمية أو فعلية كما رأينا سابقاً يليها جملة أخرى مقطوعة تحتمل الاسمية والفعلية أيضًا.

---

(١) ابن خالويه: "إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم" ص٢٣.

(٢) الإمام فخر الرازي: "التفسير الكبير" ١٠٥/١

** تطبيقات من صحيح البخاري:

نجد ظاهرة الوقف والوصل أو القطع تتحقق في الحديث الثامن من صحيح البخاري وهو[1]: "حدثنا عبيد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان".

وموضع الشاهد هنا كلمة "شهادة"؛ فقوله "شهادة أن لا إله إلا الله"، وما بعدها مخفوض على البدل من خمس، ويجوز الرفع على حذف الخبر، والتقدير منها "شهادة أن لا إله إلا الله"، أو على حذف مبتدأ، والتقدير أحدها "شهادة أن لا إله إلا الله"[2]؛ وبهذا نجد أنفسنا بصدد إعرابين؛ الأول فيه تكون الجملة فعلية على أساس أن "شهادة" بدل مجرورمن "خمس"، وتكون هنا جملة واحدة تبدأ بفعل مبني للمجهول .

أما الآخر؛ فيكون هنا قطع هذه الجملة عن السابقة، فبذكر كلمة "خمس" يحدث وقف من خلاله تنتهي الجملة الفعلية وتبدأ جملة اسمية جديدة تبدأ بـ "شهادة" التي تعد مبتدأ والخبر محذوفا أو خبرا لمبتدأ محذوف، وهذه الحالة أرجح من الأولى؛ حيث إنها هي الغالبة في نطق الحديث هذا من ناحية الإعراب ..أما من ناحية الدلالة فإنها تكون أكثر قوة وأداء؛ فالشهادة الحقة تتسم بالثبوت الدائم والاستمرارية المطلقة، وهذا أمر غير قابل للتردد أو التذبذب، ومن هنا كانت الجملة الاسمية أنسب من الفعلية.

---

(١) ابن حجر العسقلاني: "فتح الباري شرح صحيح البخاري" عبد العزيز بن باز، ٤٩/١ .

(٢) المرجع السابق، ٥٠/١ .

## (ما يحتمل العطف والاستئناف "الواو" ، "حتى")

**• • أولاً: احتمال الواو عاطفة أو استئنافية:**

يرد الاحتمالان في أنماط من الجمل؛ ففي قولهم: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" يقول النحاة في عبارة موجزة: هي نهي عن الجمع، أو عن المجموع، أو عن أحدهما.

ونفسر العبارة فيما يلي: "لا" ناهية جازمة، والفعل "تأكل" مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، ويحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، فإذا كان النهي عن الجمع بينهما، فالواو للمصاحبة أي المعية ويأتي الفعل بعدها منصوبًا بأن المضمرة بعد الواو وعلامة النصب الفتحة، وإذا كان النهي عن المجموع؛ أي عن أكل السمك وشرب اللبن، فالواو عاطفة، والفعل "تشرب" يقع مجزومًا وعلامة جزمه السكون ويحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وإذا كان النهي عن الأول دون الثاني أي عن أكل السمك وحده، فالواو للاستئناف، والفعل "تشرب" بعدها مرفوعًا؛ أي "لا تأكل سمكًا ولك شرب اللبن"، فالجملة بعد الواو مستأنفة ويقدر قبل الفعل ضمير المخاطب فالتقدير: "وأنت تشرب اللبن"[1].

ويصعب في كثير من المواضع التفريق بين واو العطف[2] وواو الاستئناف[3] والقطع، بأن هذه الواو للاستئناف، وهذه للعطف خصوصًا إذا كان

---

(1)-/طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص٩٥ .

(2) نظر السيوطي الإتقان في علوم القرآن تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢٥٦/٢ .

(3) نظر الخليل بن أحمد الفراهيدي "الجمل في النحو" د/ قباوة ص٢٨٥

الكــلام يتعلق بالنص القرآنى ذلك أنه يتوقف على مراد المتكلم الذى هو المولى سبحانه.

وعلى اعتبارات أخرى تساعد على توضيح المقصود؛ فكثير من المواضع بالــنص القــرآنى تصـــلح أن تكون الواو فيها للعطف أو للاستئناف، وقد يكون الأمران صحيحين[1].

إذن فاللبس يقع بسبب "واو الاستئناف" والتى تقطع الكلام، وبالتالى فهى غير "واو العطف" المألوفة؛ لذا فيقول عنها المرادى: "ذكر بعضهم أنّ هذه الواو قسم آخر غير الواو العاطفة، والظاهر أنها الواو التى تعطف الجمل التى لامحل لهـــا من الإعراب لمجرد الربط، وإنما سميت "واو الاستئناف" لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها[2].

وتسمى واو الابتداء والقطع؛ وهى التى يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها فى المعنى ولا مشاركة فى الإعراب[3].

ونـــأخذ علـــى سبيل المثال – لا الحصر – عددًا من الآيات التى وردت فـــى القـــرآن الكـــريم بهذه الصورة ففي قوله تعالى[4]: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِـــخُونَ فِـــي الْعِلْـــمِ يَقُولُـــونَ آمَـــنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَـــابِ).

---

(١) رســالة ماجيستير للباحث: "مجدى محمد حسين عبد الله" بعنوان "الواو في القرآن الكريم – دراسة لغوية" بآداب الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص١١٠.

(٢) الحسن المرادى: "الجنى الدانى فى حروف المعانى" ص ١٦٣.

(٣) انظر: ابن هشام: "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد العبيدى، ص١٢٦.

(٤) ٧/ آل عمران.

اختلف النحويون في الواو من قوله: (الراسخون)؛ فمنهم من قال: إنّ الواو تفيد العطف، وأنّ الراسخين معطوف على المولى - عز وجل - في علم تأويل المتشابه؛ ولذا سماهم الراسخين في العلم.

ومنهم من رأى أن الكلام منقطع عما قبله، وأنّ قوله: (الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) جملة جديدة، وأنهم - أعني الراسخين - يؤمنون بكلّ ما أنزل الله، سواء كانوا عالمين به أو غير عالمين[1].

يقول الأنباري: (الراسخون) في رفعه وجهان:

١- أن يكون مستأنفًا مرفوعًا بالابتداء، وخبره: (يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ) ودليله قراءة ابن عباس: "ويقول الراسخون في العلم آمنا به".

٢- أن يكون مرفوعا بالعطف على الله تعالى، فكأنه قال: "لا يعلم تأويله إلا الله ويعلمه الراسخون[2]، أما النحاس[3]، والزمخشري[4]، وأبو محمد مكي[5] فيرون جميعًا أنّ الواو للعطف.

يقول النحاس[6]: "(وما يعلمُ تأويلَهُ إلّا اللّهُ والرّاسِخُونَ) عطف على الله - جل وعز - هذا أحسن ما قيل فيه؛ لأن الله - جل وعز - مدحهم بالرسوخ في العلم، فكيف يمدحهم وهم جهال.

---

(١) مجدي محمد حسين عبد الله: "الواو في القرآن الكريم" ص١١٢ .

(٢) الأنباري: "البيان في غريب إعراب القرآن" ١/١٩٢ .

(٣) النحاس: "إعراب القرآن" ١/٣١٠

(٤) الزمخشري، "الكشاف" ١/٤١٣.

(٥) أبو محمد مكي : "مشكل اعراب القرآن" ١/١٤٩

(٦) النحاس. اعراب القرآن" ١/٣١٠

وأمـــا القـــراءة المـــروية عن ابن عباس: "وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراســـخون فـــي العلم" فمخالفة لمصحفنا، وإن صحت فليس فيها حجة لمن قال: (الراســـخون فـــي)، قال: الراسخون في العلم لا يعلمون تأويله، ويكون تقديره: "ومـــا يعلـــم تأويله إلا الله والراسخون في العلم"، ويقول الراسخون في العلم آمنا بالله فاظهر ضمير الراسخين ليبين المعنى.

وأمـــا أبـــو حـــيان فلا يذهب هذا المذهب، بل يرى أن الواو استئنافية؛ إذ يقـــول: "ولأنه مدح الراسخين في العلم بأنهم قالوا آمنا به، ولو كانوا عالمين بـــتأويل المتشـــابه على التفصيل لما كان في الإيمان به مدح؛ لأنّ من علم شيئاً على التفصيل لابد أن يؤمن به، وإنما الراسخون يعلمون بالدليل العقلي أنّ المراد غـــير الظاهـــر ويفوضون تعيين المراد إلى علمه تعالى، وقطعوا أنه الحق ولم يحملهم عدم التعيين على ترك الإيمان.

ولأنـــه لو كان الراسخون معطوفاً على الله للزم أن يكون: (يقولون) خبر مبـــتدأ، وتقديره: هؤلاء أو هم، فيلزم الإضمار أو حال والمتقدم الله والراسخون، فـــيكون حـــالاً من الراسخين فقط، وفيه ترك للظاهر؛ ولأنّ قوله: (كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) يقتضي فائدة؛ وهو أنهم آمنوا بما عرفوا بتفصيله وما لم يعرفوه ولو كانوا عالمين بالتفصيل في الكل عرى عن الفائدة"[1].

ومـــن خلال الكلام السابق نقف على أنّ الواو تحتمل الوجهين، وبالتالي تترتب أحكام، ومعان جديدة، إلا أنّ الظاهر أنّ الواو للاستئناف، مع جواز صحة العطف.

---

(١) أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط ٢/٣٨٤ .

وأنّ جملــة: (الرّاسخون في العلْم) جملة جديدة منقطعة عما قبلها خبرها: (يقولــون آمنّا به) ما علمنا به وما لم نعلم، وأن علم تأويل المتشابه مختص بالله تعالى.

وآيــة أخــرى وهي قوله تعالى[1]: (والشّمْسَ والقَمر والنُّجُومَ مُسخَّرَاتٍ بأمْرِه)، فقــد قرئــت الأربعة بالرفع والنصب، أما الرفع فعلى الابتداء والخبر مســخرات، وأما النصب فعلى تقدير: "وخلق الشمس والقمر والنجوم مسخرات"، فيكون نصب مسخرات على الحال، أو يكون على إضمار جعل فيكون مسخرات مفعولاً به[2].

وآيــة ثالثة، وهي قوله تعالى[3]: (وجعلَ كلمةَ الّذِين كفَرُوا السُّفْلَى وكَلِمةُ اللّــه هِــي العُلْــيا)، كل القراء أجمعوا على رفع (كلمة) على الابتداء وهو وجه الكلام وأتم في المعنى، وقرأ الحسن ويعقوب الحضرمي بالنصب بـــ (جعل).

وفــيه بعــد مــن المعنى ومن الإعراب؛ أما المعنى فإنّ كلمة الله لم تزل عالــية، فيــبعد نصبها بجعل لما في هذا من إبهام أنها صارت عليا وحدث ذلك فيها ولا يلــزم ذلــك فــي: (الذين كفروا)؛ لأنها لم تزل مجعولة كذلك سفلى بكفرهم[4].

---

(1) ٥٤/الأعراف.

(2) مجدي محمد حسين عبد الله: "الواو في القرآن الكريم" ص١١٣.

(3) ٤٠/التوبة.

(4) أبو محمد المكي: "مشكل إعراب القرآن" ٣٢٩/١

وينظر النحاس: "إعراب القرآن" ١٩/٢ .

وهكذا نرى أنّ الواو توجب الشركة وتكون للعطف؛ لافتقار الكلام الثانى للأول، وتكون استئنافية إذا كان الكلام الثانى منقطعا عن الأول غير مفتقر إليه[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الواو العاطفة تكون محل احتمال وخلاف فى بعض الجمل، مثل قولنا: "قعد عمرو وزيد قام" يجوز أن تكون اسمية وفعلية[2]، والأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين.

فـ "زيد قام" جملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور، وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت: "زيدٌ قام وعمرو قعد عنده"، فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع[3]، لأنّ جملة "وعمرو" قد يحتمل جعلها فعلية إن عطفت على جملة "قام"، ويحتمل جعلها اسمية إن عطفت على جملة "زيد قام"[4].

---

(1) مجدى محمد حسين عبد الله: "الواو فى القرآن الكريم" 116

(2) كمال بسيونى: "الجمل النحوية" 28

(3) ابن هشام: "مغنى اللبيب" تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، 2/437

(4) حاشية الدسوقى 2/39

*** ثانيًا: احتمال حتى عاطفة أو استئنافية:**

و"حـــتى" تشبه "الواو" – من خلال هذه الناحية – وإن كانت تختلف عنها فـــي ثلاثـــة جوانب ليس هناك مجال لذكرها[1]، لكن علينا أن نعرف أن "حتى" حرف يأتي لثلاثة معان[2]:

أحدهمـــا: أن تكون حرفًا جارًا بمنزلة إلى فى المعنى والعمل مع مخالفتها لها فى ثلاثة أمور ليس مجالها هنا[3].

الثانى: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو مع مخالفتها لها فى ثلاثة أمور ليس مجالها هنا.

الثالث: أن تكون حرف ابتداء.

وتدخل "حتى الابتدائية" على الجملتين الاسمية والفعلية وهى مفيدة لانتهاء الغايـــة، والمشـــهور وهو رأى الجمهور أنّ الجملة بعدها مستأنفة، لكن الزجاج وابـــن درســـتويه يـــريان أنها فى موضع جرّ، وبالتالى تكون حتى "حرف جر"، وليست ابتدائية، كما فى قول جرير:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكل

فالجملة الاسمية (ماء دجلة أشكل) استئنافية عند الجمهور وهى فى موضع جر عند الزجاج وابن درستويه[4].

---

(1) السيوطى: "الأشباه والنظائر" ٢/٢٧٠ .

(2) ابن هشام: "مغنى اللبيب" محيى الدين عبد الحميد ١/١٤١.

وانظر له: "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد العبيدى من ص١٠٠ إلى ص١٠٥.

(3) انظر: أ/ عباس حسن: "النحو الوافى" ٢/٤٨٢ .

(4) د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ص٤٠ .

وهناك من يزيد نوعا رابعا، وهو أنها تضمر بعدها (أن) وتدخل على الأفعال[1] المضارعة فتنصبها[2].

تقول - إذا كانت غاية - "قام القومُ حتى زيدٍ"، "ورأيتُ القوم حتى بكرٍ"، "ومررتُ بالقومِ حتى جعفرٍ"، وإذا كانت عاطفة قلت: "قام القومُ حتى زيدٌ"، "ورأيتُ القوم حتى زيداً"، "ومررتُ بالقوم حتى زيدٍ"، وإذا ابتدأت بعدها الكلام قلت: "قام القومُ حتى زيدٌ قائمٌ"، "ومررتُ بهم حتى جعفرٌ مرور به"[3].

ونلاحظ في الأمثلة السابقة جميعها أن المعنى واحد في الاستعمالات الثلاثة وهو انتهاء الغاية ودخول الغاية في المغيا أي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها لكن العمل النحوي مختلف في الحالات الثلاث ومن ثم ترد هذه الاحتمالات الثلاثة في نحو قولهم: "أكلتُ السمكةَ حتى رأسها".

حيث يرد في كلمة "رأس" الجر على اعتبار أن هذه الكلمة داخلة في حكم ما قبلها أي قد أكل الرأس[4]، وتعتبر حتى هنا حرف جر، ويرد الرفع على اعتبارها حرف استئناف أي ابتدائية فالواقع بعدها جملة ذكر منها المبتدأ ومن ثم يقدر الخبر وهو "مأكول".

كما يرد النصب على اعتبار (حتى) عاطفة بمعنى الواو، والطريف أنّ الرأس مأكول في الحالات الثلاث؛ أي: أنّ المعنى لا يتغير[5].

---

(1) ابو حصر المجاشعي: "شرح عيون الإعراب" ص٢٠٩

(2) السيوطي "الإتقان في علوم القرآن" ١٩٢/٢

(3) ابن جني "اللمع في العربية" تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ، ١٢٣

(4) عبد القاهر الجرجاني: "العوامل المائة النحوية" شرح د/ البدراوي زهران، ص١٧٢

(5) د/ ظاهر حمودة، أسس الإعراب ومشكلاته ص٩٢

ففــي الحــالات الثلاث يسير المعنى لكن درجته تختلف باختلاف التقدير، ففــي حالــة الجــر تكــون هــناك جملة واحدة متماسكة وهى الحالة الفضلى، أما فى حالة الرفع فيكون هناك جملتان جملة أولى فعلية تليها جملة ثانية اسمية، والجملــة الاســمية تبرز صفة ثابتة عند الأكل؛ حيث إنه متعود على أكل رأس السمكة دائمًا عندما يأكل سمكًا.

أمــا فــى حالة "حتى" عاطفة فتكون رأس السمكة معطوفة على السمكة وهو بهذا التعبير - بذلك التقدير - يكون قد أحدث طفرة أو شيئًا لم يكن متعودًا علــيه، فهو شيء غريب أنه أكل رأس السمكة أو السمكة كلها، وربما يريد هنا أن يــبرز شــدة جوعه أو شدة تلهفه وتلذذه بالسمكة؛ ومن هنا كان العطف على الســمكة وجعــل الجملــة كلهــا جملة واحدة فعلية أعرب من خلاله عن حدث - ربما - لم يكن فى ذهن المستمع لأنه لم يكن آخذ على هذا.

ومن خلال هذا العرض البسيط نقف على أن "حتى" حرف لانتهاء الغاية فهــى ثابــتة علــى هذا لكن تقديرها الإعرابى يؤدى لاحتمالية الجملة للاسمية والفعلــية وهــذا مــا يكون له أثره فى الدلالة كما بينا حيث إنها فى حالتى الجر والعطف كانت الجملة فعلية، أما فى حالة الاستئناف كانت هناك جملة اسمية لها دلالــة خاصــة بهــا كما يقول سيبويه عن دلالة الاسم "أن له من القوة ما ليس لغيره"(1).

وعــندما نبحث فى صحيح البخارى نجد أحاديثاً كثيرة وردت فيها حتى إلا أن الغالــب الجــرّ إلا أنــه هــناك حديث أتى بالرفع مع جواز غيره، وهو: حدثــنا اســماعيل قــال: حدثــنى مالك بن هشام بن عروة، عن امرأته فاطمة،

(1) سيبويه: "الكتاب" تحقيق/ عبد السلام هارون، ٢٢٩/٤ .

عـن جدتها أسماء بنت أبى بكر أنها قالت: أتيت عائشة زوج النبى – صلى الله عليـه وسـلم – حيـن خسفت الشمس، فإذا الناس قيام يصلون، وإذا هى قائمة تصلى، فقلت: ما للناس ؟ فأشارت بيدها نحو السماء، وقالت: سبحان الله،

فقلت: آية ؟ فأشارت، أى: نعم، فقمت حتى تجلانى الغشى، وجعلت أصب فـوق رأسـى ماء، فلما انصرف رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حمد الله، وأثـنى عليه، ثم قال: "ما من شيء كنت لم أراه إلا قد رأيته فى مقامى هذا حتى الجنةُ والنار"[1]..".

وفى كلمة "الجنة" و "النار" المعطوفة عليها نجد عدة أوجه:

١- يجـوز الجـرُّ على أنّ "حتى" حرف جرّ، والاسم الذى بعدها مجرور بها، فتكون "حتى الجنة والنارِ" وتكون الجملة هنا فعلية بدأت بالفعل "رأى".

٢- يجوز النصب على أن "حتى" عاطفة، وتكون الجنة مفعولاً به ثانيًا لـ "رأى"، وتكون الجملة فعلية.

وفى هاتين الحالتين فإنّ دلالة الجملة تدل على التغير والتقلب وتبدل الشأن فى الرؤية التى رآها الرسول، لكن هذا ضعيف قياسًا بالحالة الثالثة، وهى:

٣- الـرفع علـى أنّ الجـنة خـبر والجملة اسمية، وهذا أنسب للمعنى؛ لأنّ وصـف الجـنة ثابـت بنعيمها وجمالها، وكذلك وصف النار ثابت بعذابها وقبحها؛ فالجنة والنار من الأشياء اللازمة المستمرة لذا فرؤيتها – فى الحديث – دائمة من هنا كان التعبير بالجملة الاسمية وذكر الرفع وشيوعه أرجح.

---

(١) ابن حجر العسقلانى: فتح البارى شرح صحيح البخارى، تحقيق عبد العزيز بن باز، الحديث رقم ١٨٤

** رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور:

ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: "أمامك زيدٌ، وفى الدار عمرو"، وإليه ذهب الأخفش فى أحد قوليه، وكذلك المبرد من البصريين[١].

وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء[٢].

فالظرف والجار والمجرور إذا قوى فيهما جانب الفعل باعتمادهما إما على إستفهام؛ نحو[٣]: (أفي اللّه شكٌ)، أو نفى؛ نحو[٤]: (ما لَكُمْ منْ إلَه غَيْرُهُ)، أو على مخبر عنه؛ نحو: "زيد فى الدار أبوه"، أو موصوف؛ نحو[٥]: (أوْ كَصَيِّبٍ مِن السّماء فيه ظلُماتٌ)، أو صاحب حال؛ نحو: "مررت برجل معه صقر صائداً به غداً"، أو وقع صلة؛ نحو: "جاء الذى فى الدار أبوه"، يجوز فى ذلك كله أن يرتفع ما بعدها على الفاعلية، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، كما يجوز أن يجعل على الابتداء والخبر بالتقديم والتأخير[٦].

---

(١) انظر: ابن الحاجب "الكافية فى النحو" شرح رضى الدين الإستراباذى ٨٣/١ .

: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٩٢/١.

: الشيخ خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح" ١٩٨/١ .

(٢) الأنبارى: "الإنصاف فى مسائل الخلاف" تحقيق/ محيى الدين عبد الحميد، ٥١/١ .

(٣) ١٠/ إبراهيم

(٤) ٥٩/ الأعراف.

(٥) ١٩/البقرة.

(٦) انظر: أبا على الفارسى: "المسائل العضديات" حققه شيخ الراشد، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦م، ص٢٣٩.

واشترط ذلك عند سيبويه إذا لم يكن الواقع بعدهما حدثًا لفظًا؛ نحو: "اليوم الخروج"[1]، أو تقديرًا؛ نحو[2]: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً)، فإذا كان الواقع بعدهما حدثًا لا يشترط الاعتماد عند سيبويه.

ولعلَّ السر في هذا هو أنَّ الحدث أدعى للحصول والوقوع فيصرفه معناه إلى نفسه، وإن لم يكن قويًا بخلاف الجثث فإنها تستدعي مزيد قوة.

أما إذا لم يعتمد الظرف والجار والمجرور؛ فالجمهور يوجبون الابتداء ولا يجيزون إعمالها، والأخفش والكوفيون يجيزون إعمالها؛ لأنَّ الاعتماد عندهم ليس بشرط.

ومن ذلك قوله تعالى[3]: (وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)، وقوله تعالى[4]: (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)؛ فـ (عذاب) في هذا ونحوه يرتفع بالابتداء عند سيبويه، والظرف قبله خبر عنه، وهو (لهم).

وعند الأخفش والكوفيين يرتفع (عذاب) بقوله (لهم)؛ لأنَّ (لهم) ناب عن الفعل، وإنما رفع الأخفش الاسم بالظرف في نحو هذا؛ لأنه نظر إلي هذه الظروف فوجدها تجري مجرى الفعل في مواضع، وهي أنها تحتمل الضمير، كما يحتمله الفعل وما قام مقامه من أسماء الفاعلين، ويؤكد ما فيها كما يؤكد ما في الفعل وما قام مقامه.

---

(1) انظر أبا علي الفارسي. المسائل المنثورة تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص185

(2) 39/فصلت.

(3) 7/البقرة

(4) 10/البقرة

نحـــو قولك: "مررت بقوم لك أجمعون"، وتنتصب عنها الحال كما تنتصب عـــن الفعـــل، وتوصل بها الأسماء الموصولة كما توصل بالفعل والفاعل فيصير معهـــا ضـــمير الموصـــول كما يصير ضميره في الفعل وتوصف به النكرة كما توصف بالفعل والفاعل[1].

فلمـــا رآها في هذه المواضع تقوم مقام الفعل أجراها أيضًا مبتدأ مجرى الفعـــل فرفع بها الاسم كما رفع بالفعل إذ قامت هذه الظروف مقام الفعل في هذه المواضـــع، فقـــال فـــي: "عـــندك زيـــد وفـــي الـــدار عمرو"، وقوله تعالى[2]: (ومِنْهُمْ أُمِيُّون)، وقوله تعالى[3]: (ومِن النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ)، ونحو ذلك إنه مرتفع بالظرف[4].

ونـــأخذ مـــثالاً تطبيقـــيًا على ما ذكرنا، وهذا المثال ذكره ابن هشام وهو: "أفـــي الدار زيد، وأعندك عمرو" فإنا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعًا بمبتدأ محـــذوف تقديـــره: "كائـــن" أو "مســـتقر"، فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، وذات فـــاعل مغـــن عـــن الخـــبرفي الثانية[5]، وإن قدرناه فاعلاً باستقر ففعلية، أو الظرف فظرفية[6].

---

(1) د/ سمير أحمد عبد الجواد: "الإهمال دراسة تفصيلية نحوية" مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ص٦٤، ٦٥.

(2) ٧٨/البقرة.

(3) ٢٠٤/البقرة.

(4) الزجاج: "إعراب القرآن" د/ عبد الجليل شلبي ٥١٢/٢، ٥١٣.

(5) انظر: د/ طاهر حمودة: "أسس الإعراب ومشكلاته" ٣٣، ٣٤.

(6) ابن هشام: "مغني اللبيب" تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - ٤٣٥/٢.

وانظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣٧/٢

كمال سيبولي: "الجمل النحوية" ٢٦

والدلالـــة تخـــتلف هنا إن كانت اسمية عن كونها فعلية؛ ففى حالة الاسمية يكون زيد ملازمًا للثبوت والملازمة للدار، ويكون السؤال هنا تقريرى.

أما إذا أردنا الفعلية فيكون وجود زيد في الدار متقلب ومتغير؛ حيث يكون هـــناك فـــى وقـــت ولا يكون هناك فى وقت آخر، ويكون الاستفهام هنا غرضه الفهـــم؛ فهو يسأل سؤالاً يريد منه جوابًا، وإن كانت هذه الحالة - الحالة الفعلية - هى التى تلاءم هذا السياق فى هذا المثال.

** آيات قرآنية تحتمل الوجهين:

قبل أن نتحدث عن هذه المسألة نود أن نشير إلى أنّ هناك جملاً سمعت عن العرب تحتمل الوجهين أيضًا، ولا نستطيع بالطبع حصرها، إنما نستطيع أن نذكر أنها ترجع لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحويين، أو للوصل والقطع؛ فكل هذه الأسباب تؤدي إلى هذا الاحتمال.

ونأخذ جملة ذكرها ابن هشام في هذا المبحث ونقلها عنه النحويون، وهو قوله: "قاما أخواك"، حيث قال: "إن الألف إن قدرت حرف تثنية، كما أنّ التاء حرف تأنيث في "قامت هند"، أو اسمًا، و"أخواك" بدل منها، فالجملة فعلية، وإذا قدرت اسمًا وما بعدها مبتدأ، فالجملة اسمية قدم خبرها"[1].

وسار على هذا الدرب بعض من المحدثين[2]؛ حيث نرى الدكتور طاهر حموده يذكر جملة: "قاما أخواك"، و "قاموا الرجالُ" و "قمن النسوة"، ونحوها إن قدرت الألف والواو والنون ضمائر وقعت فاعله والاسم الظاهر بعدها بدل منها، فالجمل فعلية، وكذلك إن قدرت الألف والواو والنون حروفًا علامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث، كما في لغة "أكلوني البراغيث"، فالأسماء الظاهرة تقع فاعله والجملة فعلية أيضًا.

وإن قدرت الألف والواو ضمائر وقعت فاعلة والأسماء بعدها تقع مبتدأ؛ فالجمل اسمية المبتدأ فيها مؤخر، والجملة الفعلية المقدمة تعرب في محل رفع الخبر، كأننا قلنا: "أخواك قاما"، "والرجال قاموا"، "والنسوة قمن"[3].

---

(1) ابن هشام: "مغني اللبيب" تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢/٤٣٦.

(2) انظر كمال بسيوني "الجمل النحوية" ٢٧

(3) د/ طاهر حمودة- "أسس الإعراب ومشكلاته" ٣٥

أمـــا الآيات فكثيرة جدًا لا نستطيع ذكرها؛ لذا نأخذ بعضًا منها على سبيل المثال لا الحصر.

• أولاً فواتح بعض السور:

اخـــتلف الـــنحاة في إعراب فواتح السور ويرجع ذلك إلى تقدير المحذوف فمـــنهم مـــن رأى أنها جملة اسمية وآخرون رأوا أنها فعلية مثل قوله تعالى[1]: (الم).

وقد ذكر الأنبارى[2] في هذه الآية مجموعة من الآراء نسبت معظمها إلى قائلـــيها قد تعرب: (الم) في موضع نصب بفعل مقدر تقديره: "اقرأ الم"، ويجوز أن يكـــون رفعًا على تقدير مبتدأ، والتقدير: "هذا الم"، وقد أجاز الفراء أن يكون (الم) مبتدأ و(ذلك) خبره، وأنكره أبو إسحاق الزجاج[3].

• قوله تعالى[4]: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا):

قـــرأ بعض القراء الآية الكريمة بالرفع تارة وأخرى بالنصب، ويعود ذلك أيضًا إلى التقدير، فالذى قرأ بالرفع قدرها مبتدأ وما بعدها خبر لها.

والـــذي قـــرأ بالنصـــب فاعتـــبرها جملـــة فعلية، والتقدير في تلك الحالة اسجنوا[5].

---

(١) ١/البقرة.

(٢) الأنبارى: "البيان في غريب إعراب القرآن" طه عبد الحميد ١/٣٢ .

(٣) للزجاج: "معاني القرآن وإعرابه" عبد الجليل شلبي، ٢/٣ .

(٤) ٣٨/المائدة.

(٥) انظر: د/ فتحي الدجني: "الجملة النحوية" ص ٨٤ .

* قوله تعالى[1]: (يا جبالُ أوِّبي معهُ والطَّيْر):

اختلف النحاة في قراءة (والطير) أنصبًا أم رفعًا؛ فالذي نصب جعلها جملة فعليــة، والذي رفع جعلها جملة اسمية حذف خبرها، قال الفراء: "إن النصب في كلمــة الطــير علــى إضمار سخرنا"[2]، كما ذهب الخليل بن أحمد إلى الرفع، وأبو عمرو بن العلاء إلى النصب.

* قوله تعالى[3]: (وأمَّا ثمودُ فهديناهُمْ):

اخــتلف الــنحاة في إعراب كلمة (ثمود)؛ والخلاف في الحقيقة يعود إلى تقديــر الجملة اسمية أم فعلية؛ فرأى عبدالله بن أبي إسحاق أنها فعلية وقرأ (ثمود) نصبًا، أما جمهور النحاة فرأوا أنها مرفوعة فهي عندهم مبتدأ والجملة اسمية[4].

* قوله تعالى[5]: (قالُوا معذرةً إلى ربِّكُمْ):

اخــتلف القــراء في قراءة (معذرة) أنصبًا أم رفعًا، فقراءة القراء العشرة (معــذرة) بالرفع إلا حفصًا، فالذي قرأ رفعًا، فهي عنده جملة اسمية، أما الذي قرأ نصبًا فهي عنده جملة فعلية[6].

---

(1) ١٠/سبأ.

(2) الفراء: "معاني القرآن" ٢/٢٥٥.

وانظر: أبا حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٣/٤٧٦ .

(3) ١٧/فصلت.

(4) د/ عضيمة: "فهرست شواهد سيبويه" ص٤٣ .

(5) ١٦٤/الأعراف.

(6) سيبويه: "الكتاب" عبد السلام هارون ١/١٦١ .

* قوله تعالى[1]: (وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ):

ذهب بعض النحاة إلى القول بأن (حمالة) تقرأ رفعاً وعلى هذا الأساس يكون الخبر (وامرأته حمالة الحطب) جملة اسمية، أما الذين قرأوا (حمالة) نصباً فعندهم يكون الخبر جملة فعلية[2].

والقرآن مليء بالآيات التي تحتمل الوجهين، وهذا إعجاز قرآني، حيث إن المعنيين صحيحان لكن درجة الدلالة من حيث قوة الكلمة أهي سم أم فعل ؟ فالفعل أثقل من الاسم[3]، وغيره من الفروق الدلالية التي ذكرناها في غضون البحث.

وأذكر بعض الآيات التي تحتمل الوجهين والتي ذكرها الخليل بن أحمد في كتابه "الجمل في النحو"[4]، في "وجوه النصب"، و "وجوه الرفع".

وقد استخرجت هذه الآيات من خلال قراءتي لهذا الكتاب، حيث لاحظت أن هذه الآيات كان الخليل يذكر لها وجهي الرفع والنصب، أو وجهًا اسميًا ووجهًا فعليًا، وهذه الآيات على الترتيب قوله تعالى:

(١) (إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) (البقرة:٢).

(٢) (وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة:٤٢).

(٣) (وَقُولُوا حِطَّةٌ) (البقرة:٥٨).

---

(١) ٤/المسد.

(٢) د/ فتحي الدجني: "الجملة النحوية" ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦

(٣) السيوطي: "الأشباه والنظائر" ١/٣٢٢

(٤) انظر الخليل بن أحمد الفراهيدي: "الجمل في النحو" ص ٣٥ إلى ٢٧٣

(٤) (قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) (البقرة:١٣٥).

(٥) (صِبْغَةَ اللَّهِ) (البقرة:١٣٨).

(٦) (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) (البقرة:١٧٧).

(٧) (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) (البقرة:٢١٩).

(٨) (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) (البقرة:٢٨٠).

(٩) (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) (آل عمران:١١٠).

(١٠) (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) (النساء:٢٩).

(١١) (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ) (النساء:١٧١).

(١٢) (مَا هَذَا بَشَرًا) (يوسف:٣١).

(١٣) (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (النحل:٢٤).

(١٤) (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) (النحل:٣٠).

(١٥) (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) (مريم:٢٩).

(١٦) (لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ) (سبأ:٣).

(١٧) (إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) (سبأ:٤٨).

(١٨) (تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) (يس:٥).

(١٩) (وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا) (الأحقاف:١٢).

(٢٠) (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا) (الحشر:١٧).

ونـــأخذ بعضـــاً مـــن هــذه الآيات على وجه التحليل الموجز ونبدأ بقوله تعـــالى[1]: (وَقُولُـــوا حِطَّـــةٌ)؛ فــ (حطةٌ) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: "سؤالنا حطة"، أو "رغبتنا حطة" ونحوه، وقيل هو حكاية أمروا بقولها مرفوعة فحكوها، ولـــو أعملـــت القول لنصبت[2]؛ ومن هنا فهي تحتمل الوجهين، فإذا كانت اسمية فإننا تدل على الثبوت، وإن كانت فعلية فهي تدل على التغير والتقلب.

ومـــثلها أيضاً قوله تعالى[3]: (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ)؛حيث جعلت كلمة (ثلاثة) مـــرفوعة علـــى أنها خبر، والتقدير: "الآلهة ثلاثة"، أو أنها منصوبة أوقع عليها الفعل[4].

وفـــي قولـــه تعـــالى[5]: (قُـــلْ بَـــلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) نجد هنا وجهين: الاســـمية والفعلية؛ وهما يرجعان لتقدير المحذوف، فقد قرأ الجمهور بنصب ملة بإضـــمار فعل إما على المفعول أي بل نتبع ملة؛ لأنْ معنى قولهم كونوا هوداً أو نصـــارى: اتـــبعوا اليهودية أو النصرانية، وإما على أنه خبر كان؛ أي بل تكون ملة إبراهيم؛ أي أهل ملة إبراهيم[6].

---

(1) ٥٨/البقرة.

(2) انظر: الخليل بن أحمد: "الجمل في النحو" ص١٤٩، أبا حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٢٢٢/١ ، ٢٢٣، أبا محمد مكي: "مشكل إعراب القرآن" ٩٥/١، الفراء: "معاني القرآن" ٣٨/١، القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٣٥٠/١، العكبري: "التبيان في إعراب القرآن" ٣٨/١ ، الصفاقسي: "المجيد في إعراب القرآن المجيد" ص٢٦١ .

(3) ١٧١ /النساء.

(4) الزجاج: "معاني القرآن وإعرابه" تحقيق د/ عبد الجليل شلبي ١٣٩/١ .

(5) ١٣٥ / البقرة.

(6) أبو حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٤٠٥/١ .

وترتبط بهذه الآية آية أخرى وهى قوله تعالى[1]: (صِبْغَةَ اللَّهِ)؛ فقد قرأ الجمهور: (صِبْغَةَ اللَّهِ) بالنصب، ومن قرأ برفع (ملة) قرأ برفع (صبغة)[2].

وهذه مشاكلة فى النص القرآنى للوصول إلى أدق المعانى وأصح التفاسير، وهذا ما نلمسه أكثر فى هاتين الآيتين.

الأولى؛ قوله تعالى[3]: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ).

والأخرى؛ قوله تعالى[4]: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا).

فـ "ما" فى موضع رفع بالابتداء، وهى استفهام معناه التقرير، و(ذا) بمعنى الذى، وهو خبر (ما)، و (أنزل ربكم) صلة (ذا) ومع أنزل هاء محذوفة تعود على "ذا"، تقديره: "ما الذى أنزل ربكم"، ولما كان السؤال مرفوعا جرى الجواب على ذلك فرفع (أساطير الأولين) على الابتداء والخبر أيضًا تقديره: "قالوا هو أساطير الأولين".

أما الوجه الآخر؛ فما وذا اسم واحد فى موضع نصب بأنزل، و(ما) استفهام أيضًا، ولما كان السؤال منصوبًا جرى الجواب على ذلك، فقالوا: (قالوا خيراً)؛ أى "أنزل خيراً"[5].

---

(1) ١٣٨/البقرة.

(2) أبو حيان الأندلسى: "البحر المحيط" ٤١١/١ .

(3) ٢٤/النحل.

(4) ٣٠/النحل.

(5) أبو محمد مكى: "مشكل إعراب القرآن" ٤١٧/١ ، ٤١٨ .

ومن هنا نرى وجهين في الآيتين السابقتين[1]، إلا أننا وجدنا أبا محمد مكي في هاتين الآيتين يرجح الرفع في الآية الأولى، والنصب في الثانية؛ لأنّ سياق الآية يتطلب هذا، وإن كان المعنيان جائزين.

وقد لاحظنا في معظم الآيات السابقة أنّ فكرة الاحتمالية تبنى على أساس اختلاف النحاة في تقدير المحذوف، وكلُّ هذا لخدمة المعنى وفهم النص القرآني على أكمل وجه ممكن.

إلا أننا نجد آيات ترجع للاشتراك اللفظي للكلمة حيث تتعدد إستعمالاتها مثل "كان" التي تأتي ناقصة أو تامة أو زائدة.

ونطبق هذا على قوله تعالى[2]: (وإنْ كان ذو عُسرةٍ)، فـ (كان) هنا في رأى بعض النحاة تامة؛ أي إن حدث ذو عسرة وقيل هي الناقصة، والخبر محذوف تقديره: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق أو نحو ذلك.

ولو نصب فقال: (ذا عسرة)، لكان الذي عليه الحق معنيًا بالذكر السابق، وليس ذلك في اللفظ إلا أن يتحمل لتقديره[1].

---

(1) انظر: الخليل بن أحمد: "الجمل في النحو" تحقيق د/ فخر الدين قباوة ص١٥٩

انظر في الآية الأولى: (ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا أساطير الأولين) ٢٤/النحل ،

القرطبي: "الجامع لأحكام القرآن" ٣٧١٢/٦ ، الزجاج: معاني القرآن وإعرابه" ١٩٤/٣ ، أبا حيان الأندلسي: "البحر المحيط" ٤٨٤/٥ ، العكبري "التبيان في إعراب القرآن" ٧٩/٢ ، د/ أحمد الضاني- "الدرس النحوي في سورة النور" دار الحضارة، طنطا، ١٩٩٥م ص٧

انظر في الآية الأخرى: (ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيرا) ٣٠/النحل

القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" ٣٧١٦/٦ ، الفراء معاني القرآن ١٠٣/٢ ، الزجاج- معاني القرآن وإعرابه ١٩٦/٣ ، أبا حيان الأندلسي "البحر المحيط" ٤٨٧/٥ ، ٤٨٨ ، العكبري: "التبيان في إعراب القرآن" ٢/ ٨٠

(٢) ٢٨٠/البقرة

ونكتفي بهذا القدر دفعا للإطالة؛ حيث إننا من خلال هذا العرض الموجز لآيات قليلة من القرآن مع تحليل بسيط وقفنا على أنها تحتمل الوجهين للاختلاف فــي تقديــر المحــذوف، وأنّ لكلٍّ جملة دلالتها، والغالب عليها الثبوت للاسمية والتجدد للفعلية.

---

(١) انظر: الخليل بن أحمد: "الجمل في النحو" تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ١٢٣.

أبا حيان الأندلسي: "تفسير البحر المحيط" ٢/٣٤٠.

العكبري: "التبيان في إعراب القرآن" ١/١١٧.



# الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على النبي الخاتم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد:

فبعون الله وتوفيقه تم البحث في موضوع هذا الكتاب؛ وهو: "الجمل المحتملة للاسمية والفعلية".

وقد توصلت إلى عدد من النتائج أذكر أبرزها في هذه الخاتمة، وذلك من خلال عرض موجز لما تضمنته هذا الكتاب؛ وهو ما يلي:

**** أهم ما تضمنه التمهيد (تصنيف الجملة وفكرة الاحتمالية):**

- إنّ التقسيم الأساسي للجملة العربية ينحصر في قسمين الاسمية والفعلية، وإليهما يرجع ما دون ذلك كالشرطية والظرفية.
- هناك جمل مترددة بين الاسمية والفعلية على اعتبارات معينة؛ كالاختلاف في التقدير، أو لاختلاف النحويين، ويترتب على هذا اختلاف في معنى الجملة.
- هناك عدة فروق بين التعبير بالجملة الاسمية والتعبير بالجملة الفعلية – من الناحية الدلالية – فالأصل في الجملة الاسمية أنها تدل – في الأغلب – على الثبوت إذا كانت اسمية محضة (أى خالية من فعل)، فإذا تكونت من اسمين مرفوعين دلت على الدوام والاستمرار، وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقرينة.
- إن كانت الجملة الاسمية غير محضة (وهي التي يكون فيها الخبر جملة فعلية) فإنها تفيد مع الثبوت التجدد، وقد تفيد الاستمرار التجددي.

• إنّ الحكم الخالدة المستمرة تصاغ دائمًا فى الجمل الاسمية، أما الجمل الفعلية فإنها تدل على حدث مرتبط بزمن متغير؛ لذا فهى تدل على التغير والتقلب، فاذا استخدمنا الجمل الفعلية بفعل ماض فإن الحدث قد انتهى، وإذا استخدمنا الفعل المضارع فإنها تفيد الحال والاستقبال، وإذا استخدمنا فعل الأمر كان الحدث مرتبطًا بالمستقبل.

• "المسند إليه" هو المحور الذى يحوم حوله المعنى، وليس كلُّ ما تتصدر به الجملة، فقد تتصدر بشىء آخر مقدم أو غيره.

• إن الأساس الجوهرى لاحتمالية الجملة الاسمية والفعلية هو الخلاف بين النحاة واختلافهم فى تقدير المحذوف، وهذا الخلاف لا يرتبط فى أساسه بمنهج مدرسى إنما مبعثه اجتهاد شخص من النحوى يؤدى لتقدير محذوف مغاير لما يقدره غيره.

** أهم نتائج الفصل الأول (جملة المدح والذّم):

• جملة المدح والذّم قد تكون جملة اسمية أو جملة فعليّة، وهذا يرجع للاختلاف فى إعراب المخصوص الذى له عدة إعرابات؛ أشهرها إعرابان؛ الإعراب الأول: أنه مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية قبله (الفعل + الفاعل) خبر مقدم، وفى هذه الحالة تكون الجملة اسمية، ويكون التعبير أقوى دلالة والجملة أكثر تماسكًا وتلازمًا، حيث إنها – هنا – جملة واحدة.

الإعراب الآخر: أن يكون المخصوص خبرًا لمبتدأ محذوف، وهنا تكون الجملة فعلية مكونة من: فعل + فاعل + (ضمير محذوف مبتدأ) + المخصوص (خبر)؛ وهنا يكون التعبير فيه صفة طارئة أو مفاجئة لم تكن معهودة وعليه يكون التعبير أقل فى الدلالة.

- هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول "نعم" و "بئس" أاسمان هما أم فعلان ؟ وقد رجحت آراء البصريين، وهو أنهما فعلان ماضيان جامدان.

** أهم نتائج الفصل الثانى (جملة القسم):

- للقسم حروف وأفعال، كما أن له أسماء، والمشهور الحروف: "ب، ت، ل، و، من".

- فى الأغلب تدرج حروف القسم ضمن الجملة الفعلية، سواء أذكر الفعل أو لم يذكر، حيث يذكر الفعل جوازًا مع الباء، ويحذف مع باقى الحروف وجوبًا.

- حروف القسم كلها أصول وليس منها ما هو فرع عن الآخر، وأكثرها استعمالاً: "الواو"، وأقواها "الباء"، وأخصها "التاء"، أما "اللام" و"من" فقليلا الاستخدام.

- من القليل حذف الفعل وحرف القسم والاكتفاء بالمقسم به.

- جملة القسم الفعلية – من حيث التقدير – أكثر استخدامًا من جملة القسم الاسمية حيث إنها – فى الأغلب – تلاءم طبيعة القسم الذى يأتى لتأكيد حدث معين فى زمن معين، فهنا تقدير مما يتلاءم مع واقع الجملة الفعلية.

- للجملة الاسمية القسمية ألفاظ معينة؛ منها ما هو صريح، ومنها ما هو غير صريح؛ ومن ذلك: "عمرك، قعيدك الله، أيمن، أيم الله، عهد الله.."، وهذه الألفاظ هى موضع الخلاف والقول بالاحتمالية، حيث يجوز أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف أو مبتدأ لخبر محذوف، وتكون الجملة اسمية، وقد تكون مفعولاً به لفعل محذوف، وتكون الجملة فى هذه الحالة فعلية اللهم إن تعين اسميتها بدخول لام الابتداء؛ مثل "لعمر" فهى اسمية لا غير.

** أهم نتائج الفصل الثالث (من الأساليب النّحوية):

- "إذا" و "إن" الشّـرطيتان يكون الاسم الواقع بعدهما مرفوعًا على تقدير فعل محـذوف؛ لأن هاتين الكلمتين يليهما فعل دائمًا، سواء ظاهر أم مقدر، وفى هـذه الحالة تكون الجملة فعلية، وهذا هو الشائع عند النحاة؛ إلا أنّ السهيلى نقـل أنّ سـيبويه يجـيز الابتداء بعد "إذا" الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخـبر فعـلاً وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد "إذا"، وأيده ابن مالك معتمدًا على أنّ "إذا" للفعل ليس كطلب "إن".
- هـناك رأى يجـوز إضـافة إذا الشرطية إلى الجملة الفعلية كثيراً والاسمية قليلاً.
- هناك من أدوات الاستفهام ما يحتمل الاسمية والفعلية بحسب السياق وبحسب تقديـر المحـذوف أو الجـواب وليست قاعدة قياسية تطبق دائمًا، فقد تكون الجملـة اسمية؛ لأن لفظ الاستفهام جوابه إسمى، وقد تكون فعلية؛ لأننا نقدر جواباً للاستفهام فعلى، وهذا ما لمسناه مع "الهمزة"، و"ماذا"، و"كيف".
- من المسائل النحوية التى تحتمل الوجهين مسألة "الاشتغال"؛ حيث إن إعراب المشـغول عـنه يشـترك بين المبتدأ والمفعول به، وكلٌ منهما يخص جملة بعينها.
- جملـة الاشتغال اسمية فى مبناها ويمكن أن تكون فعلية فى معناها وبالتالى فـى إعرابها، حيث تقدر الجملة اسمية المبتدأ فيها هو الاسم المتقدم والخبر هـو الجملـة الفعلية التى تليه، وهذا أرجح فقد تقدم الاسم لأنه معلوم وأخبر عنه بالجملة الفعلية لأنّ معناها مجهول.

أو تقـدر الجملـة فعلـية فيعرب الاسم المتقدم مفعولاً به لفعل يقدر تبعاً للمعـنى، وهـذا رأى "مـرجوح" لحاجتنا إلى التقدير والتأويل والبحث عن فعل ملاءم للمعنى، ورأى جمهور النحاة أن تكون الجملة الفعلية مفسرة للمحذوفة فلا محل لها إعرابيًا.

- فـى إعـراب ما بعد "لاسيما" تعدد أوجه الإعراب مما يجعل الجملة تحتمل الاسـمية والفعلـية؛ فالاسـمية إذا كان ما بعد لاسيما خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا (وذلك فى حالة إذا كانت "ما" اسمًا موصولاً)، والفعلية إذا كان ما بعد "لاسيما" مفعولاً به لفعل محذوف (وذلك فى حالة إذا كانت ما حرفًا زائداً).

** أهم نتائج الفصل الرابع (أنواع أخرى):

- جملـة البسـملة تحـتمل الاسمية والفعلية بحسب تقدير المحذوف؛ فإن قدر المحـذوف: "أبـدأ باسم الله" فالجملة فعلية - وهذا ما رجحه معظم النحويين والمفسرين - وإن قدر المحذوف: "ابتدائى باسم الله" فالجملة اسمية.

- مـن الأفضـل تقدير "فعل" - فى جملة البسملة - حتى تكون الجملة فعلية، حيث يتجدد اسم الله بتجدد كل فعل فى كلّ وقت، كما يصح التقدير الاسمى.

- الاسـم الواقـع بعد "لولا" يحتمل الوجهين؛ حيث إن "لولا" حرف له قسمان؛ الأول: حـرف امتـناع لوجـود، وهـو محل البحث، حيث تحتمل الجملة الوجهين، الآخر: حرف تحضيض، وتختص بالأفعال، ويليها فعل المضارع وقلما تدخل على الاسمية.

- لـولا الامتناعـية مختصـة بالأسماء، والاسم الواقع بعدها مبتدأ عند أكثر النحويين؛ وعليه فالجملة - فى هذه الحالة - اسمية، لكنْ الكوفيين ذهبوا إلى

أنّ الاســم المرفوع بعد "لولا" ليس بمبتدأ، فقد قال الكسائى: "إنه اسم مرفوع بفعل مقدر أى فاعل"، وقال بعضهم هو مرفوع بــ"لولا" لنيابتها مناب "لو لم يوجد" من هنا تكون الجملة فعلية.

- يخــتلف التعبير بالجملة الفعلية عن التعبير بالجملة الاسمية فى "لولا" – كما رأيــنا قــبلاً فى الفرق بين التعبيرين – إلا أنّ الأفضل هنا أن يكون ما بعد لــولا الامتناعــية "مبــتدأ" أى جملة اسمية؛ لأنّ معنى "لولا" حرف امتناع لوجــود، إذن فهــنا حكم مطلق وثابت، حيث يمتنع شىء لوجود غيره، فهذه صفة ثابتة تلائم التعبير بالجملة الاسمية.

- "مذ ومنذ" يكونان حرفا جرّ، كما يكونان اسمان، فيكونان حرفان إذا أنجر ما بعدهمــا، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما، وهذا محل الاحتمالية للوجهين؛ حيث إنّ مــا بعدها يحتمل الابتداء فتكون الجملة اسمية، كما يحتمل الفاعلية فتكون الجملة فعلية، وعندما يكونان مبتدأين والزمان المرفوع بعدهما خبرهما تكون الجملــة أكثر تأكيدا، أما إذا كان المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر فيكون هنا نوع من التغير.

- النعت المقطوع يحتمل الوجهين، فإن كانت الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم وكان الموصوف معلوما عند المخاطب جاز الاتباع والقطع، فإذا قطعت فإن القطــع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر، وإلى النصب بإضمار فعل تقديره "أمــدح" إن كانت الصفة مدح، أو "أذم" إن كانت الصفة صفة ذم، أو "أرحم" إن كانت الصفة صفة ترحم.

- هــناك مــن الجمــل التى تحتمل الوجهين وذلك فى حالة ما يحتمل العطف والاســتئناف – أحــياناً– كالواو و "حتى"؛ حيث قد يكونان عاطفين، فتكون

هـــناك جملة واحدة متماسكة، وقد تقطع عما قبلها ويكونان للاستئناف، وهنا تكون جملة أخرى؛ ومن هنا يتولد احتمال الجملة للوجهين.

- مـــن الجمل التى تحتمل الوجهين: الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجار والمجـــرور؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإلـــيه ذهـــب الأخفـــش والمـــبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنَّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء.

- هـــناك إخـــتلاف بيـــن النحوييـــن بحسب المدارس أحيانًا، وبحسب الأفراد وآراءهـــم الشخصـــية وانشـــقاقهم عـــن رأى مدرستهم أحيانًا أخرى، وهذا الاخـــتلاف مـــن الأســـباب التى تؤدى إلى القول باحتمالية الجملة للاسمية والفعلية.

- هـــناك جمـــل عربية كثيرة بالإضافة إلى عدد كبير من الآيات القرآنية التى تحـــتمل الوجهيـــن، وذلك للاختلاف فى تقدير المحذوف، أو للاختلاف فى الآراء الـــنحوية، أو للتقديم والتأخير فى الجملة مما ينشأ عنه القول باحتمالية هذه الجملة أو هذه الآية للاسمية والفعلية.

- عندما تحتمل الآية أو الجملة الوجهين فلا خلل فى هذا، إنما ذلك يؤكد بلاغة النص القرآنى وإعجازه.

- عـــندما تـــرجح ماهية جملة عن جملة أخرى، فإن هذا يلاءم طبيعة المعنى أكثر، مما يؤدى إلى قوة الدلالة ووضوح تأثيرها لدى المستمع.



# ملخص لمضمون الكتاب
# باللغة الإنجليزية



# *Thesis for Master Degree*

***Title***

## ·Probable phrases of Noun and Verb"

## astudy in grammer and syntax

It is known that Arabic phrases are twokinds :

Noun phrase and verb. phrase, but there are some phrases probable to be both . This was the subject of this thesis which affect the meaning that is the affirmation of the noun phrase and the innovation of the verb phrase .

The thesis consisted of preface, introduction, four chapter and a conclusion .

The preface dealt with the nature of the phrase that go between the two kinds because of the difference in considerations or difference among grammarians . Besides focusing the important difference between expressions using the two phrases .

The first chapter was about the phrase of praise and phrase of degradation . It is likely to be both sides because of the difference ameng grammerians in the conjugation of the specified and hence change in meaning emerges at least from the point of strength and weakness in expression .

The second chapter was about the" Swearing phrase" the main difference in swearing phrase which starts with a noun with the consideration of the ommitted before this noun when the ommitted was anoun, then the phrase is anoun one, while if the ommitted was averb, then the phrase is averb one . According a syntax change emerge .

The third chapter was about" the grammer stylistics" . The style is atyle of phrases goon along together . There were found some grammer styles that are likely to take both sides .

1 . The conditioned" if" and the conjugation of the noun coming after it and also with "when" .

2 . Some question articles according to the structure and the ommitted consideration or the answer, but it is not astandard rule .

3 . The issue of" accupation" and the conjugation of the unoccupied which is mutual between the topic and the object, each of then deals with certain phrase .

4 . The conjugation of the noun after . "لاسيما"

The fourth chapter was about" other kinds" it dealt with :

1. The Good's name" البسملة phrase which is likeable to both sides according to the ommitted wether it is noun or verb

2. The noun coming after the refusing but لولا whether it topic or subjected of or ommited verb .

3. since منذ and the it contracted form (مذ) and the conjugation of the noun coming after then as it is likable of the two kinds .

4. The separted objective is praising or degradation or pitying and the described is known .

To the listoner, its possible both the procession and the cutting off, through them comes the probability.

5. The phrase with probable both togetherness and resume such as and الواو and even . حتى

6. The" accented المرفوع noun coimg after the semi - phrase .

There one somany Arabic phrase besides some verses of the Holy Quran likely to have the two kinds due to the difference. In the consideration of the ommitted or due to the difference amany grammarians to highlight the meaning when we prefere the nature of one phrase to another phrase, this suits the real meaning more than the strength of syntax and clarify of effect on the listener .



# المصادر والمراجع



## المصادر والمراجع


د/ إبراهيم أنيس:

"من أسرار العربية" مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م.

د/ إبراهيم بركات:

"الجملة العربية" مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٢م.

"الإبهام والمبهمات في النحو العربي" دار الوفاء بالمنصورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

د/ إبراهيم محمد الصفاقسي:

"المجيد في إعراب القرآن المجيد" تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٩٢م.

أبو البقاء الكفوي :

"الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية" تحقيق الدكتور: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

أبو الحسن الرماني:

"معاني الحروف" تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة ١٩٨١م.

أبو الحسن المجاشعي:
" شـــرح عـــيون الإعراب " تحقيق الدكتور/ حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.

أبو حيان الأندلسي:
* "تفسير البحر المحيط"، وبهامشه "تفسير النهر الماد من البحر لأبى حـــيان"، كـــتاب: "الـــدر اللقيط من البحر المحيط" للإمام تاج الدين الحنفى، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
* "ارتشـــاف الضـــرب من لسان العرب" تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدنى، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ١٤٠٤ هـــ/١٩٨٤م، الجـــزء الثانى، ١٤٠٨هـــ/١٩٨٧م، الجزء الثالث، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
* "النكـــت الحســـان فـــى شـــرح غايـــة الإحسان" تحقيق الدكتور/ عبدالحســـين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـــ / ١٩٨٨م.

أبو محمد مكى بن أبى طالب:
"مشـــكل إعـــراب القـــرآن" تحقـــيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧م.

د/ أحمد سليمان ياقوت:
"الـــدرس الدلالـــى فـــى خصائص ابن جنى" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

د/ أحمد الضانى:

* "الدرس النحوى فى سورة النور" دار الحضارة، طنطا، ١٩٩٥م.
* "الجملة الاسمية المنسوخة" دار الحضارة، طنطا.
* "المدخل إلى دراسة الجملة العربية والجملة الاسمية المجردة" دار الحضارة، طنطا، ١٩٩٦م.
* "الأبنية الصرفية للوظائف النحوية فى الجملة الفعلية" ١٩٩٦م.

د/ أحمد كشك، د/ أحمد عبد الدايم، د/ أحمد بسيونى:

"من التحليل النحوى للكلمة والكلام" مكتبة الزهراء، القاهرة، (د.ت).

د/ أحمد مكى الأنصارى:

"نظرية النحو القرآنى – نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية" دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ .

الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن سعدة المجاشعى):

"معانى القرآن" تحقيق الدكتور/ فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

الأشمونى (نور الدين أبو الحسن على بن محمد):

"شرح الأشمونى على ألفية بن مالك" تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، (د.ت) .

الألوسى (شهاب الدين السيد محمود الألوسى):

"روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى" دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

د/ إميل بديع يعقوب:

"المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية" دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

د/ أمين على السيد:

"في علم النحو" دار المعارف، الطبعة السادسة، ١٩٨٦م.

الأنبارى (أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد):

- "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ومعه كتاب: "الإنتصاف من الإنصاف" تأليف/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- "أسرار العربية" تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- "البيان في غريب إعراب القرآن" تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه، مراجعة/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

الباقلانى (أبو بكر الباقلانى) :

"إعجاز القرآن" مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/١٩٨٧٠م.

البطليوسى (ابن السيد البطليوسى) :

"الحلل في شرح أبيات الجمل" تحقيق د/ مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

د/ تمام حسان:

"اللغة العربية معناها ومبناها" الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣ م.

د/ توفيق محمد شاهين:

"المشترك اللغوى نظرية وتطبيقا" مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى):

"مجالس ثعلب" تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠م.

الجرجانى (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى):

* "العوامل المائة النحوية" شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق الدكتور/ البدراوى زهران، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

* "دلائل الإعجاز" تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

* "العمد - كتاب فى التصريف" تحقيق الدكتور/ البدراوى زهران، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

* "الجمل فى النحو" تحقيق الدكتور/ يسرى عبد الغنى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

* "المقتصد فى شرح الإيضاح" تحقيق الدكتور/ كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٢٠م.

* "أسرار البلاغة" محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت (د.ت).

ابن جماعة (محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة):

"شـرح الكافية" تحقيق الدكتور/ محمد عبد النبى عبد المجيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧م.

ابن جنى (أبو الفتح عثمان بن جنى):

* "الخصـائص" تحقـيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
* "اللمـع فـى العربـية" تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف، عالم الكتـب، الطـبعة الأولـى، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، وهناك تحقيق للدكتور/ حامد مؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ .
* "المحتسـب فـى تبيـن وجـوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" تحقـيق علـى النجدى ناصف، الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
* "سـر صـناعة الإعـراب" الجزء الأول تحقيق/ مصطفى السقا، محمـد الزفـزاف، إبراهـيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة البابى الحلبى بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.

ابن الحاجب (الإمام جمال الدين أبى عمر عثمان بن عمر):

"الكافية فى النحو" شرح رضى الدين محمد بن الحسن الإستراباذى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

ابن حجر العسقلانى:

"فـتح البارى شـرح صحيح البخارى" تحقيق عبد العزيز بن باز، رقم أبوابه/ محمد فؤاد عبد الباقى، دار الفكر، مكة المكرمة (د.ت).

خالد الأزهرى:

"شرح التصريح على التوضيح" دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد):

"إعــراب ثلاثيــن سورة من القرآن الكريم" مكتبة المتنبى، القاهرة، (د.ت).

ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله ن أحمد بن الخشاب):

"المرتجل" تحقيق على حيدر، منشورات دار الحكمة بدمشق، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م.

الخطيب التبريزى:

"شــرح اللمــع فى النحو" تحقيق الدكتور/ السيد تقى عبد السيد، دار والى الإسلامية، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

الخليل بن أحمد الفراهيدى:

"الجمل فى النحو" تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

الرازى (محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى):

"مختار الصحاح" المركز العربى للثقافة والعلوم، بيروت، (د.ت).

رضى الدين الإستراباذى:

"شــرح شــافية ابــن الحاجــب" مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي، حققها أ/ محمد الزفزاف، أ/ محمد محيى الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج):
• "إعــراب القــرآن" المنسوب إليه، تحقيق إبراهيم الإبيارى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣م – ١٩٦٥م.
• "معــانى القرآن وإعرابه" شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى):
• "الجمــل فــى النحو" تحقيق الدكتور/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، دار الأمل، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
• "حــروف المعــانى" حققــة وقدم له الدكتور/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

الزمخشرى:
• "الكشاف عن الحقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه الــتأويل" دار الكــتاب العــربى، بيروت، رتبه وضبطه وصححه/ مصطفى حسين أحمد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
• "المفصــل فى علم العربية" ويذيله كتاب: "المفصل فى شرح أبيات المفصــل" للسـيد محمــد بدر الدين النعسانى، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، (د.ت).

الإمام الزبيدى:
"مختصر صحيح البخارى المسمى" التجريد الصحيح، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

د/ زين كامل الخويسكى:
"اللام الموطئة للقسم فى القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج):
"الأصول فى النحو" تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

السرقسطى (أبو عثمان سعيد بن محمد المعافرى):
"الأفعال" تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م.

د/ سمير أحمد عبد الجواد:
"الإهمال دراسة تفصيلية نحوية" مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر):
"الكتاب" تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

د/ السيد أحمد على:
"من قضايا النحو (التوابع)" دار الثقافة العربية، ١٩٩٣م.

د/ السيد رزق الطويل:
"الخلاف بين النحويين – دراسة وتحليل وتقويم" المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى):
* "همـــع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية" شرح محمد بدر الدين النعسانى، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٧ هـ .
* "الإتقـــان فى علم أصول النحو" تحقيق الدكتور/ أحمد محمد قاسم، (د.ط)، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
* "الأشـــباه والنظائر في النحو" دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
* "المطـــالع السـعيدة" تحقـيق د/طاهـــر حمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية.
* "الإتقـــان فـــى علـــوم القـــرآن" تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسينى، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ / ١٩٦٧م.

د/ شرف الدين على الراجحى:
"شـــبه الجملـــة فـــى الـــنحو العـــربى والقرآن الكريم" عالم الفكر، الإسكندرية، ١٩٨٧م.

د/ شوقى ضيف:
* "تجديد النحو" دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، (د.ت).
* "المـــدارس الـــنحوية" دار المعـــارف، القاهرة، الطبعة السابعة، (د.ت).

الصبان (أبو العرفان محمد بن على):
"حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك" دار الفكر.

د/ طاهر حمودة:

* "أسس الإعراب ومشكلاته" الدار الجامعية، الاسكندرية.
* "القياس في الدرس اللغوي – بحث في المنهج" الدار الجامعية.
* "ابن قيم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي" دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

أ/ عباس حسن:

"النحو الوافي" دار المعارف، الجزء الأول، الطبعة الحادية عشرة، الجزء الثاني، الطبعة الحادية عشرة، الجزء الثالث، الطبعة العاشرة، الجزء الرابع، الطبعة التاسعة.

د/ عبد الصبور شاهين:

"العربية لغة العلوم والتقنية" دار الإعتصام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

د/ عبده الراجحي:

* "النحو العربي والدرس الحديث" دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
* "دروس في الإعراب" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٠ هـ / ١٩٩١م.
* "في التطبيق النحوي والصرفي" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
* "دروس في المذاهب النحوية" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

ابن عصفور (على بن مؤمن):
* "المقـرب" تحقـيق أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجبورى، مطـبعة العـانى، بغداد، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، الجزء الثانى، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
* "شـرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير)"، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، (د.ط)، (د.ت).

ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن عطية الغرناطى):
"المحـرر الوجـيز فى تفسير الكتاب العزيز" تحقيق وتعليق ا/ أحمد صـادق الملاح، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م.

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل):
"شـرح ابـن عقـيل على ألفية ابن مالك" تحقيق محمد محيى الدين عبدالحمـيد، دار الـتراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

العكبرى (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى):
"التبيان فى إعراب القرآن" المكتبة التوفيقية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ .

على أبو القاسم عون:
"أسـلوب القسـم واجـتماعه مـع الشرط فى رحاب القرآن الكريم" منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٢م.

د/ على أبو المكارم:

* "الجملة الفعلية" دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، (د.ت).
* "إعراب الأفعال" (د.ط)، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

على بن سليمان الحيدرة:

"كشف المشكل فى النحو" تحقيق الدكتور/ هادى عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

د/ على محمد فاخر:

"شرح المقرب" مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠م.

الفارسى (أبوعلى الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسى):

* "المسائل العسكرية" تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدنى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م.
* "الحجة فى علل القراءات السبع" تحقيق على النجدى ناصف، الدكتور/ عبد الحليم النجار، الدكتور/ عبد الفتاح شلبى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
* "المسائل البصريات" تحقيق ودراسة الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدنى، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
* "المسائل العضديات" حققه شيخ الراشد، وزارة الثقافة بدمشق.
* "المسائل المنثورة" تحقيق مصطفى الحدرى، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.
* "التعليقة على كتاب سيبويه" تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزى، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

الفاكهى (عبد الله بن أحمد الفاكهى):

"الحـــدود فى النحو" تحقيق الدكتور/ المتولى رمضان أحمد الدميرى، مكتبة وهبه، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

د/ فتحى أحمد عامر:

"فكــرة النظم بين وجوة الإعجاز فى القرآن الكريم" المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

د/ فتحى عبد الفتاح الدجنى:

"الجملــة الــنحوية نشــأةً وتطــوراً وإعراباً" مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

د/ فخر الدين قباوة:

"إعــراب الجمل وأشباه الجمل" دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣م.

فخر الرازى (أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين):

"التفسير الكبير" دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثالثة.

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء):

"معانى القرآن" الجزء الأول تحقيق/ أحمد يوسف نجاتى، محمد على الــنجار، الجــزء الــثانى تحقيق/ محمد على النجار، الجزء الثالث تحقــيق/ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى، مراجعة أ/ على النجدى ناصف، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).

القرطبى (أبو عبد الله محمد بن أحمد):

"الجامع لأحكام القرآن" دار الشعب، (د.ت).

كمال بسيوني:

"الجمل النحوية" مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبدالله الطائى):

* "شرح التسهيل" تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد، الدكتور/ محمد بدوى المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ/١٩٩٠م.

* "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربى، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧م.

* "شرح الكافية الشافية" تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٠١ هـ.

المبرد (أبو العباس محم بن يزيد المبرد):

"المقتضب" تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

د/ محمد إبراهيم عبادة:

"الجملة العربية – دراسة لغوية ...بة" منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

د/ محمد أحمد خضير:

" الدلالة والتركيب " دار الزهراء، القاهرة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣م.

محمد الأمير:
"حاشية محمد الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام" دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).

د/ محمد حماسة عبد اللطيف:
"فى بناء الجملة العربية" دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

محمد الخضرى:
"حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل" المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة الثالثة، ١٣٢٦هـ.

د/ محمد سيد طنطاوى:
"التفسير الوسيط للقرآن الكريم" مطبعة السعادة، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.

د/ محمد عبد الخالق عضيمة:
* " فهارس كتاب سيبوية ودراسة له" مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
* "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" دار الحديث، القاهرة، (د.ت).

محمد عبد العزيز النجار:
"التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل" مكتبة المتنبى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ .

د/ محمد عيد:
"النحو المصفى" مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

محمد فؤاد عبد الباقى :

"المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم" دار الحديث، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ .

د/ محمود أحمد نحلة:

"مدخل إلى دراسة الجملة العربية" دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.

د/ محمود سليمان ياقوت:

"النحو التعليمى والتطبيق على القرآن الكريم" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

د/ محمود فهمى حجازى:

"علم اللغة العربية – مدخل تاريخى مقارن فى ضوء التراث واللغات السامية" دار الثقافة، القاهرة، (د.ت) .

المرادى (الحسن بن قاسم المرادى):

"الجنى الدانى فى حروف المعانى" تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣م، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م.

الشيخ مصطفى حمزة:

"نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار فى النحو" دراسة وتحقيق/ إبراهيم عمر سليمان زبيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ / ١٩٩٢م .

د/ مصطفى الصاوى الجوينى:
" المعـــانى (علـــم الأســـلوب)" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

مصطفى محمد الدسوقى:
" حاشـــية الدســـوقى علـــى مغـــنى اللبيب" مطبعة المشهد الحسينى، القاهرة، ١٤٠٢ هـــ / ١٩٨٢م.

"المعجم الكبير":
الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـــ/١٩٨٢م.

"المعجم الوسيط":
مكتبة الصحوة، المنوفية الدكتور/ محمد عبد الحليم، الطبعة الأولى.

ابن منظور (عبد الله محمد بن المكرم بن أبى الحسن):
"لسان العرب" دار المعارف، القاهرة، تحقيق أ/ عبد الله على الكبير، أ/ محمد أحمد حسب الله أ/ هاشم محمد الشاذلى، (د.ت) .

النحاس (أبو جعفر بن محمد بن إسماعيل):
" إعـــراب القـــرآن " تحقـــيق الدكتور/ زهير زاهر، مكتبة النهضة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

النسفى (أبو بركات النسفى):
"تفسير النسفى" دار إحياء الكتب العلمية، (د.ت).

هادى عطية مطر:

"الحروف العاملة فى القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين" عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام):

* "الإعراب عن قواعد الإعراب" تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدى، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠م.

* "شرح جمل الزجاجى" تحقيق الدكتور/ على محسن عيسى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.

* "قطر الندى وبل الصدى" شرح محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الأقصى، (د.ت).

* "شذوذ الذهب فى معرفة كلام العرب" تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، (د.ت).

* "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" المكتبة العصرية،بيروت.

* "مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب" تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١ هـ / ١٩٩١م.

ابن يعيش (موفق بن على بن يعيش):

" شرح المفصل " مكتبة المتنبى، القاهرة، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠م.

* عبد القادر المهيرى:

" الجملة فى نظر النحاة العرب" حوليات الجامعة التونسية .

* مجدى محمد حسين عبد الله :

رسالة ماجستير بعنوان "الواو فى القرآن الكريم - دراسة لغوية" كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣م.

* معصومة عبد الصاحب محمد حسن:

رسالة دكتوراه بعنوان: "الجمل الفرعية فى اللغة العربية بين تحليل سيبويه والقواعد التحويلية- دراسة توليدية تحويلية" كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥م.

## فهرس محتويات الكتاب


مكتبة جزيرة الورد
بالمنصورة
تليفون ٢٢٥٧٨٨٢